



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبي
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي



كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

الدرس اللغوي عند إبراهيم السامرائي نماذج مختارة

مذكرة مكملّة لنيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي

تخصص لسانيات عربية

إشراف الأستاذ :

-عبد الباسط سالم

إعداد الطالبة :

-سارة براهيم

السنة الجامعية

1438-1439 هـ

2017-2018 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر و عرفان

عملا بقوله تعالى : (لئن شكرتم لأزيدنكم) إبراهيم 7 أحمد الله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه

لأنه سهل لي وأعاني ووفقني ومدني بالقوة والعزيمة لإتمام هذه المذكرة

و إقتداء بقوله صلى الله عليه وسلم (من لم يشكر الناس لم يشكر الله)

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى والدائي الحبيبين اللذين لولاهما (بعد رعاية الله وفضله

) لما وصلت إلى ما أنا عليه اليوم، شكرا لمكابدتكما صعبات الحياة من أجل أن أدرس وأرى

نور العلم يسري في دربي، أسأل الله أن يحفظكما ويغفر لكما، وأسأله أن يوفقني لأوفر

لكما عمرة إلى بيت الله الحرام (آمين يا رب)

اشكر صديقتي وأخواتي في الله، اللذين كانوا لي نعم الصديقات بتشجيعاتهن وطيب

كلامهن

أشكر زميلتي حليلة جلال التي لم تبخل عليا بتحميلها للكتب التي أحتاجها، شكرا لك

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من علمني حرفا في هذه الحياة من أساتذة

وغيرهم

والى كل من ساهم في هذا البحث ولو بنصيحة صغيرة وأخص بالذكر أساتذتي الأفاضل

(جمعة مسعودي، غنام رشيد، بديار الشافعي)

وكل الشكر والفضل الجزيل إلى أستاذي الفاضل سالم عبد الباسط الذي وافق على

إشرافه على هذه المذكرة، لتتوج إلى ما هي عليه اليوم، شكرا على كل نصيحة قدمتها لي

، أسأل المولى عز وجل ونحن على أبواب رمضان أن يجعل ذلك في ميزان حسناتك ويرزقك

من حيث لا تحسب

سارة براهيم



أهدي ثمرة سنين من حياتي :

إلى أحب وأعز وأغلى الناس إلى قلبي ، إلى الذين عملا وتعبا وكابدا صعب الحياة لأرى نور العلم يسير في دربي إلى والديّ الحبيين

إلى الحنون العطوف جدّي الحبيب

إلى توأم روحي وبهجة حياتي أختي (عبلة)

إلى سندي ومصدر قوتي في الحياة إخوتي (عادل ، محمد ، خليفة ، ناصر ، فاتح ، رزيق)

إلى أخواتي التي لم تلدهم أمي ، وشاء القدر أن يجمعنا في حب الله وطاعته ، تحت راية الرابطة الوطنية للطلبة الجزائريين فرع أم البواقي ، كنتم خير شمعة أنارت حياتي الجامعية ، وأقول لكم عاشت الرابطة حرة لنا ، أسأل المولى عزّ وجل أن يجمعنا في

الفردوس الأعلى قرب الحبيب المصطفى ، آمين

إلى كل من ذكره قلبي ونسيه قلبي

سارة براهيم

مقدمة

إن الدرس اللغوي ميدان فسيح ،وبحر يصعب سَبْرُ غوره ،وقد ارتبط عند العرب بالحاجة إلى فهم القرآن الكريم، وتعتبر جل دراساته وليدة اللحن الذي اعترى لغة القرآن آنذاك، فقد نشأ عنه البحث في الأصوات العربية وحروفها، ومن ثم كيفية تتاغم هذه الأصوات داخل الكلمة لتتطور الدراسة بعد ذلك إلى نشوء أهم علم حفظ لغة القرآن وهو علم النحو، ثم إن اهتمامهم بشرح مفردات القرآن نجم عنه فكرة تأليف معاجم لغوية حفظت بصدق لغة القرآن .

ويُعدُّ إبراهيم السامرائي من أهم أعلام لغتنا العربية في العصر الحديث ،فقد أثرى مكتبتنا العربية بالكم الكبير من الدراسات الجادة،حيث توزعت جهوده في أرجاء شتى من الدرس اللغوي.

ولمّا كان إبراهيم السامرائي أحد الذين تميزوا وأبدعوا في دراستهم اللغوية ،جاء عنوان بحثي موسوما بـ : « الدرس اللغوي عند إبراهيم السامرائي » حاولت فيه الإلمام بجهود هذا العالم الفذ في مستويات التحليل اللغوي.

ولم يكن في الحقيقة اختياري لهذا الموضوع من باب الصدفة ، وإنما كان وليد إهتمامي بمستويات الدرس اللغوي والتي هي في صميم تخصصي الدراسي، فارتأيت أن أبحث في هذا الموضوع لتعمق في معرفة هذه المستويات ، ودورها في الحفاظ على النظام اللساني لأي لغة .

أما عن اختياري لشخصية إبراهيم السامرائي محل التطبيق فإنما كانت من إختيار أستاذي المشرف جزاه الله كل خير لأنه وجهني إلى دراسة هذا اللغوي المتميز .

ويمكن هدف البحث في الكشف ورفع الستار عن جهود إبراهيم السامرائي، فيعرف بذلك طلابنا ما أفاد به وما خلفه هذا العالم للتراث العربي، فيعكفون على دراسته ومعرفة ما ميز درسه اللغوي.

لقد ابتغيت في بحثي هذا الإجابة عن أهم سؤال وهو فيم تكمن جهوده إبراهيم السامرائي في الدرس اللغوي ؟

غير أنه تفرع عن هذا السؤال أسئلة جزئية، قسمتها على حسب المباحث التي درستها بداية من المستوى الصوتي وصولاً إلى المستوى المعجمي وهي :

هل إعتنى السامرائي بالبحث في علم الأصوات ؟ فيم تمثل اعتناؤه هذا ؟ و ما هي أهم القضايا الصوتية التي تحدث عنها ؟ وهل من جديد ميّز دراسته الصوتية ؟

فيم تكمن جهوده الصرفية ؟ ما هي أهم القضايا التي تناولها في عنايته بعلم الصرف ؟ كيف كانت أراؤه فيها ؟

ما موقفه من الشواهد النحوية ؟ فيم تكمن أراؤه النحوية ؟ ماموقفه من المدارس النحوية ؟ هل يعد من أصحاب المدرسة البصرية أو الكوفية ؟ هل هو من أصحاب التجديد والتيسير في النحو ؟ وإن كان كذلك فيم تجديده وتيسيره هذا ؟

ما سبب عكوف السامرائي على الدراسة المعجمية ؟ ما هو منهجه في تأليفه لهذه المعاجم ؟ ولماذا اعتنى بالمعرب والدخيل ؟ وهل عني بالبحث في العامي الفصيح ؟ وإن كان كذلك فكيف كان اعتناؤه ؟

ولرصد جهود السامرائي اللغوية اقتضت دراستي المنهج الوصفي التحليلي، فإنتيقت بعض النماذج المختارة من أعماله اللغوية ، تتبعت فيها آراءه التي أبدأها هنا وهناك، وجمعت ما

استطعت جمعه وقمت بشرح وتحليل لهذه لأفكار وعلقت عليها ، وكان لي وجهة نظر على بعضها مع إستحساني للعديد من آراء هذا العالم الفذ .

وقد إعتري بحثي العديد من الصعوبات أهمها تعسر الحصول على بعض مؤلفاته والتي كانت مهمة جدا في دراستي وربما لو حصلت عليها لغيرت مسرى دراستي ولكانت أحسن بكثير مما هي عليه ومثال ذلك كتاب (النحو العربي نقد وبناء) وكذا(التطور اللغوي التاريخي) فلم أتحصل عليهما لا في المكتبة الجامعية ولا في الشبكة العنكبوتية .

إضافة إلى تشعب الدرس اللغوي عنده وإحاطته بمختلف القضايا، مما صعب عليّ الإلمام بكل مجهوداته ،ورغم ذلك حاولت قدر استطاعتي أن أنهل وأستمد من هذا العالم أهم أفكاره وأرائه .

وقد قسمت البحث إلى :

مدخل بعنوان الدرس العربي بين القديم والحديث تناولت فيه تمهيدا يوضح نشأة الدرس اللغوي العربي القديم ، ثم فصلت القول نوعا ما في نشأة الدرس العربي الحديث وعلاقته باللسانيات الغربية ، ثم ذكرت الإتجاهات التي نحاها العرب المحدثون في دراستهم اللغوية .

وأما الفصل الأول فجاء بعنوان مستويات الدراسة اللسانية (اللغوية) بدأته بتمهيد يشير إلى التكامل بين هذه المستويات في دراسة أي لغة ثم عرضت بداية إلى المستوى الصوتي فقامت بتعريف الصوت اللغوي، وكذا أقسام علم الأصوات وأهم موضوعاته و يليه المستوى الصرفي عرفت فيه علم الصرف ، وكذا أشرت إلى لمحة مختصرة عن علم الصرف عند العرب ، ثم تحدثت عن أهم موضوعاته مثل الميزان الصرفي والاشتقاق بأنواعه،ثم أردفته بالمستوى النحوي فعرف علم النحو وسبب نشأته عند العرب، وكذا اهتمام المحدثين به وأهم أسسه كإعراب والعامل ، وختمت الفصل بالحديث عن المستوى الذي يجمع في طياته كل هذه المستويات ألا وهو المستوى الدلالي فعرفت فيه بعلم الدلالة ، وذكرت دور كل مستوى في

تغيير المعنى، ثم ذكرت موضوعات هذا العلم بصفة عامة ، وخصصت بالشرح دراسة المعاجم فعرفت المعجم، وذكرت أنواع المعاجم وخصصت بالشرح المعاجم اللغوية ،وقسمتها إلى معاجم ألفاظ ومعاجم لغوية .

أما الفصل التطبيقي فخصصته للتطبيق وتمحور حول معرفة الجهود اللغوية لإبراهيم السامرائي فجاء معنونا بجهود السامرائي في الدرس اللغوي قسمته إلى أربعة مباحث خصصت كل مبحث بمستوى، فتحدثت في المبحث الأول عن ارتباط الدرس الصوتي عند السامرائي بالشاذ من القراءات القرآنية،وتطرقنا إلى ذكر بعض القضايا الصوتية التي لاحظناها في هذه الشواذ مبديا رأيه فيها ومن ذلك حديثه عن الإبدال بين الحروف ،وكذا تخفيف الهمز ،والإدغام إلى غير ذلك

لقد تطرقت في المبحث الثاني إلى ذكر أهم القضايا الصرفية التي تناولها كمسألة التتوين وكذا قضية المتعدي واللازم والمضعف الرباعي وبناء الثلاثي وأحرف المد .

أما المبحث الثالث فتطرقنا فيه إلى الحديث عن جهوده وموقفه في الدراسات النحوية حيث بدأتها بموقفه من الشواهد ،ثم عرضت لبعض آرائه النحوية كراهيه في الأفعال الناقصة،وكيفية تقسيم الجملة عنده، والفعل والزمن ،وكذا آراؤه في المدارس النحوية ودعوته لتجديد النحو وتيسيره .

في حين جاء المبحث الرابع للحديث عن جهوده المعجمية فأشرت إلى سبب تأليفه في المعاجم ، ومنهجه في التأليف، ثم أشرت إلى نقده للمعاجم العربية،ثم خصصت الحديث عن معجمه « فوات مافات من المعرب والدخيل» ذكرت فيه بعض المواد التي عدّها من المعرب وقسمتها إلى معربات قديمة ومعربات حديثة كما ارتضى أن يقسمها هو، وكذا ذكرت بعض المواد التي عدّها من الدخيل،ثم تطرقت إلى الحديث عن معجمه الصغير العامي الفصيح في اللهجة العراقية، الذي أدرجه ضمن كتابه العربية تاريخ وتطور ، غير

أني انتقيت من هذه الألفاظ ما هو عامي جزائري وذلك من أجل معرفة الألفاظ الفصيحة التي نستعملها دون أن نشعر بفصاحتها ،ولو أنني تحدثت عن ما هو فصيح منسي في اللهجة العراقية لما تبين لي ثراء عاميتنا الجزائرية بالكلمات الفصيحة

وبعد دراستي هذه أنهيت بحثي بخاتمة ضمت أهم النتائج التي توصلت إليها خلال البحث .

أما عن أهم المصادر والمراجع التي اعتمدتها :

فاطمة بكوش نشأة درس اللغوي الحديث،حافظ إسماعيل علوي اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة ،أما في دراستي التطبيقية فقد إعتمدت على كتب السامرائي أذكر منها (من وحي القرآن، الفعل زمانه وأبنيته ،أنحو العربي في مواجهة العصر،مباحث لغوية ،فقه اللغة المقارن ،معجم فوات ما فات من المعرب والدخيل)

كما إعتمدت على بعض الرسائل الجامعية السابقة في هذا الموضوع مثل رسالة الماجستير الدراسات النحوية لإبراهيم السامرائي لحسين علي فرحان العقيلي ، والجهود المعجمية للسامرائي لعلي خلف حسين العبيدي التي هي الأخرى رسالة ماجستير ، كما لا أنسى فضل كتاب فاضل صالح السامرائي الدراسات اللغوية والنحوية عند الزمخشري

في الأخير أتقدم بجزيل الشكر والامتنان للأستاذ المشرف سالم عبد الباسط الذي وجه مسار هذا البحث ليتوج على ما هو عليه الآن ، فجزاه الله كل خير ووفقه الله إلى ما يحبه ويرضاه

مدخل

الدرس اللغوي بين القديم والحديث

1-نشأة الدرس اللغوي القديم

2-اللسانيات العربية الحديثة

3-اتجاهاتها

أ-المنهج التاريخي المقارن

ب-المنهج الوصفي

*نقد التراث اللغوي العربي

*التحليل البنيوي للغة العربية

*تطبيق النظريات الحديثة على اللغة العربية

4/من المصنفات اللسانية العربية الحديثة

1/ نشأة الدرس اللغوي القديم :

تميزت اللغة العربية في العصر الجاهلي بالنقاء والصفاء فكانت خالية من الشوائب، تجري على ألسنة أبنائها بيسر وسهولة في نطقها وأبنييتها وتركيبها، فتميز العربي آنذاك بالسليقة اللغوية الفطرية، لكن الأمور لم تبقى على هذه الأحوال فبمجيء الإسلام ونزول القرآن الكريم على نبي الهدى والرحمة محمدا صلى الله عليه وسلم وانتشار رأيته في شرق وغرب الجزيرة العربية نتيجة الفتوحات الإسلامية، فنتج عن ذلك إختلاط العرب بغيرهم من الأعاجم وحدث إحتكاك وتصادم بين الطرفين كان أثره بالدرجة الأولى على اللغة العربية وزحفه إلى القرآن الكريم بصفة خاصة، فقد ظهرت بعض المشاكل عند بعض المسلمين في قراءته وفهم بعض معانيه، فظهر ما يسمى بالحن أو الخطأ في اللغة والذي مس جميع المستويات الصوتية والصرفية والتركيبية.... فاختلت السليقة العربية وضعفت فنشأت الحاجة إلى ضوابط تضبط لغة القرآن وتحميه من الوقوع في الخطأ، ومن هنا كانت بداية انطلاق الدرس اللغوي عند العرب بسبب اهتمامهم بالنص القرآني وخوفهم من تحريفه يقول ابن خلدون (ت808هـ) : « انه لما فسدت ملكة اللسان العربي في الحركات المسماة عند أهل النحو بالإعراب واستنبطت القوانين لحفظها كما قلناه، ثم استمر ذلك الفساد إلى موضوعات الألفاظ، فاستعمل كثير من كلام العرب في غير موضوعه عندهم ميولا، مع هجنة المتعربين في اصطلاحاتهم المخالفة لصريح العربية فاحتيج إلى حفظ الموضوعات اللغوية بالكتابة والتدوين، خشية الدروس، وما ينشأ عنه من الجهل بالقرآن والحديث، فشعر كثير من أئمة اللسان بذلك وأملوا فيه الدواوين » ⁽¹⁾ فنلاحظ من خلال رأي ابن خلدون أن القرآن الكريم كان مفجرا لعلوم العربية نحوها وصرفها، وبلاغتها وصوتها، ومن بين تلك الملاحظات نجد ابن عباس يستشهد في تفسير مفردات القرآن بأبيات شعرية، وكذلك نقط أبي الأسود الدؤلي،

(1) ابن خلدون، المقدمة محققة لؤنان باخراج جديد، دار الفكر، لبنان، ط 1، 1424-2003، ص 567

فصحيح أن أسباب نشأة هذه العلوم هي الحفاظ على القرآن الكريم غير أنها تطورت و إنتقلت من المحافظة على القرآن الكريم إلى التأليف في الدراسات القرآنية وغيرها، ومن ثم كان الإهتمام بمعاني المفردات وفهم أسرار التركيب ولاسيما مع النص القرآني ومع مرور الزمن أنشأ علمي النحو والمعجم 'ففي منتصف القرن الرابع الهجري خرج ابن جني(392هـ) بكتابه « الخصائص » و « سر صناعة الإعراب » اللذين يمثلان قمة الدراسات العربية وأغزرها، وقد بدأ التأليف في المعاجم مبكرا فظهرت معاجم عدة أولها العين للخليل(175هـ) حيث حصر فيه مركبات المعجم كلها من الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي وكذلك نجد معجم لسان العرب لابن منظور والقاموس المحيط للفيروز آبادي.....

لقد تأخر البحث اللغوي عند العرب لأن العلماء كانوا منكبين يألّفون في العلوم الشرعية من فقه إسلامي، وتفسير للقرآن وبعد أن تم تدوين هذه العلوم اتجه العلماء إلى تسجيل العلوم الغير شرعية ومن بينها اللغة و النحو ..(1).

لقد واجه علماء اللغة الأوائل صعوبات في تعييدهم للغة العربية ووضع علومها وذلك لدقة نظامها اللغوي وتشعبه بالدلالات المختلفة وإحتوائه كمّا هائلا من المفردات اللغوية وخاصة في التنوع اللهجي ولذلك اعتمدوا منهجا قائما على التصنيف والتحليل للمادة اللغوية وكذلك اعتمادهم المنهج الوصفي الاستقرائي .

في الأخير يمكن القول أن القرآن الكريم نص لغوي معجز اقتضت العناية به الخوض في دراسات لغوية وأدبية تطورت بمرور الزمن إلى ما هي عليه الآن .

(1) ينظر أحمد مختار عمر ،البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر،عالم الكتب ،مصر،ط 6،1998

2/ اللسانيات العربية الحديثة:

ليس من السهل تحديد الفترة التي بدأت فيها نشأة الدراسات اللغوية العربية الحديثة ولكن مما لا شك فيه هو ارتباطها الوثيق بالحضارة الغربية في العصر الحديث حيث شهدت الدراسات الغربية للغة ظهور مصطلح اللسانيات حيث اتخذ منحى جديدا بظهور الدراسات الوصفية مع فرديناند دوسوسير والتي تنص على دراسة اللغة دراسة وصفية آنية بنيوية مع إستبعاد كل السياقات الخارجية من الدراسة وخاصة منها التاريخية كونها لا تضيف شيئا للغة « وفي القرن العشرين عرفت اللسانيات منحى جديدا بظهور الدراسات الوصفية مع محاضرات فرديناند دوسوسير، والتي تدرس الظواهر اللغوية في فترة زمنية محددة، دون الاهتمام بقضية التطور أو التدرج التاريخي »⁽¹⁾ كما تعنى هذه اللسانيات باللغة المنطوقة منها والمكتوبة من جميع جوانبها، وباللغات الحية والميتة وكذلك باللهجات المختلفة وباللغات البدائية والمتحضرة .

لقد حاول العديد من العلماء رصد بداية اللسانيات العربية الحديثة ومن ذلك إسهامات الدكتور حلمي خليل فهو لم يهتم بظروف نشأة اللسانيات العربية وإنما تصورهما مرحلة متممة للدرس العربي القديم وهذا ما جعله يفشل في تحديد تأريخ اللسانيات العربية⁽²⁾

كما نجد أن هناك من يردّها إلى الأربعينيات أو الستينيات من القرن العشرين

لقد اختلف العلماء في البداية الفعلية للسانيات العربية الحديثة حيث ذهب مصطفى غلفان أن أول كتاب في اللسانيات العربية جاء مع علي عبد الواحد وافي في كتابه علم اللغة

(1) أحمد قدور ، (اللسانيات والمصطلح) ، مجلة مجمع اللغة العربية ، دمشق ، سوريا ، م 81 ، ج 4 ، ص 2

(2) ينظر حلمي خليل ، العربية وعلم اللغة البنيوي ، دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ،

د ط ، 1988 ص 167

سنة 1941 حيث يقول « لم يكتب فيه باللغة العربية على ما أعرف مؤلف يعتد به ⁽¹⁾ » ومنه فهو يرى نفسه أول من ألف في علم اللغة العربي .

في حين ترى فاطمة الهاشمي بكوش أن أول كتاب جاء بين سنتي 1941 و 1947 وهو كتاب إبراهيم أنيس الأصوات اللغوية وهذا ما يذهب إليه جل الباحثين مثل حلمي خليل في كتابه اللغة والفكر البنيوي وعبد القادر الفاسي الفهري في كتابه اللسانيات واللغة العربية ⁽²⁾

ورغم عدم تحديد العلماء للفترة الزمنية لنشأة اللسانيات العربية، وكذا اختلافهم في أول كتاب ألف فيها غير أنهم يتفقون جميعاً على صلتها الوثقى باللسانيات الغربية التي كانت نتيجة التأثير المتبادل بينهما، حيث أسهمت البعثات العلمية إلى أوروبا كثيراً في نقل الفكر الغربي إلى العرب حيث رجعوا محملين ومتشبعين بأفكار لغوية جديدة، حاولوا تجسيدها في مؤلفاتهم من جهة وبثها في عقول اللغويين العرب من جهة أخرى .

وقد بدأ هذا التأثير بادئ الأمر مع رفاة الطهطاوي حيث حاول أن يوضح أساس التمييز الذي أرساه على اختلاف العربية عن باقي اللغات، وقد خص دراسته أكثر بالمقارنة بين اللغة العربية ونظيرتها الفرنسية، فيما يخص المحسنات البديعية والبلاغة والمجاز، وأنه لا يجوز لنا الحكم على لغة ما بسبب اختلافها عن لغة أخرى .

وقد كان الهدف الذي يرمي إليه الطهطاوي بهذه المقارنة هي محاولة التخلص من فكرة أفضلية اللغة العربية عن اللغات الأخرى، وبأعجمية كل اللغات وخلوها من الفصاحة والبيان ⁽³⁾.

(1) علي عبد الواحد الوافي، علم اللغة، نهضة مصر، مصر، ط 9، 2004، ص 4

(2) ينظر فاطمة هاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، إيتراك، مصر، ط 1، 2004، ص 18

(3) ينظر حافظ اسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، دار الكتب الجديدة المتحدة، لبنان، ط 1، 2009، ص 34

ونجد تجليات المنهج المقارن أيضا عند جورج زيدان في كتابه الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية عند مقارنته بين العربية والعبرية واللغات الأخرى من جهة الألفاظ، فقد أشار إلى تشابه اللغات خاصة التي تنتمي إلى أسرة لغوية واحدة، وتباعد ذلك التشابه بين الأسر المختلفة (1).

وكذلك في كتابه اللغة العربية كائن حي حيث أنه اعتبر أو شبه -إن صح التعبير- اللغة العربية بالكائن الحي ذلك أنه يؤمن بنمو اللغو وتطورها وإرتقائها كما ينمو الكائن ويتطور وهو بهذا يثبت إيمانه بالنظرية الداروينية ونظرية النشوء والإرتقاء حيث يبحث في كتابه عن حياة اللغة العربية بدءا بالعصر الجاهلي وانتهاء بعصر النهضة الحديثة (2).

إن باب الاطلاع على الثقافة الغربية (اللسانيات) لم يفتح على مصراعيه إلا بعد مجيء مجموعة من المستشرقين للتدريس في قسم اللغة العربية في الجامعة المصرية 1908 ومنهم برجشتراشر 1887-1933، وبول كراوس، جويدي واينو ليتمان وغيرهم، حيث أخذ هؤلاء على عاتقهم مسؤولية توصيل اللسانيات الغربية إلى العالم العربي من خلال نشر مبادئهم وأفكارهم اللغوية، كما عملوا على إيجاد حلول للكثير من المشاكل اللغوية العربية مثل مشكلة التطور اللغوي في جميع مستوياته (3).

3/ اتجاهاتها :

لقد كان لهذا الاتصال أثره على علمائنا العرب حيث انقسموا إلى اتجاهين :

(1) المرجع السابق، ص 35

(2) ينظر جورج زيدان، اللغة العربية كائن حي، دار الجيل، لبنان، ط 2، 1988، ص 31

(3) المرجع نفسه ص 14

❖ *الاتجاه الأول: المنهج التاريخي المقارن

اتبع المنهج التاريخي المقارن تلامذة المستشرقين الألمان نولدكه و بروكلمان مثل عبد الحليم النجار ،مراد كامل ،السيد يعقوب بكر ،رمضان عبد التواب ،محمود فهمي حجازي ،الطهطاوي و اليازجي وجورجي زيدان....فاهتموا بدراسة اللغة العربية دراسة تاريخية ومقارنة واهتموا بما هو مدون ،كما اعتنوا بترجمة أعمال المستشرقين الألمان، وكذا اهتموا بالتراث تحقيقا ونشرا ،ونجد من أكثرهم تجسيدا لهذا المنهج رمضان عبد التواب في كتابه المدخل إلى علم اللغة فتكلم عن المنهج المقارن وخصه بتطبيقات صوتية ،صرفية وتركيبية كثيرة (1).

❖ *الاتجاه الثاني : المنهج الوصفي

مثل المنهج الوصفي تلامذة فيرث من مدرسة لندن مثل إبراهيم أنيس ،تمام حسان ،محمود السعران ،كمال بشر..واهتم هؤلاء بالتأليف في المنهج الوصفي وإعادة وصف العربية كما اهتموا بالمنطوق وبنقد التراث وإعادة وصفه وتفسيره ،وقاموا بترجمة علم اللغة الوصفي وقد خصه تمام حسان بكتابين نظريين هما مناهج البحث في اللغة ،واللغة بين المعيارية والوصفية وكتاب تطبيقي هو اللغة العربية معناها ومبناها (2).

وقد سلك الاتجاهان ثلاث سبل هي :

1/نقد التراث اللغوي العربي : (موقف الثورة على كل الموروث الحضاري الغربي)

2/التحليل البنيوي للغة (موقف الجمود على التراث)

(1) عبد الحسن عباس حسن الجمل الزويني ،البحث اللغوي في دراسة المستشرقين الألمان العربية أنموذجا (مخطوطة)

،جامعة الكوفة ،2010،ص38

(2) المرجع نفسه ،ص38

3/ تطبيق النظرية الحديثة على اللغة العربية (موقف حاول التوفيق وتوصيل الماضي بالحاضر) (1).

وانطلاقاً من هذه التيارات صنف الباحثون الكتابات العربية الحديثة، حيث أن الموقف الثائر على التراث يدعو إلى دراسة اللسانيات الغربية كبديل عن التراث، فيعرف بمناهجها ومؤلفاتها، وإلى ما تدعو إليه من اتصال بالحضارة الحديثة وما يواكب العصر وتطوراتها ونبت كل ما هو قديم لا يواكب التطورات والمستجدات العصرية وهذه الكتابات عرفت بالكتابات التمهيدية .

أما موقف الجمود على التراث فهو يتبنى آراء التراث العربي وأفكاره ويعمل على قراءته والعكوف على دراسته بمناهج عربية أصيلة تنطبق وإياه، وقد عرفت هذه الدراسات بالكتابات التراثية لأنها تدرس التراث بالتراث وتعمل على إبقاء الدرس العربي في موقعه الطبيعي.

في حين يذهب الموقف الثالث إلى محاولة التوفيق بين التيارين من خلال ربط التراث العربي بالمستجدات اللغوية الحديثة من خلال تطبيق مناهج غربية على نصوص تراثية وهذا ما يطلق على اللسانيات العربية لأنهم ينطلقون من اللغة العربية ويطعمونها بمناهج ونظريات حديثة، ومنه فهذا الموقف يحاول الأخذ بمقولة لا إفراط ولا تفريط.

وبالنسبة للدراسات العربية الحديثة فإن معظم الآراء والدراسات تكاد تجمع على أن الاتجاه الذي يسعى إلى تطعيم القديم بالجديد هو الاتجاه الذي من شأنه أن يقدم الجديد يقول زكي نجيب محفوظ « ففريق منا أثر أن يعتصم بالتراث الماضي وحده.... وفريق آخر ذهب إلى النقيض الآخر وارتمى في أحضان العلم الوارد.... وفي ظني أن كلا الفريقين قد إختار لنفسه أسهل السبل.... فكلا الفريقين لا يصنع لنا ثقافة عربية معاصرة، لأنه إذا كان الفريق الأول عربياً فليس هو بمعاصر، وإذا كان الفريق الثاني معاصراً فهو ليس بالعربي، وإنما العسر

(1) حافظ اسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص43

كل العسر ما تصدى له الفريق الثالث، الذي يصوغ ثقافة فيها علم الغرب، وفيها قيم التراث العربي جنباً إلى جنب ¹ «

من هذا القول نخلص أن زكي نجيب محفوظ من رواد تجديد التراث العربي وهو رأي أغلب علماء اللسانيات العربية الحديثة

4/ من المصنفات اللسانية العربية الحديثة :

لقد أوردت فاطمة بكوش في كتابها نشأة الدرس اللساني العربي الحديث في المبحث الثالث المصنفات اللسانية الرائدة في هذا المجال نذكر منها :

*في المشرق العربي :

1/ الأصوات اللغوية : إبراهيم أنيس

حيث يعد كتابه هذا أول محاولة عربية جديدة لوصف الأصوات اللغوية استناداً فيها من جهود القدماء والمحدثين حيث يقول في مقدمة كتابه «.... وإزاء هذه النهضة المباركة في بلادنا أشعر بالغبطة والسرور لأن كتابي الأصوات اللغوية كان أول كتاب يؤلف باللغة العربية في هذه الدراسة ⁽²⁾ » ومنه يمكن القول أن إبراهيم أنيس كان المجدد الأول في الدراسة الصوتية العربية غير أنه استعان بدراسات الخليل وغيرها فلا يمكن أن ننكر ذلك أبداً ويقترب كتابه هذا من علم الفونيطيقا أكثر من علم الفينولوجيا نظراً للمباحث أو القضايا التي تناولها حيث تناول ظاهرة الصوت معتمداً آراء علماء الطبيعة وعلماء التشريح، فعرض أعضاء جهاز النطق وأعضاء جهاز السمع وقام بتحديد مخارج الأصوات وصفاتها ثم عالج

(1) زكي نجيب محفوظ، تجديد الفكر العربي، دار الشروق، بيروت، لبنان، ط1، 1971، ص267-268

(2) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو، مصر، ط5، 1979، ص1

ظواهر الصوت كالجهر والهمس... وربما يرجع تفكيره هذا إلى المدرسة الانجليزية التي تتلمذ فيها حيث هي الأخرى تتبنى الدراسات الفونيطيقية (1).

2/تمام حسان:

يتبنى تمام حسان الموقف الوسط الذي يحاول التوفيق بين ما هو تراثي وما هو حداثي حيث يقول « وتشعبت المسالك أمام الشعب بعد أن تتأهب وتمطى ونفض عن نفسه غبار الموت ،فوجد أمامه طريقا في الماضي يقوده إلى التراث العربي الخصب ،ورأى أنه لو بعث هذا التراث وأحياء لكان دافعا لعزة جديدة لا تقل روعة عن التاريخ العربي نفسه (2) » ومن ذلك فهو يدعو إلى قراءة التراث اللغوي العربي وفق مناهج لسانية حديثة ومعاصرة إذ يرى أنه بذلك يضمن الحفاظ على التراث وأصالته من جهة ويواكب المستجدات العصرية في المجال اللغوي من جهة أخرى .

أما في كتابه اللغة بين المعيارية والوصفية فقد تبنى الموقف الأول وهو نقد التراث وبصفة أخص نقد النحو العربي فوسمه بالمعيارية بانقضاء عصر الاستشهاد في العصر العباسي ،إذ اكتفى النحويون بدراسة المادة اللغوية القديمة (الفصيحة) دون أدنى محاولة لتجديدها بالاعتماد على اللغة المتطورة حي يقول « ولقد اتجهت نفسي إلى دراسة المعيارية والوصفية حيث رأيت الناس في معظمهم يشكون داءا في النحو العربي لا يستطيعون تشخيصه، فإذا أرادوا تشخيص هذا الداء انصرفوا دون قصد إلى سرد أغراضه، فتكلموا في جزيئات النحو، لا في صلب المنهجلذا فكرت في أمر الدراسات العربية القديمة من حيث المنهج لا من حيث التفاصيل وجعلت تفكيري في أمرها مستضيئا بمناهج الدراسات اللغوية الحديثة » (3)

(1) ينظر فاطمة هاشمي بكوش ،نشأة الدرس العربي اللساني الحديث ص32

(2) تمام حسان ،مناهج البحث في اللغة ،مكتبة أنجلو المصرية ،مصر ،د ط، 1990، ص 2-3

(3) تمام حسان ،اللغة بين المعيارية والوصفية ،عالم الكتب ،مصر ،ط 1، 1957، ص11

فمن خلال هذا القول يتبين لنا أن تمام حسان نقد النحو العربي ووصفه بالمعيارية ويتجلى لنا في قوله الأخير محاولته الربط بين القديم والحديث، كما أن كتابه اللغة العربية معناها ومبناها أعاد فيه ترتيب الأفكار اللسانية الكلاسيكية التي تشتتت في كتابات القدماء في ضوء المنهج الوصفي ومقولات النظرية السياقية تحديداً في مجال الدلالة ومقولات الفنولوجيا، البراغماتية في مجال الصوتيات .

كما تحدث في كتابه مناهج البحث في اللغة على ستة مستويات في دراسة اللغة سماها المناهج وهي :منهج الأصوات ،المنهج التشكلي الصوتي ،منهج الصرف ،منهج النحو ،منهج الدلالة ⁽¹⁾ وقد ركز في كتابه هذا على العلاقات الوظيفية التي تقوم بين الأصوات

3/ محمود السعران :

حيث نجد في كتابه (علم اللغة مقدمة للقارئ العربي) محاولته تبسيط اللسانيات الغربية حتى يسهل على الدارسين فهم مبادئها ومضامينها ،ومن ثم تقبلها وتبنيها والأخذ بها فيقول « ولقد حاولت تبسيط حقائق هذا العلم ما وسعني التبسيط مع حرصي على الدقة والسلامة حتى يستقل القارئ المبتدئ بتحصيل ما فيه ومدارسته »⁽²⁾.

كما ترى فاطمة بكوش أنه من الذين وجدوا صعوبة في إقناع الآخر بجدوى المناهج اللسانية الحديثة وأثرها الايجابي على التراث العربي خاصة الذين ينظرون إلى التراث نظرة تقديس واكتمال ويرفضون ما هو جديد ⁽³⁾.

(1) تمام حسان ،مناهج البحث في اللغة ص45

(2) محمود السعران ،علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ،دار النهضة العربية ،لبنان ،د ط، د ت ،ص6

(3) ينظر فاطمة الهاشمي بكوش ،نشأة الدرس اللساني العربي الحديث ،ص16

*المغرب العربي :

أما في المغرب العربي فقد برز لسانيون لهم من الجهود ما يجعلهم يتبوؤون المراتب الأولى في مجال الدراسات اللسانية الحديثة ففي تونس مثلاً نجد الحمزاوي، الطيب بكوش، الصالح القرمادي، وفي المغرب أحمد المتوكل، عبد القادر الفاسي الفهري، وفي الجزائر عبد الرحمان الحاج صالح وقد كان لعبد السلام المسدي دور عظيم في اللسانيات العربية خاصة في كتابه التفكير اللساني في الحضارة العربية حيث يقول: « لا يكاد يخلو تعريف الإنسان سواء على نهج الفلاسفة والمتكلمين أو على طريقة الأدباء واللغويين من قصر سمة التمييز اللساني على ظاهرة الكلام فهو الحيوان الناطق ⁽¹⁾ » حيث تحدث عن تمييز الله سبحانه وتعالى الإنسان بخاصية وميزة الكلام واختصاصه بها وحده في اتصاله وتواصله عن باقي الحيوانات والجمادات .

كما أنه لم يهمل الحديث عن الجانب التربوي وأهميته في الحديث عن اللسانيات وتعليم اللغات، وذلك في كتابه اللسانيات وأسسها المعرفية الذي استهله بمشاكل البحث اللساني العربي: اللغة بين المعيار والاستعمال، الأنساق الدلالية، مراتب الظاهرة اللغوية، اللسانيات الزمانية والآنية .

مما سبق يمكن القول أن اللسانيات العربية كانت وليدة التأثير بالدراسات الغربية، لكن هذا لا يعني أن ننفي تأثير الدراسات الغربية بالدراسات العربية القديمة وذلك عن طريق وسائل مختلفة سواء كانت مباشرة من خلال الاطلاع على التراث اللغوي العربي باللغة العربية، أم غير مباشرة عن طريق ترجمة أعمال النحاة اللغويين والبلاغيين العرب إلى لغات أجنبية كثيرة خاصة إلى الألمانية.... فمثلاً نجد في مقال للباحثة جوليا كريستيفا اهتمت فيه بإبراز دور النحاة واللغويين العرب القدامى في إثراء الحركة اللغوية وإسهامهم في بحوثها خاصة منها ما تعلق بالنحو العربي، فالناظر في المصنفات والكتب اللغوية المتداولة بين

(1) عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، تونس، ط2، 1986، ص46

المشتغلين بالدرس اللساني الحديث لا يملك إلا أن يسجل بكثير من الحسرة والاستياء إغفال أصحاب هذه المصنفات الحركية اللغوية التي قام بها اللغويون والنحاة العرب القدامى فنقول كرسيفا في كتابها النحو العربي « يتبوأ النحو العربي مكانة هامة في صلب مكتسبات التفكير حول اللغة في العصور الوسطى » ⁽¹⁾ يقول المثل العربي السائر: إن حكمة الرومان في ذهنهم، وحكمة الهنود في نزواتهم، وحكمة اليونان في روحهم، أما حكمة العرب ففي لسانهم ⁽²⁾

(1) نقلا عن عبد الله أحمد جاد الكريم، من إسهامات العرب القدامى في مجال الدراسات اللسانية، شبكة الألوكة

15:27، 2015/12/6،

(2) المرجع نفسه .

الفصل الأول

مستويات الدراسة اللسانية (اللغوية)

المبحث الأول :المستوى الصوتي

المبحث الثاني:المستوى الصرفي(مورفولوجي)

المبحث الثالث :المستوى النحوي (التركيبى)

المبحث الرابع :المستوى الدلالي (المعجمي)

تمهيد:

تبنى اللغة من عدة جهات لتأدية وظيفتها ألا وهي التواصل ،فاللغة عبارة عن أصوات وصيغ وتراكيب لها دور فعال ومؤثر في أداء هذه الوظيفة ،وقد عرفوا في الدراسات اللسانية الحديثة باسم المستويات اللغوية وهي :المستوى الصوتي ،الصرفي ،التركيبى ،والدلالى ،وتعد هذه المستويات واحدة عند كل اللغات

والمستوى اللغوي من حيث المفهوم هو : « المجال الذي يهتم به اللساني بغاية الدراسة والوصف والتحليل »⁽¹⁾

إن المستويات اللغوية السالفة الذكر تخص اللغة في ذاتها ،غير أنه قد تتدخل عوامل خارجية عن اللغة كالسياقات الخارجية أو الحركات العضوية للجسم وكذا الأداءات الصوتية الهامشية كالنبر والتنغيم والوقف لتكشف لنا عن جوانب أخرى غامضة عجز النص عن إظهارها ،ولكنها أمور استثنائية تتوقف على لحظات ما سرعان تنقضي بانتهاء الكلام ،لذلك كان الأهم أن نعتمد على بناء النص ومحتوياته من مستويات لغوية والتي ترتبط ببعضها ارتباطا وثيقا وهذا ما نجده خاصة في الدراسات العربية القديمة ،حيث عنيت بهذه المستويات ككل متداخل غير مفصول بين جزئياته فالخليل بن أحمد مثلا تحدث في مستهل مقدمته العين عن ما يسمى اليوم بمستويات التحليل اللغوي من معجم وصوت وصيغة وتراكيب وتحدث عن الأدب والبلاغة ،كل أجزاء مترابطة لا يفصل بينها فاصل وقد أطلق علمائنا اسمين هما : النحو وعلوم العربية⁽²⁾

أما المحدثين من الغرب خاصة منهم المستشرقين فإنهم أخذوا عن علوم العربية بل ونسبوها إلى أنفسهم من خلال إعادة تصنيفها وترتيبها ،واعتبار كل مستوى كعلم قائم بذاته

(1) عبد الحميد النوري ،(المستويات اللغوية في التحليل اللساني)،مجلة مجمع اللغة العربية ،10 سبتمبر

www-m-a-arabia.com ،14:30،2016

(2) محمود فهمي حجازي،أسس علم اللغة ،دار الثقافة ،مصر ،د ط،2003 ،ص64

،وقد فصلوا بينها لا على أساس الفصل في ذاته ،وإنما فصل من أجل تيسير وتسهيل دراسة كل مستوى على حدى، ومعرفة أين تكمن وظيفة وأهمية كل مستوى في اللغة، وكذا معرفة الدور الذي يلعبه كل مستوى في تعلم لغة ما ،وقد سمي المحدثون هذه المستويات بمصطلح اللسانيات أو علم اللغة

وعليه يمكن القول كخلاصة أن العلاقة بين هذه المستويات علاقة عضوية تشكل في النهاية جسدا متكاملا، لا يمكن رؤية مستوى دون آخر وإنما هي مستويات تنصهر لتشكّل لنا نظام لغوي

المبحث الأول: المستوى الصوتي:

يعد الصوت اللغوي أساس وعماد كل اللغات ،لذلك لا يمكن أن تقوم أي دراسة لغوية للغة ما دون الأخذ بالاعتبار الجانب الصوتي لها، ولقد عرف ابن جني اللغة قديما بقوله :
 “حد الأصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم”⁽¹⁾ فنلاحظ من خلال تعريفه هذا أنه ركز على المستوى الصوتي بالدرجة الأولى من بيت كل المستويات اللغوية ،لأن من دونه لا تقوم اللغة ،و به يمكن التعبير عما يختلج فكرنا، ومنه فالأصوات هي اللبنة الأولى في البناء اللغوي وأساسه الذي تقوم عليه .

ويرى عبد الصابور شاهين : أن المستوى الصوتي للغة هو” الذي يقوم عليه بناء مفرداتها وصيغها و تراكييها بل وأدبه كله شعره ونثره لذلك كان لابد لدارس اللغة من دراسة أصواتها “⁽²⁾

و قبل أن نبدأ في الحديث عن موضوعات هذا المستوى واهتماماته وجب علينا أولا أن نقف على تعريف الصوت اللغوي بصفة موجزة

1/تعريف الصوت اللغوي:

لغة :” من صوت ،تصويتا ،فهو مصوت، وذلك إذا صوت بإنسان فدعاه، وهو على معنى الصيحة أو الاستغاثة “⁽³⁾

وجاء في معجم الوسيط :” الصوت هو الأثر السمعي الذي تحدثه تموجات ناشئة من اهتزاز جسم ما “⁽⁴⁾

1 ابن جني ،الخصائص ،تح محمد علي النجار ،دار الكتب المصرية ،مصر ،د ط ،1913، ج 1 / 106

(2) عبد الصابور شاهين ،في علم اللغة العام ،مؤسسة الرسالة ،لبنان ،ط 6 ،1413-1993 ،ص 106

(3) ابن منظور ،لسان العرب ،دار صادر ،لبنان ،ط 3 ،2004، ج 8، ص 302

(4) ابراهيم مصطفى وآخرون ،المعجم الوسيط ،المكتبة الاسلامية ،تركيا ،د ط ،د ت ،ج 1/527

اصطلاحاً : عرفه القدامى منهم الجاحظ بقوله : "هو آلة اللفظ والجوهر الذي يقوم به التقطيع وبه يوجد التأليف ولن تكون الحروف كلاماً إلا بالتقطيع و التأليف " (1) وهو هنا قد جمع بين مفهومي الصوت والحرف فالصوت هو الأداة المستخدمة في إحداث المادة والحرف هو الاقتطاع من الصوت

أما المحدثين فقد ربطوا الصوت بالناحية الوظيفية حيث يقول كمال بشر : "الصوت أثر سمعي يصدر طوعية واختيار على تلك الأعضاء المسماة تجاوزاً أعضاء النطق (2) "ومن قوله هذا نفهم أن الصوت يتم إنتاجه من طرف المتكلم طوعاً منه وبإنتقاء له، وهو يمر بثلاث مراحل مرحلة الإنتاج والانتقال وأخيراً الاستقبال

2/لمحة عن الدراسة الصوتية عند العرب القدامى :

كان مبتدأ الدراسة الصوتية عند العرب مع نظرية الخليل (ت175هـ) الصوتية التي قامت على أساس تبادلية المواقع والتشكيلات الصوتية وإمكانية إنتاج صور دلالية أخرى من نفس الجذر ومنه فبداية رحلته في معجمه العين كانت مع أصغر المكونات التي تؤلف خلية الوحدة اللغوية وهو الصوت المفرد وحركته داخل الأبنية ،وقد بنى معجمه على مخارج الأصوات انطلاقاً من الحلق إلى الشفتين مخالفاً بذلك النظام الألفبائي معتمداً بذلك على ذوقه السميع والرفيع ، ثم تبعه تلميذه سيبويه الذي أوفى الدراسة الصوتية دقة في كتابه الكتاب الذي يعد أهم الكتب الغنية والثرية في مختلف العلوم وخاصة الدراسة الصوتية والنحوية

إن المتمعن في دراسة الخليل وسيبويه يرى أنها دراسة وصفية علمية قائمة على الملاحظة والتجريب .

(1) الجاحظ ،البيان والتبيين ،تح عبد السلام محمد هارون ،مكتبة الخانجي ،مصر ، ط 7، 1418-1998، ج1/79

(2) كمال بشر ، علم الأصوات ،دار غريب ،مصر ، د ط، 2000، ص119

ثم تلت العديد من الدراسات الصوتية إلا أن جاء ابن جني (ت392هـ) في كتابه سر صناعة الإعراب الذي تحدث فيه عن كل ما تعلق بالدراسة الصوتية من مخارج الحروف وصفاتها وما يعرض عليها من تغيرات وهنا قام بتسمية هذا العلم بعلم الأصوات.⁽¹⁾

3/ الدراسة الصوتية عند المحدثين :

لقد أيد العلماء المستشرقين ما توصلت إليه الدراسات الصوتية القديمة حيث يقول برجشتراسر: « لم يسبق الأوروبيون في هذا العلم إلا قومان من أقوام الشرق هما العرب والهنود »⁽²⁾

إن هذه الموضوعات التي توصل إليها العرب عفويا بطريقة حسية فطرية وذوقية هي التي توصل إليها المحدثون اليوم بالإعتماد على التكنولوجيا الحديثة من أجهزة التشريح وقياس الأصوات ومنها استقوا معلوماتهم الأولية ولكنهم أضافوا وجددوا وأبدعوا حيث يقول مصطفى السقا " والحق أن الدراسة الصوتية قد اكتملت وسائلها وموضوعاتها ومناهجها عند الأوروبيين ونحن جديرون أن نقفوا آثارهم وننتفع بتجاربهم ، كما انتفعوا هم من تجارب الخليل وسيبويه وابن جني في بدء دراستهم للأصوات اللغوية ".⁽³⁾

4/ أقسام علم الأصوات :

يمكن تقسيم علم الأصوات إلى فرعين هما :مراعاة المادة الطبيعية ،ومناهج البحث اللغوي

1/ طبيعة المادة :

وهذا الفرع يعتمد على دراسة الصوت اللغوي وهو منعزل ومجرد من كل السياقات ،حيث أنه أهمل المعنى .وهذا ما يدرسه علم الفوناتيک ويشمل :

(1) ينظر محمد حسان الطيان ،ريادة العرب المسلمين في علم الأصوات ،2008،4،27،

(2) برجشتراسر،التطور النحوي ،تح رمضان عبد التواب ،مكتبة الخانجي ،القاهرة ،مصر ،ط 2، 1414-1994،ص13

(3) نقلا عن محمد حسن علي الصغير ،الصوت اللغوي في القرآن ،دار المؤرخ العربي ،ص33

أ/ علم الأصوات النطقي: (الفزيولوجي أو الوظائفى)

هو الذي " يختص بتحديد مخارج الأصوات وبيان الصفات الصوتية التي تشكل الصوت
(1)“

ومعنى ذلك أنه يهتم ببيان وظيفة كل عضو ،ودوره في عملية النطق ،وبيان صفات كل صوت ،أي أن الاهتمام هنا يكون منصبا على المتحدث أو المتكلم ،وهذا الفرع أو القسم من أقدم فروع الدراسة الصوتية كما رأينا سابقا مع الخليل وسيبويه

لقد قسم العلماء المحدثون أجزاء الجهاز النطقي إلى قسمين في حالة نطق الأصوات اللغوية وهي أجزاء ثابتة تتمثل في : الأسنان ،اللثة، الغار ،الجدار الخلي للغار ،وأجزاء متحركة هي :الشفقان، اللسان من طرفه إلى ما يشمل لسان المزمار ،الفك الأسفل ،الطبق بما فيه، اللهاة ،الحنجرة ،الأوتار الصوتية، الرئتان ،منطقة الحنجرة من أمام الرقبة (2)

أما الصفات الصوتية للأصوات فهي تلك التي "تمنح للأصوات لا للتفريق بينها ،ولا لتمييز صوت عن آخر وإنما تمنح لها لغرض فوق ذلك هو تلوين الأداء اللغوي " (3) والتعبير عن عمق مشاعر المتكلم بواسطة هذا التلوين وهي تلعب دورا أيضا في تغيير معنى الكلمات المتشابهة

وهذه الصفات هي صفات متضادة تتمثل في (الرخاوة والشدة ،الاستفالة والاستعلاء ،الانفتاح والإطباق ، الاصمات و الاذلاق ،الجهر والهمس)

(1) ماريوباي ،أسس علم اللغة ،تر أحمد مختار عمر ،عالم الكتب ،مصر ،ط 8، 1419-1998 ،ص 47

(2) تمام حسان ،مناهج البحث في اللغة ،ص 64

(3) عبد العزيز أحمد علام و عبد الله ربيع محمود ،علم الصوتيات ،مكتبة الرشد ،السعودية ،د ط ،1430-2009 ،ص 325

وصفات لا ضد لها هي التوسط وهي صفة ببعض الحروف بين الشدة والرخاوة ،الصفير،
القلقلة ،اللين، الانحراف ،التكرار، النقشي والاستطالة (1)

ب/ علم الأصوات الفيزيائي :

يهتم "بدراسة الخصائص المادية أو الفيزيائية لأصوات الكلام أثناء انتقالها من المتكلم إلى السامع " (2) معنى ذلك أنه يدرس الصوت اللغوي بعد خروجه من الجهاز الصوتي للمتكلم ،أي يدرس الصوت المنتشر في الهواء في صورة ذبذبات فيزيائية إلى أذن السامع ،وقد ساعد تطور التكنولوجيا على دراسة هذه الذبذبات باستعمال أجهزة دقيقة تحول الذبذبات إلى ترددات كهربائية يمكن عرضها على شاشة الحاسوب أو الورق ،ومن ثم دراستها وتحليلها وعليه فهذا الفرع يهتم بالوسط الذي ينتقل فيه الصوت

ج/ علم الأصوات السمعي :

يهتم " بالفترة التي تقع منذ وصول الموجات الصوتية إلى الأذن حتى إدراكها في الدماغ (3)

أي أن هذا الفرع يركز على العنصر الثالث في عملية الكلام وهو السامع أثناء تلقي الأصوات وهو ذو وجهين :وجه عضوي أو فزيولوجي وجانب نفسي، فالأول وظيفته النظر في الذبذبات الصوتية التي تستقبلها أذن السامع وفي الجهاز السمعي ووظائفه عند استقبال هذه الذبذبات ،أما الوجه الثاني فيركز على البحث في أثر هذه الذبذبات على أعضاء السمع ،وفي عملية الإدراك وكيفيته ،وهي مرحلة نفسية ميدانها علم النفس (4)

(1) ينظر محمد محمد داوود ، العربية وعلم اللغة الحديث ،دار الغريب ،القاهرة ،مصر ،ط 1، 2001، ص 128

(2) حازم علي كمال الدين ،دراسة في علم الأصوات ،مكتبة الآداب ،مصر ،ط 1، 1420-1999 ،ص 261

(3) منصور بن محمد الغامدي ،الصوتيات العربية ،مكتبة التوبة ،السعودية ،ط 1، 1421-2001، ص 26

(4) ينظر كمال بشر ،علم الأصوات ،ص 42

2/ من ناحية مناهج البحث اللغوي :

حيث ترتبط الدراسة هنا إما بفترة زمنية محددة وهو ما يسمى علم الأصوات السيكوني أو بفترات متعددة من التاريخ ويسمى علم الأصوات الدياكروني

فإذا ما اعتنت هذه الدراسة بالناحية الأولى فيكون علم الأصوات إما وصفي حيث يختص بوصف الصوت اللغوي في فترة محددة وكما هو موجود في الواقع ،دون اللجوء إلى تأويله وهو المتبع في أكثر البحوث العلمية

أو يكون علم أصوات معياري : الذي يعنى بوضع القواعد والقوانين وضوابط معينة للنطق ومنه فالدراسة الدراسة الوصفية للغة تسبق المعيارية فان لم تكن هناك لغة كيف نضع قواعد ونقن لها¹

أما إذا ارتبطت بفترات تاريخية متعددة فيكون علم الأصوات التاريخي حيث يدرس اللغة دراسة تتبعية تطورية عبر الزمن ،والغرض من ذلك الوقوف على التغيرات التي تطرأ على الأصوات داخل اللغة ،ومعرفة أسباب تلك التغيرات الصوتية ومظاهرها⁽²⁾

أما القسم الثالث فهو علم الأصوات المقارن :حيث يعنى بعملية المقارنة بين الأصوات اللغوية سواء في اللغة الواحدة بين لهجاتها المختلفة والمتعددة ،أو بين اللغات التي تنتمي إلى أسرة لغوية واحدة حيث يكون بينها خصائص صوتية مشتركة سواء في الماضي أو في الحاضر⁽³⁾

(1) ينظر المرجع السابق ،ص42

(2) ينظر المرجع نفسه ص 61

(3) ينظر حازم علي كمال الدين ،دراسة في علم الاصوات ،ص 264

5/ بين الفوناتيک والفونولوجيا :

تطرق کمال بشر في كتابه (علم الأصوات) إلى ذکر الفروق الطفيفة بين الفوناتيک والفونولوجيا أذكر منها :

* الفوناتيک تعد خطوة ممهدة للانتقال للفونولوجيا، فالأول يجمع المادة الخام، والثاني يخضع هذه المادة للتقعيد، باستخلاص القواعد والقوانين الكلية من هذه المادة

* الفوناتيک أكثر شيوعاً من الفونولوجيا و أوسع في التطبيق فهو يشمل الدراسات الصوتية عامة ويشمل حتى ما يقع تحت الفونولوجيا بعد التخصيص

* الفوناتيک يطلق على الأصوات من حيث كونها أحداث منطوقة بالفعل لها تأثير سمعي معين أو اعتبار الصوت مادة، في حين تعنى الفونولوجيا بقيمة هذه الأصوات ووظائفها في لغة معينة داخل التركيب، لذلك ترجع إلى ما يسمى علم وظائف الأصوات¹⁾

مما سبق يمكن القول أن علم الأصوات الفونولوجي يهتم بدراسة الأصوات الخاصة بلغة ما ووظائفها داخل التركيب، في حين أن علم الفوناتيک يهتم بالصوت البشري بصفة عامة دون أي تخصيص

*تعريف الفونولوجيا :

تعرف الفونولوجيا بأنها « العلم الذي يبحث في النظم والأنماط الصوتية، بمعنى أنه في حالة دراسة لغة ما فنولوجيا ، فانه يتعين في البداية معرفة النظام الصوتي في تلك اللغة ، والنظام الصوتي هو جميع الأصوات اللغوية المتميزة عن بعضها البعض في لغة ما

(1) ينظر کمال بشر ،علم الأصوات ،ص 65

«⁽¹⁾ والتي تكون لها بدورها معان جديدة ، فعند تغيير صوت مكان صوت آخر في كلمة ما فإنه ينتج عنه تغيير معنى الكلمة وهذا ما يعرف بالفونيمات

6/ الفونيم تعريفه وأنواعه:

يعرف الغامدي الفونيم بأنه « وحدة مجردة تمثل أصغر صوت من الكلمة يمكن تمييزه عن غيره من الأجزاء داخل الكلمة »⁽²⁾ وهو ينقسم إلى

❖ فونيمات أساسية : سواء كانت مع الصوامت أو مع الصوائت نحو :

قَادَ ، قَاتَ ، قَامَ

كَتَبَ ، كُتِبَ ، كُتِبَ

حيث نلاحظ أن تغيير الفونيم سواء كان صامتا أو صائتا يؤدي إلى تغيير المعنى

وهناك أيضا فونيمات ثانوية تؤثر أيضا في الدلالة وتكمن في النبر والتنغيم

❖ فونيمات ثانوية : تتمثل في النبر والتنغيم

➤ النبر :

لغة : "ارتفاع الصوت يقال نبر الرجل نبرة إذا تكلم كلمة فيها علو"⁽³⁾

اصطلاحا: فيعرفه كمال بشر بقوله نطق مقطع من مقاطع الكلمة بصورة أوضح وأجلى نسبيا

من بقية المقاطع التي تجاوزه فيكون لذلك القوة في الصوت المنبور قوة في الدلالة"⁽⁴⁾

أي أنه الضغط في النطق على بعض الفونيمات من أجل الدلالة على شيء ما

(1) منصور بن محمد الغامدي ، الصوتيات العربية ، 18

(2) المرجع نفسه ، ص 19

(3) ابن منظور ، لسان العرب ، ج 14/175

(4) كمال بشر ، علم الأصوات ، 512

➤ التنعيم :

لغة : "مشتق من نغم ،والنغمة جرس الكلمة ،وحسن الصوت في القراءة وغيرها" (1).....

ب/ اصطلاحا : "العنصر الموسيقي في الكلام ويبدوا ذلك في ارتفاعات وانخفاضات أو تنويعات صوتية تسمى نغمات الكلام" (2)

وعليه فالتنعيم مختص بجملة ما ، قصد التعبير عن دلالة نرجوها ،وهو يكون في المنطوق أكثر منه في المكتوب

ويعرفه إبراهيم أنيس " ارتفاع الصوت وانخفاضه أثناء الكلام دلالة على أن الكلام لا يأتي على وتيرة واحدة ،إنما يتغير حسب الدلالة والوضع (استفهام ،تعجب ،إخبار) (3)

وخلاصة القول أن المستوى الصوتي يهتم بدراسة أصوات اللغة ،من جوانب مختلفة حيث ينظر إليها في سياقاتها ويبحث عن طبيعتها ووظيفتها ،وقد أولوه العلماء اهتماما كبيرا منذ القديم خاصة لما يربط هذه الدراسة بتجويد القرآن ،وللمستوى الصوتي صلة وثيقة بالمستوى الصرفي.

(1) ابن منظور ،لسان العرب ، ج ، ص312

(2) أحمد كشك ،من وظائف الصوت اللغوي ،دار غريب ،مصر ، ط1 ، 2006، ص53

(3) ينظر ابراهيم أنيس ،الأصوات اللغوية ،ص103

المبحث الثاني: المستوى الصرفي :

يعتبر المستوى الصرفي ثاني مستويات الدراسة اللغوية، قائم على بناء الكلمة وعلاقاتها التصريفية والاشتقاقية، وقبل التعرض إلى موضوعاته ومادته وجب التعريف به

1/ التعريف بعلم الصرف :

لغة : "من صرف الشيء رده عن وجهه ،وصرف الأجير من العمل ،خلى سبيله وصرف المال أنفقه ،وأصرف الشراب ،قدمه صرفا لم يمزجه بغيره ،وصارف نفسه عن الشيء ،تكلف صرفها عنه ،وصرف الأمر دبره وبينه يقول تعالى : وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ

مِنْ كُلِّ مَثَلٍ فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ﴿٨٩﴾ الإسراء 89 وصرف الألفاظ اشتقت بعضها من

بعض وصرط : تصرف في طلب الكسب وانصرف عنه تحول عنه «⁽¹⁾ قال تعالى :

وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ نَّظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ هَلْ يَرَيْنَكُمْ مِنْ أَحَدٍ ثُمَّ أَنْصَرَفُوا صَرَفَ

اللَّهُ قُلُوبَهُمْ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ ﴿١٧٧﴾ التوبة 127

وسمي أيضا التصريف : الذي هو التغيير والتقليب من حال إلى حال يقول تعالى : إِنَّ فِي

خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفَلَكَ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ

النَّاسِ وَمَا أُنزِلَ اللَّهُ مِنْ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ

دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيْحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿١٦٤﴾

البقرة 164

(1) ابراهيم مصطفى وآخرون ،المعجم الوسيط ،ج1/513

ان التصريف أبلغ في الدلالة على التغيير من الصرف لأن الزيادة في المبنى زيادة في المعنى

اصطلاحاً: عرفه القدماء « العلم الذي تعرف به كيفية صياغة الأبنية العربية، وأحول هذه الأبنية التي ليست إعراباً ولا بناءاً »⁽¹⁾

والأبنية هنا المقصود بها هيئة الكلمة التي تتمثل في ترتيب حروفها وكذا حركاتها والتي تكون صيغ مختلفة، والمراد بأحوالها التي ليست إعراباً ولا بناءاً الابتداء، الإمالة، تخفيف الهمز، الإعلال والإبدال، الحذف، وكون حروفها كلها أصولاً أو مشتمة على بعض حروف الزيادة وغير ذلك

و معنى ذلك أن العرب القدماء فهموا الصرف على أنه دراسة لبنية الكلمة وهو فهم صحيح في الإطار العام للدرس اللغوي

ويعرفه المحدثون بقولهم: « العلم الذي يبحث في أبنية الوحدة اللغوية وتلواناتها على وجوه وأشكال عدة، وبما يكون لأصواتها من الأصالة والزيادة والحذف والصحة والإعلال والإدغام والإمالة وما يعرض لتواليها من التغيرات مما يفيد معان مختلفة »⁽²⁾

أي أن الصرف هو كل ما يطرأ على جذر الكلمة من تغيرات سواء بالزيادة أو بالنقصان وقد سمي في اللسانيات الحديثة بمصطلح المورفولوجيا morphology

2/ علم الصرف عند العرب :

كان علماء العرب ينظرون إلى الصرف على أنه قسم أو جزء من النحو لا ينفصل عنه وأن النحو عام يشمل كل القواعد والمسائل المتعلقة بالكلمة إفراداً وتركيباً

(1) محمد محي الدين عبد الحميد، دروس في التصريف، الدار النموذجية، لبنان، ط 1، 1416-1995، ج 1/50

(2) عبد القادر عبد الجليل، علم اللسانيات الحديثة، دار الصفاء، عمان، ط 1، 1422-2002، ص 387

فكانوا يدرجون مباحث التصريف في ثنايا مباحثهم عن مسائل اللسان العربي، لأن العالم بالعربية حينذاك كان لغويا ونحويا وراوية، ثم تمايزت العلوم وصار علماء العربية أنفسهم طوائف فهذا نحوي وآخر لغوي⁽¹⁾

ويُعد سيبويه أول من جمع مباحث الصرف بمباحث النحو والأصوات، وإن كان قد جمع مسائل الصرف مثل الكلام عن المجرد والمزيد من الأسماء الثلاثية والرباعية والخماسية، والأفعال بأنواعها المجردة والمزيدة، كما تكلم عن الإدغام ومخارج الحروف وغيرها، ومنه فسيبويه لم يشر إليه كونه علم خاص، ثم توالى الكتب بعد سيبويه فنجد كتاب التصريف للمازني (ت247هـ) وهو لا يخرج عما ذكره سيبويه، وقد أخرج الإدغام من التصريف لأنه خاص بالقرآن الكريم، ويمكن القول أنه كان من الأوائل الذين أفردوا كتباً خاصة بالصرف

ثم جاء الزجاجي (ت339هـ) ألف كتاب الجمل حيث حوى موضوعات علم الصرف كجمع التكسير، ليليه ابن جني بكتاب المنصف في شرح تصنيف للمازني، ثم ألف الخصائص الذي تكلم فيه عن بعض أبنية وعلى الاشتقاق والقلب المكاني وغيرها، وختمها عصر الزمخشري (ت538هـ) الذي ألف كتاب المفصل قسمه إلى أربعة أقسام الأول منها في الأسماء، والثاني في الأفعال، والثالث في الحروف، والرابع في الحروف في المشترك بين هذه الأقسام حيث تكلم عن موضوعات الصرف والنحو بشكل عشوائي⁽¹⁾

هذا وقد تتبّه اللغويون إلى أسبقية علم الصرف على علم النحو، كونه يهتم بتركيب الأصوات داخل الكلمة لتشكيل لنا دلالة ما، وهذا من دون شك أسبق من تركيب الكلمات داخل الجملة، ومن ذلك كان علم الصرف أسبق من النحو ودليل ذلك قولهم: « كان ينبغي أن يقدم علم التصريف (الصرف) على غيره من علوم العربية، إذ هو معرفة ذوات الكلم في أنفسها من غير تركيب، ومعرفة الشيء في نفسه قبل أن يتركب ينبغي أن يكون

(1) ينظر خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، دار النهضة، بغداد، ط1، 1385-1965، ص27 وما بعدها

مقدمة على معرفة أحواله التي تكون له بعد التركيب إلا أنه للطفه ودقته ، فجعل ما قدم عليه من ذكر العوامل توطئة له ، حتى لا يصل إليه الطالب وهو قد تدرب و ارتاض القياس » (1)

3/موضوعاته :

من تعريفات علم الصرف يتضح لنا أن ميدانه هو « البحث عن مفردات العربية من حيث الاسم المتمكن، والفعل المتصرف ،ومعنى ذلك أنه لا يدرس الحرف ولا الاسم المبني ولا الفعل الجامد » (2)

والأسماء المتمكنة هي الأسماء التي نعربها وتظهر الحركة الإعرابية في آخرها والفعل المتصرف هو الذي يتغير بحسب الوزن

وقد قسم ابن جني ميدان علم الصرف إلى قسمين : (3)

قسم يدرس ما يطرأ على بنية الكلمة من تغيرات لضروب من المعاني كأن تغير صيغة المصدر إلى الفعل الماضي أو المضارع أو الأمر أو إلى صيغة أخرى تحتل دلالة جديدة ،كالمشتقات بأنواعها وجموع التكسير

وقسم ثاني يدرس ما يطرأ على البنية من تغيرات لا تكون دالة على معان جديدة كالنقص والإبدال والنقل والإدغام فهي كما سماها ابن الحاجب تغيرات شكلية وظواهر صوتية عامة

(1) ابن عصفور الاشبيلي ،الممتع في التصريف ،تح فخر الدين قباوة ،دار المعرفة ،لبنان ،ط 1، 1407 - 1987، ج1/ص30

(2) عبده الراجحي ،التطبيق الصرفي ،دار النهضة العربية ،لبنان ،ط 1، 1973، ص9

(3) ينظر ابن جني ،المنصف ،تح ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين ،دار الثقافة العامة ،ط 1، 1373- 1954 ، ج1 ،ص4 و5

ومن هذا القول نستنتج أن علم الصرف يهتم - إن صح التعبير - بالكلمة على مستويين على مستوى تحولها بين الصيغ الزمنية من جهة وما ينجر عن ذلك من تغير في المعاني، ومستوى آخر هو ما يطرأ على الكلمة من تغيرات صوتية وصوتية ولكنها لا تؤثر في المعاني ومثال ذلك ما نجده في النقل في رواية ورش الذي ينقل حركة الهمز إلى الحرف الذي قبلها، ولا تنطق الهمزة

وقد أورد كمال بشر في كتابه الدراسات اللغوية مادة علم الصرف حيث يقول أن «أما مادة هذا العلم فهي الوحدات الصرفية morphemes وربما تكون الوحدة الصرفية كلمة أو جزء من الكلمة في بدايتها أو وسطها أو نهايتها، وقد تكون المغايرة بين الصيغ، كالمغايرة بين الفعل المبني للمعلوم، والفعل المبني للمجهول وقد تكون الوحدة الصرفية من وحدة صوتية phoneme فونيم أو أكثر» (1)

و نلاحظ من قوله أن العلماء المحدثين وافقوا ما أتى به القدماء من مجهودات لغوية لأن قول كمال بشر في مضمونه هو نفسه قول ابن جني في كتابه المنصف في شرح تصريف المازني، فمادة علم الصرف عند كليهما هو الكلمة أو ما يعرف في الدراسات الحديثة بالمورفيم ودراسة كل ما يطرأ عليها من تغييرات

4/ من مباحث علم الصرف

أ/ الميزان الصرفي : هو مقياس وضعه العلماء لمعرفة أحوال بنية الكلمة من خلال الاعتماد على تصريف الأفعال وقد سمي قديماً بالمثال، فبعد عملية استقراء علماء اللغة للمفردات العربية وجدوا أن أغلبها ثلاثي الجذر، لذلك اتخذوا ميزانا ثلاثيا للغة هو : (فعل)

(1) كمال بشر ،دراسات في علم اللغة ،دار المعارف ،مصر ،ط 9، 1986، ص222

فالصوت الأول هو فاء الكلمة، والثاني عينها والثالث لامها على أن كل ما يطرأ على هذا الوزن الأصلي للكلمة من حركات وسكنات وزيادة ونقصان يطرأ هو الآخر على الكلمة⁽¹⁾

ومنه فلميزان الصرفي أهمية عظيمة إذ أنه يبين حال الكلمة وما يطرأ عليها من تغييرات وما فيها من أصول وزوائد

فوائد الميزان الصرفي :

- معرفة الحروف الأصلية وتميزها عن الزائدة في الكلمة

- الاهتمام إلى مكان الكلمة في المعجم العربي، من خلال تجريفها من الزوائد أو حروف الزيادة المجموعة في قولهم (سألتمونيها) فمثلا كلمة استل لا نجدها في حرف الألف، وإنما في حرف السين سل

- معرفة حركات الكلمات وسكناتها وضبطها لنطقها نطقا صحيحا

- معرفة ما زيد عن الكلمة وما حذف منها، وما حصل فيها من تقديم بعض حروفها أو تأخيرها⁽²⁾

ب/ الاشتقاق: هو سمة من السمات التي تميز اللغة العربية عن باقي اللغات، ويعد وسيلة من وسائل تراثها اللغوي، وقد اهتم به القدماء والمحدثين .

لغة: « جاء في لسان العرب لابن منظور من اشتق، وهو أخذ الشيء، أو أخذ شقه أي نصفه، واشتقاق الكلام، الأخذ فيه يمينا وشمالا، والاشتقاق حرف من حرف أخذ منه، ويقال شقق الكلام إذا أخرجه أحسن مخرج »⁽³⁾

(1) ينظر عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، دار المسيرة، الأردن، ط 1، 1428-2008، ص 19

(2) ينظر، عبد القادر عبد الجليل، علم اللسانيات الحديثة، ص 388

(3) ابن منظور، لسان العرب، ج 1/ 221

إصطلاحاً : فعرفه القدامى بأنه « أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية، وهيئة وتركيب لها، ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة لأجلها اختلافاً حروفاً أو هيئة، كضارب من ضرب، وحذر من حذر » (1)

مما يتضح من هذا القول أن الاشتقاق هو أن تأخذ من جذر ما ثلاثي الأصل عدة مفردات أو كلمات أخرى تتشارك أو تحافظ على المعنى العام للأصل الثلاثي فهي مشتقة منه ،معنى ذلك أن كلا حروفهما الأصلية واحدة، فالكلمة الثانية حروفها الأصلية هي حروف الكلمة الأولى، وإنما فقط قمنا بزيادة حروف أو حركات لها بغية إضافة معنى آخر يدور حول معنى الكلمة الأصلية ومنه فالتغيير لا يكون جذرياً في المعنى ومثال ذلك الجذر كتب نستطيع من خلاله إعطاء معانٍ أخرى لكنها كلها تدور في فيك المعنى العام فنقول مثلاً كاتب دلالة على اسم الفاعل، كتب، مكتوبإلى غير ذلك من الصيغ التي تشترك في المعنى العام

ويعرفه المحدثون أنه : « أخذ كلمة أو لفظة أو أكثر مع التناسب في المعنى بين المشتق وما أخذ منه، والاختلاف في اللفظ، ومبدأ الاشتقاق في العربية واضح غاية الوضوح إذ تضبطه قواعد ومقاييس قليلة لا تكاد تختلف » (2)

ومعنى قوله هذا أن الاختلاف يكمن في اللفظ من خلال زيادة الأحرف أو تغيير الحركات مما ينتج عنه اختلاف أو تغيير في المعنى ،لكن كلا التغييرين سواء على مستوى اللفظ أو المعنى هو تغيير طفيف لا يمس بمعنى أو دلالة الكلمة الأصلية

(1) السيوطي ،المزهر في علوم اللغة وأنواعها ،تح علي محمد النجادي وآخرون ،المكتبة العصرية ،لبنان ،د ط ،1986، ج1/346

(2) ينظر عبده الراجحي ، التطبيق الصرفي ،ص75

*أنواعه: (1)

- الإشتقاق صغير : هو أخذ كلمة من كلمة أخرى متفقة معها في ثلاثة أشياء ،وهي

أصل المعنى والحروف والترتيب نحو علم ،عالم عليم م علامة

- الإشتقاق الكبير : هو اشتقاق كلمة من أخرى مع اتفاقهما في المعنى والحروف

الأصلية دون ترتيب نحو :ملس ولمس وسمل وهذا ما نجده عند الخليل في نظام

التقليبات

- الإشتقاق الأكبر : هو اشتقاق كلمة من أخرى مع اتفاقهما في المعنى فقط

- الإشتقاق الكبار : وهو المسمى بالنحت : وهو أن تشتق كلمة واحدة من كلمتين أو

أكثر تدل على معنى نفسه الموجود في الكلمتين أو الجملة مثل بسملة ،حمدلة

والمشتقات في العربية سبعة أنواع هي : اسم الفاعل ،اسم المفعول، صيغ المبالغة، والصفة

المشبهة ،اسما الزمان والمكان ،اسم التفضيل ،اسم الآلة (2)

ممّا سبق نخلص إلى أن المستوى الصرفي هو المستوى الذي يعنى بدراسة أحوال بنية

الكلمة وكل ما يطرأ عليها من تغيرات ،ويبحث في أقسامها ووظائف كل قسم ،وما يضاف

إلى هذه الكلمة من زيادات وما يعتيرها من حذف وكذلك النظر إلى اشتقاقها وجمودها

(1) ينظر هادي نهر ،الصرف الوافي ،عالم الكتب الحديث ،الأردن ،ط 1 ،1431-2010،ص52

(2) المرجع نفسه، ص59

المبحث الثالث: المستوى التركيبي:

يمثل المستوى النحوي أو ما يسمى بالتركيبي في الدراسات الحديثة الحلقة الثالثة من حلقات دراسة اللغة فليس للباحث اللغوي القدرة على دراسة التراكيب اللغوية إلا في ضوء درايته بالمستويين السابقين الصوتي والصرفي.

يقول أحمد عمارة: « المستوى التركيبي syntax فيه يقوم الباحث بالتركيز على الجملة وتركيبها » (1)

وقبل أن نتطرق إلى موضوعات هذا العلم ونشأته ومعرفة أهم قضاياها ووجب علينا الوقوف على التعريف اللغوي والاصطلاحي له

1/ التعريف بعلم النحو:

لغة: « جاء في مقاييس اللغة لابن فارس النون والحاء والواو كلمة تدل على القصة ونحوه ولذلك سمي نحو الكلام لأنه يقصد أصول الكلام فيتكلم على حسب ما كان العرب تتكلم به » (2)

أما اصطلاحاً : فعرفه ابن السراج (ت316 هـ) « إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة » (3)

(1) خليل احمد عمارة ،في نحو اللغة وتركيبها ،عالم المعرفة ،جدة ،سعودية ،ط 1، 1404- 1984 ،ص27

(2) ابن فارس ،معجم مقاييس اللغة ،تح عبد السلام محمد هارون ،دار الفكر ،دط ،دت ،ج 5/ 403

(3) أبي بكر محمد بن سهل ابن السراج ،الأصول في النحو ،تح عبد الحسين الفتلي ،مؤسسة الرسالة ،بيروت ،لبنان ،ط3 ،1417-1996، ج3/35

ومنه نلاحظ أن النحو من منظور ابن السراج هو السبيل والوسيلة إلى الوصول إلى لغة العرب الأقحاح من خلال القضاء على اللحن الذي أصاب لغتنا الشريفة، الذي هو وليد اللغة العربية ذاتها فلم يتأت من خارج اللغة

ويعرفه الجرجاني (ت816 هـ) في كتابه التعريفات بقوله هو: « العلم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرهما وقيل النحو علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال وقيل علم بأصول يعرف بها صحة الكلام وفساده »⁽¹⁾

والمقصود من قوله هو أن يكون متكلم اللغة عارف بقواعد هذه اللغة ويعرف كل ما يطرأ عليها من تغيرات في حالة تركيبها فإن لم يكن عارف وعالم بهذه القوانين لن يدرك الكلام الصالح من الطالح خاصة بعد فساد الألسن، ونشير هنا إلى أن القدامى كانوا يدركون هذه القواعد ضمناً في ملكتهم اللغوية فكانوا يتكلمون بالسليقة والفصاحة لأن نظام اللغة وقوانينها، حسب رأيه أمر فطري في كل البشر في إمتلاك لغتهم الأم

ولكن بعد أن أصيبت لغتنا بالبحث وجب على العلماء إخراج تلك القوانين من إدراكهم الذهني إن مع التعبير والكشف عنها وتوضيحها بغية وأملا في الحفاظ عليها وهذا هو النحو ذاته

ويعرفه المحدثون مثل مصطفى بقوله هو: « قانون تأليف الكلام وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة والجملة مع الجمل حتى تنسق العبارة و يمكن أن يؤدي معناها »⁽²⁾

ومعنى ذلك أن النحو هو تلك القواعد التي تعمل على ربط الكلام بعضه ببعض في نسق ما، وهو يهتم بالكلمة في تركيبها مع الجمل في إطار النص ونفهم من ذلك أنه يعنى بدراسة

(1) الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تح محمد الصديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، مصر، دط، دت، 202

(2) ابراهيم مصطفى، احياء النحو، مؤسسة هنداوي، مصر، ط2، 1413-1992، ص18

الكلمة داخل النسق اللغوي ،وما ينجر عن ذلك من معان جديدة ومكتسبة، فالكلمة في حال إنعزالها أو إفرادها تكتفي بالدلالة المعجمية أما عندما تدخل في التراكيب فإنها تكتسب معان جديدة أو إضافية

ومما سبق نستنتج أن النحو هو العلم الذي يضبط الجمل والتراكيب على ما تقتضيه أنظمتنا التركيبية

2/لمحة عن نشأة النحو العربي

في رحاب اللغة العربية نشأت العديد من العلوم اللغوية بغية الحفاظ على قدسية القرآن الكريم من تعرضه للتحريف واللحن ومن أسماها تلك العلوم علم النحو

وتُعد أول إشارة للحفاظ على سلامة القرآن الكريم من الحبيب المصطفى صلى الله عليه وسلم حينما سمع يقرأ فلحن فقال :« أرشدوا أخاكم فانه قد ظل »⁽¹⁾ فكان ذلك تمهيدا لنشأة النحو العربي الذي بدأ أول بدأ بضبط أواخر الكلم في الآيات بالنقط الذي توصل إليها الدؤلي في منتصف القرن الأول للهجرة ثم اتسع موضوع النحو وتغير غرضه بعد ما كان لخدمة القرآن أصبح لخدمة العربية في ذاتها وشرع علماء اللغة والنحاة في استقراء كلام العرب شعره ونثره وملاحظة أساليبهم إلى أن تمكنوا من وضع قواعد وقوانين صارمة لضبط لغتهم وقد اكتملت دراساتهم ومادتهم وبلغت أوجها وذروتها في عصر الخليل في القرن الثاني للهجرة، ليليه سيبويه تلميذ الخليل وألف كتابه الذي يعتبر نبراسا ينير الطريق للدارسين والباحثين حيث جمع كل علوم أستاذه ومحصلها ودققها ورتبها في كتابه وعلى أساس ما أتى به سيبويه فاضت الكتب النحوية تأليفا فيه غير أن استعمال مصطلحات العامل والمعمول التي ليست للغة من شيء ما مهد السبيل للفلسفة والمنطق لدخول النحو العربي فصار درس

(1) ابن جني ، الخصائص ، ج2/ 8

في الجدل يعرض النحاة فيه قدرتهم على التحليل العقلي وبما كانوا يفترضون من مشكلات وما يقترحون لها من حلول وأما دراسة النحو فأصبح في الرتبة الثانية ⁽¹⁾

ونتيجة لذلك ظهر العديد من العلماء اللذين وجهوا نقدهم اللاذع للنحو منهم في القديم ابن مضاء القرطبي الذي دعا إلى إلغاء نظرية العامل وفي الحديث دعاة التطور والتجديد من أمثال إبراهيم مصطفى تمام حسان ...

هذا وقد نال الجانب التركيبي عناية فائقة في علم اللغة الحديث ،حيث أن معظم النظريات اللغوية الحديثة من فرديناد دوسوسير في النظرية البنيوية مروراً بهاريس في التوزيعية وصولاً إلى تشومسكي في النظرية التوليدية التحويلية : « ولقد اقتصرَت وظيفة النحو عند القدامى في تبيان أواخر الكلمات إعراباً وبناءاً ، لكن العلماء المحدثون تقطنوا إلى وظيفة النحو باتصاله بالدلالة ، عند اتجاهاه إلى دراسة الجملة من ناحية العلاقات السياقية »⁽²⁾

وليس معنى قوله هذا أن النحاة العرب لم يتقطنوا إطلاقاً إلى دور التراكيب النحوية في بناء الدلالة ، وإنما نفهم منه أنهم ركزوا على إعراب أواخر الكلمات وما يطرأ عليها من تغيير ، والدليل أننا نجد أن العلامة عند الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز قد أبرز أهمية العلاقات النحوية ، وأهمية موقع الكلمة داخل الجملة ودورها الفعال في إعطاء الدلالة المناسبة ، ومناسبة المقام لسياق الحال ، وأن معنى المفردة لا يقتصر على معناها المعجمي فحسب وإنما يتعدى إلى معاني التراكيب والسياقات اللغوية وهنا يظهر الجانب البلاغي والفني للأشخاص في أداء كلامهم وهذا ما عرف عند الجرجاني بنظرية النظم حيث يقول : « أما النظم الكلم فإنك تقتفي في نظمها أثار المعاني ، وترتيبها على حسب ترتيب المعاني في

(1) ينظر مهدي المخزومي ، في النحو العربي نقد وتوجيه ، دار الرائد العربي ، لبنان ، ط2 ، 1406-1986 ، ص13 وما بعدها

(2) تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص229

النفس، فهو إذن نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعضمما وجب اعتبار الأجزاء بعضها مع بعض حتى تكون لوضع كل حيث وضع علة تقتضي كونه هناك ،وحتى لو وضع في مكان غير لم يصلح « (1)

ومعنى قوله هذا أن المعاني تتولد نتيجة التركيب الشكلي بين المفردات المكونة لهذه الجمل ،وأن هذه المفردات عندما تكون منعزلة لا تكون لها نفس هذه الدلالات أثناء التركيب فهو يفضي عليها صبغة دلالية جديدة .

ويرى الباحث عبد الهادي بن ظافر الشهري في المستوى التركيبي أنه : « من أنسب المستويات اللغوية التي تسمح للمرسل بتوظيفه لإبراز إستراتيجية الخطاب تداوليا ويعد عبد القاهر الجرجاني من أبرز من بلور ذلك من خلال توظيفه للتعبير عن القصد الذي يتوخاه المرسل « (2)

3/موضوعاته :

مما أوردناه يتبين لنا أن موضوع علم النحو هو الجملة حيث يقول محمد محمد داوود: « يعنى بدراسة نظام بناء الجملة ودور كل جزء في هذا البناء وعلاقة أجزاء الجملة ببعضها البعض و أثر كل جزء في الآخر مع العناية بالعلامة الإعرابية « (3)

و المقصود من قوله أنه يهتم بعلاقة عناصر الجملة بعضها ببعض، أي أنه يهتم بعلاقة الكلمات بعضها ببعض وكيفية ترابطها وانسجامها في قالب لغوي مميز يحمل دلالات مختلفة ومتنوعة حسب اختلاف تشكيلها داخل التراكيب .

(1) ينظر عبد القاهر الجرجاني ،دلائل الإعجاز ، تح محمود محمد شاكر ،مكتبة الخانجي ،القاهرة ،دط ،دت ،ص49.

(2) عبد الهادي بن ظافر الشهري ،استراتيجيات الخطاب الشعري ،دار الكتاب الجديدة المتحدة ،لبنان ،ط1

،2004،ص49.

(3) محمد محمد داوود ،العربية وعلم اللغة الحديث ،ص106.

وقد أقر عبده الراجحي بارتباط هذا العلم بالجملة حيث يقول: « النحو هو دراسة الجملة لأن اللغة الإنسانية لا تكون لغة لها معنى إلا إذا كانت موضوعة في جمل ونحن نفكر بجملة كما يقولون » (1)

أي أننا لا نستطيع أن نتواصل سواء مع أنفسنا أو مع الآخر إلا عن طريق الجمل فالكلمات تحمل دلالة في ذاتها، لكنها إذا ما كانت متفرقة وغير منسجمة لن نفهم ما يقوله الآخر لنا، وسيصعب التواصل بيننا، ومنه فأساس التواصل هو تركيب تلك الكلمات في جمل لتفيد المعاني المنشودة وبما أن الجملة هي أساس علم النحو وجب علينا الوقوف على تعريفها

* الجملة :

يعرفها الشريف الجرجاني بقوله: « عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداها إلى الأخرى سواء أفادت كقولك زيد قائم أو لم تفد كقولك إن يكرمني فإنها جملة لا تفيد إلا بعد مجيء جوابه فتكون الجملة أعم من الكلام مطلقاً » (2)

ونفهم من قوله هذا أنه لا يشترط في الجملة إفادة السامع بخبر ما، وإنما قد تكون ناقصة غير تامة وغير مفيدة وبذلك تكون الجملة أشمل وأعم من الكلام لإحتوائها على المفيد من الكلام والغير المفيد، عكس الكلام الذي يشترط الإفادة

ويعرفها مهدي المخزومي بقوله: « الجملة هي الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد لأي لغة من اللغات، وهي المركب الذي يبين المتكلم به أن الصورة الذهنية كانت قد تألفت أجزاؤها في ذهنه ثم هي الوسيلة التي تنقل ما جاء في ذهن المتكلم إلى ذهن السامع وهي قائمة على الإسناد الذي هو عملية ذهنية مجردة يربط بين المسند والمسند إليه » (3)

(1) عبده الراجحي، فقه اللغة في كتب العربية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، دط، 1392-1972، ص145

(2) الشريف الجرجاني، التعريفات، ص70

(3) مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص31

بمعنى أن الجملة هي عبارة عن كلمات متألّفة ومنسجمة فيما بينها تسمح لنا بالتعبير عما يختلج في فكرنا وأحاسيسنا إلى المتلقي وهي تعد أصغر صورة من صور التعبير.

4/أسس علم النحو :

إن النحو العربي قائم على:

أ/ نظرية العامل :والتي تنظر إلى أن كل معمول فيه وجب أن يكون له عامل عمل فيه ومنه نعرف العامل: « هو ما دل على معنى في غيره من الاسم أو الفعل » (1)

فالفاعل لا يكون مرفوعاً لوحده وإنما لأنه عمل فيه الفعل وكذا المفعول به لا ينصب لوحده وإنما يعمل فيه الفاعل وهكذا فكل سبب له مسبب له أوجده

ويعرفه الجرجاني العامل ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من إعراب » (2)

ومعنى قوله هذا أن العامل هو الذي يفرض الحركات على أواخر الكلمات وعلى الشاكلة التي نجدها عليها أي أن تلك الحركات لم تأت عبثاً ، وإنما هناك من أوجبها وحكم عليها بالظهور والإعراب وهو العامل.

وقد تعرضت نظرية العامل إلى العديد من الانتقادات في العصر الحديث بداية مع ابن مضاء القرطبي الذي دعا إلى إلغائها ،كونها تعقد وتصعب النحو سواء على أبناء اللغة أم المتعلمين الجدد، وهو يدعي أن الفاعل يكون مرفوعاً لأنه فاعل، والمفعول منصوب لأنه منصوب ،وليس هناك أي عامل يعمل فيهما أصلاً ،وقد إتبعه الكثير من المحدثين العرب في رأيه هذا منهم تمام حسان ،محمود السمران، إبراهيم السامرائي

(1) محمد إبراهيم البناء ،أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي ،دار البيان العربي ،جدة ،السعودية ،ط1 ،1405-

1985، ص302

(2) الشريف الجرجاني ،التعريفات ،122

ب/ الإعراب :

لغة: « الإبانة، يقال أعرب الرجل عما في نفسه إذا أبان عنه ،وفي الحديث الأيم تعرب عن نفسها أي تبين رضاها بصريح النطق »⁽¹⁾

اصطلاحاً: « أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع »⁽²⁾
ويؤكد الزجاجي على أهمية الإعراب حيث يقول: « إنما دخل الكلام ليفرق بين الفاعل والمفعول والمضاف والمضاف إليه وسائر ما يعتور الأسماء من المعاني »⁽³⁾

ومنه فكل حالة إعرابية داخل السياق سيكون لها نتيجة ذلك معان خاصة بها تتغير هذه المعاني بتغير تلك الحالات الإعرابية

أما المحدثون: « فالإعراب عندهم تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً »⁽⁴⁾

أي أن الإعراب هو ذلك التغيير يطرأ على آخر الكلمة داخل الجملة من نصب ورفع وجر هذا إن كان ظاهراً ،أو يكون مقدراً إذا كانت الكلمة مختومة بألف مقصورة مثل (الفتى) فإن علامة إعرابها تكون مقدرة على الألف للتعذر ويكون هذا التغيير ناتج بسبب العوامل كما ذكرنا سالفاً فقد تكون نفس الكلمة الآن مفتوحة وبعد حين مضمومة بسبب العوامل وينجر عن هذا التغيير تغير في الدلالة أيضاً

(1) ابن هشام ،شرح شذور العرب في معرفة كلام العرب ،تح محمد أبو فضل عاشور ،دار احياء التراث العربي ،بيروت ،لبنان ، ط 1 ، 1422-2001، ص22

(2) المرجع نفسه، ص22

(3) ينظر أبي القاسم الزجاجي ،الايضاح في علل النحو ،مازن المبارك ،دار النفائس ،لبنان ، ط3 ، 1399- 1979، ص69

(4) السيد أحمد الهاشمي ،القواعد الأساسية للغة العربية ،دار الفكر ،لبنان ،د ط ، ص 27

بعد هذه اللوحة عن هذا المستوى نخلص إلى أنه المستوى الذي يهتم بتنظيم الكلمات في الجمل ودراسة تركيب الجملة، إذ أنه يدرس الجملة من حيث نوعها (إسمية أو فعلية) ومن حيث ما يطرأ عليها من استفهام وتوكيد أو نفي، وكذا من حيث وظائف كلماتها (فاعل....)، فهو دراسة تخص تماسك التركيب، وبيان العلاقات الواردة في أجزاء التركيب اللغوي، وهذا المستوى شديد الصلة بالمستوى الصرفي، وهو قرين للمستوى الدلالي، فلا نحو بغير معنى، ولا يمكن تصور جملة تخلوا من دلالة

المبحث الرابع: المستوى الدلالي: (المعجمي)

لقد آثرت في هذا الجزء أن أشير في لمحة موجزة إلى كل من المستوى الدلالي والمعجمي نتيجة لقوة الصلة بينهما فالمعجم كما تعلمون هو جزء من الدلالة ، غير أنني ركزت في الجزء التطبيقي على الجانب المعجمي نتيجة للجهد العظيم الذي بذله السامرائي في تأليفه للمعاجم

يعتبر المستوى الدلالي من أهم مستويات التحليل اللغوي للغة ، بل انه غاية كل دراسة لغوية ومنتهىها ، كونه يهتم بالبحث عن المعنى المنشود ، فهو يعد الوعاء الذي تتصهر فيه كل من تفاعلات المستويات الثلاثة ، قبل الولوج إلى ذلك وجب علينا تعريف هذا المستوى والتعرف على أهم موضوعاته

1/تعريف الدلالة:

لغة: يعرف ابن منظور في لسان العرب الدلالة على أنها « مصدر الفعل دل تقول دله على الشيء يدلّه دلا ، دلالة ، سدده إليه ، ودلّته فاندل ، والدليل ما سيدل به » (1)

أما اصطلاحاً: فعرفها الجاحظ بقوله: « المعاني القائمة في صدور الناس المتصورة في أذهانهم والمختلجة في نفوسهم والمتصلة بخواطرهم والحادثة عن فكرهم » (2)

ونلاحظ من هذا التعريف أنه يتوافق مع ما أتى به دوسوسير في اللسانيات الحديثة في أن المعاني عبارة عن تصورات ذهنية أو ما سماها حد قوله بالمدلول ، نعبر عنها بألفاظ هي رموز ، سماها بالبدال ، وهو يحيل في أغلب الأحيان على شيء خارجي أو مرجع أي أن المعنى عنده ثلاثي الأبعاد

(1) ابن منظور ، لسان العرب ، ج5/291

(2) الجاحظ ، البيان والتبيين ، ج2/75

ويعرف المحدث أحمد مختار عمر الدلالة بقوله: « العلم الذي يدرس المعنى أو ذلك الفرع من علم اللغة الذي يتناول نظرية المعنى أو ذلك الفرع الذي يدرس الشروط الواجب توافرها في الرمز حتى يكون قادرا على حمل المعنى » (1)

ومن هذا التعريف نرى أنه عبر عنه بقوله علم بمعنى أنه أصبح نظرية قائمة بذاتها

2/ تكامل المستويات اللغوية وتوحيدها :

إن المستوى الدلالي يحوي في طياته جميع المستويات اللغوية ، فكل من هذه المستويات له دور مهم في تغيير المعنى، فهو بمثابة نقطة الالتقاء بين المستويات الأخرى

أ/ العنصر الصوتي الدلالي :

إن مجموعة الأصوات الإنسانية تحمل دلالة في ذاتها، وهي ما يميزها عن باقي الأصوات أثناء تركيبها في كلمة ما، وكذا دراسة ما يتصل بالكلام من نبر وتنغيم ووقف وأثر ذلك في تغيير الدلالة، فتغيير فونيم (صوت) مكان آخر يؤثر في المعنى وهذا ما أشار إليه ابن جني في الخصائص في كلمتي قضم وخضم، فصوت الخاء مهموس دال على الين، في حين أن القاف مجهور دال على الشدة (2)

ب/ العنصر الصرفي الدلالي :

تطراً على أي كلمة عربية تغيرات بالزيادة أو بالنقصان ، وينتج عن الإشتقاق منها دلالة أخرى للكلمة غير الدلالة الأولى، وهو يمس أبنية الأسماء ،وأبنية الأفعال ،وأبنية المشتقات ومثال ذلك ما نجده في الصيغ ،فصيغة (استفعل) مثلاً تدل على الطلب فنقول

(1) أحمد مختار عمر ،علم الدلالة ،عالم الكتب ،مصر ،ط 5 ،1998 ،ص12

(2) ابن جني ، الخصائص ،ج2/ 158

استغفر وكذا دلالة فعل بالشدة في العين مثل (كسّر) التي تدل على المبالغة في التفسير وهذه الدلالة مستفادة من الوزن أو الصيغة ، وكلما اختلفت الصيغ تختلف الدلالة ⁽¹⁾

ج/العنصر النحوي الدلالي :

إن ألفاظ أي لغة تحمل دلالة في ذاتها ، ولكن وجب عليها أن لا تكون مفردة منعزلة عن السياقات ، بل يجب أن تخضع إلى تركيب على مستوى الجملة أو داخل نص ما لدلالة على غاية مرجوة ، وبتغيير هذا النسق أو التركيب تتغير دلالتها ، فالكلمات تكتسب دلالة جديدة عند دخولها في تركيب يختلف عن التركيب الأول وكذا تختلف دلالتها عن ما إذا كانت خارج التركيب

ويرجع الأثر الكبير في تشكل دلالة التركيب إلى الكثير من القضايا النحوية الخاصة تجاوز الكلمات من حيث تقديمها وتأخيرها وكذا حذفها ما يجعلها تشكل نسقا لغويا جديدا ومميزا يقول أحمد مختار عمر « لو لم يؤد تغيير مكان الكلمات في الجملة إلى تغيير المعنى ، ما كان هناك فرق بين قولك طارد الكلب القط ، وطارد القط الكلب » ⁽²⁾ ومنه نلاحظ أن الألفاظ هنا واحدة لكن دلالة الجملة الأولى تختلف عن الثانية ففي المثال الأول الكلب هو الفاعل والقط هو المفعول به ، أما في المثال الثاني فقد أصبح القط فاعل والكلب هو المفعول به

معنى ذلك أن تقديم وتأخير لفظتين لعب دورا في تغيير المعنى تغيير الوظائف النحوية ، فتموضع الكلمة داخل التركيب له دور مهم في تشكل دلالة ما نحو : الرجل الأسد تختلف عن الأسد الرجل فالترتيب الأول يجعل الرجل قاتلا والترتيب الثاني يجعله مقتولا ، وشتان بين القاتل والمقتول كل ذلك بضمة أو فتحة

(1) ينظر عبده الراجحي ، التطبيق الصرفي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، دط ، دت ، ص 40

(2) احمد مختار عمر ، علم الدلالة ، ص 13

وهذا ما جعل العرب القدامى رغم فصاحتهم اللغوية عاجزين عن الإتيان بمثل هذا القرآن الكريم، فالسر ليس فقط في انتقاء الألفاظ والمعاني، وإنما في تماثل هذه المستويات وتوحيدها في نظم معجز عند إلباس المعاني بالألفاظ

3/موضوعاته :

يهتم المستوى الدلالي حسب ما جاء في كتاب أحمد مختار عمر (علم الدلالة) بأي شيء أو كل شيء يقوم بدور العلامة أو الرمز سواء كانت علامة لغوية (مفردات وجمل) أو غير لغوية (إيماءات وإيحاءات) المهم ما تحمله هذه العلامة من معنى ودلالة غير أنه يركز على العلامة اللغوية أكثر وأنظمتها لأنها خاصة بالإنسان⁽¹⁾

معنى ذلك أن علم الدلالة يهتم بالبحث في معنى الكلمة داخل المعجم اللغوي، ثم تطور وأصبح يهتم إضافة إلى ذلك بالتطور التاريخي والدلالي الذي تخضع له اللغة عبر الزمن وهذا هو الجديد في الدرس الحديث

كما يعنى بدراسة أسباب هذا التغير ومظاهره، وكذا دراسة العلاقات الدلالية بين الألفاظ وهذا ما تمثله نظرية الحقول الدلالية، كما يدرس العلاقات الترابطية من ترادف وتضاد ومشترك لفظي وكذا صناعة المعجمات بأنواعها (معاجم الألفاظ ومعاجم المعاني)⁽²⁾

ونتيجة لإختياري في المستوى التطبيقي دراسة المعاجم اللغوية عند السامرائي وجب عليّ أن أشير إلى تعريف المعجم ومعرفة أنواعه

(1) ينظر المرجع السابق، ص 12

(2) محمد محمد داوود، العربية وعلم اللغة الحديث، ص 107

4/تعريف المعجم :

لغة : جاء في الصحاح للجوهري « العجم خلاف العرب ،الواحد عجمي ،وفي لسانه عجمة ،والأعجم الذي لا يفصح ولا يبين كلامه ،وان كان من العرب ،والمرأة عجماء ،والأعجم أيضا الذي في لسانه عجمة وان أفصح بالعجمية » (1)

ويفهم من هذا أن عجم تدل على الغموض والإبهام بينما المعجم يزيل ذلك الغموض واللبس عن المعنى ويقوم بالإفصاح عنه وتوضيحه

اصطلاحا :عرف المعجم بأنه« كتاب يضم أكبر عدد ممكن من مفردات اللغة مقرونة بشرحها وتفسير معانيها على أن تكون المواد مرتبة ترتيبا خاصا ،اما على حروف الهجاء أو الموضوع » (2)

ومنه فالمعجم يهتم بجمع وإحصاء مفردات اللغة ويقوم بشرحها وتوضيحها وتبيان دلالتها ومعانيها المتعددة ،وتكون مواده مرتبة ترتيبا ألفبائي مثل الصحاح للجوهري ،أو على حسب مخارج الحروف مثل معجم العين ،أو حسب الموضوعات ،يلجأ إليه أي شخص من أجل تفسير وشرح أي كلمة لم يدرك دلالتها .

5/أنواع المعاجم :

تطرق إميل يعقوب إلى ذكر أنواع المعاجم وهي« المعاجم اللغوية ،معاجم الترجمة ،المعاجم الموضوعية ،المعاجم الاشتقاقية أو التأصيلية ،المعاجم التطورية ،معاجم التخصص،دوائر المعارف أو المعلومات ،المعاجم المصورة » (3)

(1)الجوهري ،الصحاح ،راجعته محمد محمد تامر وآخرون ،دار الحديث ،القاهرة ،مصر ،دط ،1430-2009،ص738

(2)إميل يعقوب ،المعاجم اللغوية العربية بدايتها وتطورها ،دار العلم للملايين ،بيروت ،لبنان ،ط 2 ،1985،ص09

(3)المرجع نفسه ،ص15-20

ولم أر أي داع لتطرق إلى التعريف بهذه المعاجم، فاننقبت منها فقط ما يهم دراستي وهي المعاجم اللغوية

6/ المعاجم اللغوية وأقسامها :

تعرف المعاجم اللغوية « بأنها المعاجم التي تحصر ألفاظ اللغة وترتيبها ترتيباً خاصاً يساعد الباحث التعرف على اللفظة بشرح مدلولها »⁽¹⁾

والذي يفهم من هذا أن المعاجم اللغوية هي التي تهتم بجمع مفردات اللغة وترتيبها بحيث يسهل على المتصفح لها أن يجد الألفاظ التي يبحث عنها ويفهم معناها ومدلولها بكل يسر ومنه فالمعاجم اللغوية هي التي تشرح الألفاظ، وتحدد لنا قوالب المعاني

أ/معاجم الألفاظ :

عرفت المعاجم الألفاظ بأنها « التي تعالج اللفظة، فتضبطها، وتبين أصلها ومشتقاتها، وتشرح مدلولاتها، متخذة لها نهجاً خاصاً في ترتيب تلك الألفاظ »⁽²⁾

ومعنى هذا أن معاجم الألفاظ تعتني بالكلمة من كل جوانبها، فإذا كان الفرد يملك لفظة ما ويريد البحث عن شيء مجهول فيها، لا يعرفه فقد يجهل مثلاً معناها أو اشتقاقها أو أصل الكلمة، فإنه يلجأ إلى معاجم الألفاظ لأنها احتوت كل هذا.

ب/ معاجم المعاني : أما معاجم المعاني فعرفت بأنها « معجمات رتبت مفرداتها مبوبة على حسب المعاني والموضوعات والأهداف، وأهداف هذا النوع من المعجمات جمع الألفاظ التي

(1) فوزي يوسف الهابط، المعاجم العربية موضوعات وألفاظ، دار الكتب، مصر، ط1، 1413-1993، ص5

(2) عبد الحفيظ العريان، المعاجم العربية المجنسة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1407-1987، ص32

تدور في فلك واحد ،وحول موضوع واحدلذلك تسمى أيضا بمعجمات الموضوعات «
(1)

والمقصود من هذا اذا كان في ذهننا المعنى العام أو الموضوع لكننا لم نحصل على اللفظ المناسب لذلك المفهوم الذي في فكرنا و خاطرنا فنلجأ إلى معاجم المعاني فنجد ظالتنا وكل المفردات التي يمكن أن تعبر عما يجول في ذهننا

وخلاصة القول أن المستوى الدلالي هو غاية الدراسات السابقة عليه (صوتية ،صرفية ،نحوية)،وليس من شك في أنه أكثر هذه الدراسات صعوبة ،ذلك أن تحديد المعنى ليس أمرا سهلا، فمن الضروري أن يعرف المتكلم دلالة الألفاظ التي يستخدمها المجتمع من حوله من أجل حسن التواصل بينهم ،أما إذا تعسر على الفرد فهم بعض الألفاظ فإنه يجد حلا لذلك في كتب المعاجم فهي التي تختص بتوضيح دلالة اللفظة

(1)المرجع السابق ،ص32-31

الخلاصة :

مما سبق يمكننا القول أن علوم اللغة وحدة واحدة ، فكل منها يحتاج إلى الآخر ويقوم عليه ، والفصل بينها كان على أساس الدراسة فحسب ، فهي تتكامل لتأدية وظيفة اللغة وهي التواصل ، لذلك يجب على كل دارس لغوي أن يحيط بهذه المستويات وبموضوعاتها ومجالاتها ، أثناء دراسته أو تحليله لمعاني نص شعري كان أو نثري ، كونها تتكامل وتتضافر مع بعضها في نسيج مترابط من أجل مقارنة المعاني المختبئة والوصول إليه

الفصل الثاني

جهود السامرائي في الدرس اللغوي

المبحث الأول : آراؤه وجهوده الصوتية

المبحث الثاني : آراؤه في الصرف

المبحث الثالث : آراؤه النحوية

المبحث الرابع : جهوده في بناء المعجم

المبحث الأول : أراءه وجهوده الصوتية

ارتبط جهد السامرائي في المجال الصوتي بالشاذ من القراءات القرآنية ،حيث نجده عقد فصلا في كتابه (من وحي القرآن) تحت عنوان (أبنية وأصوات) تطرق فيه للحديث عن تعدد القراءات الموجهة للقرآن الكريم ،ومستشهدا بحديث الرسول أن القرآن نزل على سبعة أحرف

وقد اختلف العلماء في تفسير حقيقة هذه الأحرف ،فذهب فريق إلى أن المراد بها لغات معينة هي (لغة قريش، هذيل ، تميم ، أسد ، ربيعة، هوزان، وسعد بن بكر) وفريق آخر يدعي أنها قبائل مضر خاصة وهي (هذيل، كنانة ، وتميم الرباب ، أسد بن خزيمة و قريش « (1)

أما السامرائي فانه رأى أن لغة القرآن الكريم كانت هي الجامعة اللهجات المختلفة ،ويتجلى ذلك في قوله « والذي نعرفه أن في القرآن لغات عدة غير لسان قريش(2) » ومعنى ذلك أنه يرى أن القرآن مجموعة أخلاط من مختلف اللهجات العربية، ونجده كذلك يرفض رأي المعنيين بالدراسات القرآنية بأنه جاء على لسان قريش ونجده يعلل لذلك بورود العديد من الألفاظ من لغات القبائل الأخرى في الآيات القرآنية مشيرا إلى أن أبا بكر الو اسطي أحصى أربعين لغة في كتابه (الإرشاد في القراءات العشر) (3)

وأرى أن ما ذهب إليه صحيح بدليل لو أن القرآن الكريم نزل بلغة قريش لوحدها لما احتوى على كلمات لم يفهمها الصحابة آنذاك وهم من أهل قريش وخاصتها ،فكانوا يلجؤون إلى رسول الله فيفسرها لهم ،فلو اقتصر على لهجتهم ،لما غاب عنهم تفسير تلك الكلمات

ونتيجة لتعدد القراءات وضع العلماء شروطا لمعرفة القراءة الصحيحة من الشاذة تمثلت في :

(1) ينظر ،ابراهيم السامرائي ،من وحي القرآن ،اللجنة الوطنية ،العراق ،ط1-198 ،ص25-26

(2) المرجع نفسه ،ص24

(3) ينظر المرجع نفسه ،ص25-26

- صحة الإسناد عن النبي صلى الله عليه وسلم

- أن توافق العربية ولو بوجه

- أن تكون موافقة لخط المصحف العثماني ولو احتمالا (1)

ويدل وضعهم لهذه الشروط أن هناك الكثير من القراءات الشاذة خالفت أقيستهم، فرفضوا

الأخذ بها، كما نجدهم لجأوا إلى تخريجات وتأويلات ليعيدوا لها منزلتها إلى اللغة القرآنية

وأما السامرائي فإنه اعتبر الشاذ من القراءات صحيحا يمكن الأخذ به، واحتج لذلك بأن

أصحاب الشواذ من القراءات هم من العلماء الثقة رواية ودراية ولذلك لم يعتبر قراءتهم شاذة

بل اعتبرها قوية يأخذ بها ويتضح لنا هذا في قوله « لكنها من غير شك قراءات صحيحة

نعني بها جماعة من العلماء الثقة » (2)

وهذا بالضبط ما ورد عند ابن جني قبله في كتابه الخصائص حيث عقد بابا سماه (اختلاف

اللغات وكلها حجة) ذهب فيه إلى أن كل ما ورد على قياس لغة العرب فهو صحيح حيث

يقول « فالناطق على قياس لغة العرب مصيب غير مخطئ وإن كان غير ما جاء به خير

منه » (3)

ونجد السامرائي قد اختار ألوانا من هذه القراءات الشاذة، وكشف ما فيها من غرائب و

شذرات فكان يذكر القراءة الشاذة التي أخذها إما من مختصر ابن خالويه أو من المحتسب

لابن جني، ثم يعلل لها بكونها فصيحة، ومثال ذلك ما أورده ابن خالويه في ذكر الخليل

قراءة علي بن أبي طالب (إياك نستعين) بإشباع الضمة في النون وهو كان عربيا محضا

(1) ينظر، عبده الراجحي، القراءات القرآنية في اللهجات العربية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر

، دط، 1996، ص 83

(2) إبراهيم السامرائي، من وحي القرآن ص 29

(3) ابن جني، الخصائص، 12/2

وكان تعليق السامرائي على قول الخليل : « كأن الخليل أراد أن يقول أن ماعدًا شاذًا من وجوه القراءة هو عربي فصيح جرى على لسان أفصح الناس بعد رسول الله (ص) ،وهنا تبطل حجة المنتقصين من القراءات الشاذة ،في أن جل أصحاب هذه القراءات هم من الأعاجم الذين يفتقرون إلى السليقة العربية » (1)

وفيمايلي سأعرض لأهم المسائل المتعلقة بالأصوات العربية التي ذكرها السامرائي في الشاذ من القراءات القرآنية

1/: الإبدال :

يعرفه الشريف الجرجاني في التعريفات بقوله : « أن يجعل حرف موضع حرف آخر لدفع الثقل (2) » لوجود علاقة صوتية بين الحرفين المبدلين .

ومعنى ذلك أن الإبدال يكون بسبب التقارب بين الحرفين سواء من ناحية المخرج أو الصفة أو معاً، والغرض منه هو تسهيل عملية النطق .

ويمكن تقسيم الإبدال إلى :

أ/ الإبدال بين حرفين متجاورين في المخرج الواحد:

ويتمثل هذا الإبدال في حرفي العين والغين، « إذ أن مخرج العين من وسط الحلق ،أما الغين فمخرجها من أدناه ...فهما متجاوران في المخرج » (3)

(1)ابراهيم السامرائي ،من وحي القرآن ،ص36

(2)الشريف الجرجاني ،التعريفات ،ص09

(3) ابن جني ،سر صناعة الاعراب ،تح محمد حسن اسماعيل ،دار الكتب العلمية ،بيروت ،لبنان ،ط1، -

ومن أمثلة ما أورده السامرائي عن هذا الإبدال من مختصر ابن خالويه قوله تعالى : خَتَمَ

اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٧﴾ البقرة 7

فقال « إن محل الشاهد غشاوة قرأ بكسر الغين مع الرفع في قراءة الحسن ووردت منصوبة في قراءة عاصم غشوة على وزن فعلة » (1)

وعلق السامرائي على هذا الإبدال بقوله « وبين صوتي العين والغين إبدال كثير في أي القرآن وفي العربية مادة كبيرة من هذا الباب ، ووجه القول فيها أن مسوغ هذا الإبدال الصوتي قرب مخرجي العين والغين » (2)

والسامرائي يوافق ابن خالويه في كسره للكلمة لأن كل ما اشتمل على الشيء في كلام العرب فهو مبني على فعالة نحو القلادة ، العمامة الخ

ومن هذا الإبدال أيضا قوله تعالى : « قَالُوا نَفَقْدُ صَوَاعَ الْمَلِكِ وَلِمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ

بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ ﴿٧٢﴾ » يوسف 72 « لتي قرأت صوغ الملك بالغين المعجمة ، و صواغ

بضم الصاد والغين » (3)

ب/ إبدال بين حرفين من مخرجين مختلفين ولكن موضعهما في النطق متقاربين :

ومثال ذلك مما أورده السامرائي قوله تعالى : وَإِذْ قُلْتُمْ يَمُوسَىٰ لَنْ نَصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَاحِدٍ

فَادْعُ لَنَا رَبَّنَا يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُثْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصِلِهَا قَالَ

أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ أَهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ مَا سَأَلْتُمْ ﴿٧٤﴾

(1) ينظر ابراهيم السامرائي ، من وحي القرآن ، ص 54

(2) المرجع نفسه ، ص 38

(3) المرجع نفسه ، ص 50

وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ
بِغَايَةِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّ عِندَ الْحَقِّ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴿٦١﴾ البقرة

61

وموضع الشاهد هنا هو إبدال الثاء بالفاء وذلك لم يكن إلا لتقاربها في المخرج، حيث جاء في سر صناعة الإعراب لابن جني « أن مخرج الثاء ما بين طرف الأسنان وأطراف الثنايا، أما الفاء فمخرجها باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا، وذلك أنهما اتفقا في الصفة فكلاهما مهموستين رخويتين » (1)

و يعلق السامرائي بأنها مجرد مسألة صوتية حولت الثوم إلى الفوم وذلك للقرابة الصوتية في إن من عناصر حيز الثاء والفاء هو الشفة، ونتيجة لذهابه إلى كونها مجرد مسألة صوتية رفض تفسير العلماء منهم الفراء الفوم بالحنطة لأنه مجرد إبدال، والمقصود منه الثوم، كما ذهب إلى ذلك الزمخشري . (2)

وأرى أن السامرائي محق في عده إياها مسألة صوتية لأن الله تعالى قال (وثومها وعدسها وبصلها) وغالبا إذا ما ذكر الثوم سيذكر معه البصل وهذا ما أتى في الآية الكريمة، ولذلك أرى أنها مجرد مسألة صوتية ولهجية فقط .

ومن أمثلة الإبدال التي ذكرها السامرائي أيضا إبدال الصاد بالضاد وذلك لتقارب مخرجيهما « فمخرج الصاد ما بين أول حافة اللسان وفوق الثنايا، في حين مخرج الضاد فهو من بين طرف اللسان وما يليهما من الأضراس، غير إنهما اختلفا في صفة الجهر والهمس، فالصاد صوت مهموس والضاد مجهور » (3)

(1) ابن جني، سر صناعة الاعراب، 1/138-259

(2) ينظر ابراهيم السامرائي، من وحي القرآن، ص41

(3) ابن جني، سر صناعة الاعراب، ص221-225

والمثال الذي عرضه السامرائي هنا قوله تعالى: «إِلَّا» الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئًا وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتِمُّوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَىٰ مُدَّتِهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ ﴿٤﴾ التوبة 4

ومحل الشاهد (ينقصوكم) حيث «قرأها عطاء بن ياسر (ينقصوكم) أي بإبدال الصاد بالضاد المعجمة» (1)

وعلق السامرائي على ذلك بقوله «قد يكون للقرابة الصوتية بين صوتي الصاد والضاد أثر في ذلك، فالصاد صوت أسناني شفوي مهموس مفخم، والضاد صوت أسناني لثوي شديد مجهور مفخم» (2)

ويتضح من قوله هذا انه أرجع سبب إبدال الحرفين هو تقارب مخرجيهما .

ومما أورده قوله تعالى: «إِنَّ» لَكَ فِي النَّهَارِ سَبْحًا طَوِيلًا ﴿٧﴾ المزمل 7

والشاهد هنا هو إبدال الحاء بالحاء المعجمة، وهي قراءة يحيى بن يعمر

وقد وقف السامرائي على هذه القراءة هي الأخرى وأشار إلى الفارق الدلالي في الكلمتين، فصحيح أن لهما نفس المخرج والحيز، ولكن الدلالة تختلف تماما، فنجدته يقول «وهذا الإبدال تصوغه القرابة الصوتية في الحيز والمخرج، إلا أن خرقا كبيرا في الدلالة بين القراءتين، فالسبح يعني النوم، والسبح يعني الفراغ والترف والاضطراب» (3)

(1) إبراهيم السامرائي، من وحي القرآن، ص 49

(2) المرجع نفسه، ص 49

(3) المرجع نفسه، ص 54

ج/ الإبدال الناجم بسبب تشابه في الرسم :

اعترضت السامرائي بعض القراءات الشاذة التي ورد إبدالها من تشابه الرسم كقوله تعالى :
وَأَتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنْ بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجَلًا جَسَدًا لَهُ خُورٌ أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لَا يُكَلِّمُهُمْ
وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا اتَّخَذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ ﴿١٤٨﴾ الأعراف 148

حيث قرأها أبو السمال (له جوار) بالجيم والهمز ،حيث علق السامرائي قائلاً : « وهذه من المسائل التي يظن أنها ترجع إلى تشابه الرسم بين الجيم والخاء في العربية ،إذ لا قرابة صوتية بين الحرفين في المخرج والصفة » (1)

ومعنى ذلك أن السامرائي أعدها خطأ نجم عن التشابه بين الحرفين فقط ،لأنه ليس بين الصوتين أي قرابة صوتية ،لا في المخرج ولا في الصفة ،ولو كان ذلك لما عدها من التشابه ،وقال إنها إبدال بين الصوتين كما ذهب سابقا .

ثم يستدرك السامرائي وكأنه يفترض قارئاً ضمناً يسأله أن قراءة أبي السمال (الجوار) تدل على الصوت كما ورد في صحاح الجوهري (الجوار مثل الخوار) ، فلماذا تعدها بأنها خطأ ورد عن التشابه بين الرسمين ؟

ثم ينتقد افتراضه هذا ويعترض عليه بأن الجوار بالجيم ليس من الأصوات الخاصة بحيوان معين ،مثلاً هو الخوار الخاص بالحيوان المعروف ،وإنما هو من الأصوات العامة التي تدل على الصوت مثله مثل الصراخ فيقول في هذا : « والذي دعاني إلى هذا الإيضاح والاستدراك أن الجوار بالجيم هو ليس من الأصوات الخاصة بحيوان معين في حين أن الخوار بالخاء من الأصوات الخاصة بالحيوان المعروف » (2)

(1)المرجع السابق ،ص47

(2)المرجع نفسه ،ص47

ويحتج لذلك أنه جاء في لسان العرب: « جَارٌ ،يجَارُ جَوَّارٌ بمعنى رفع صوته مع التضرع والاستغاثة » (1) مستشهدا بقوله تعالى: حَتَّى إِذَا أَخَذْنَا مُتْرَفِيهِم بِالْعَذَابِ إِذَا هُمْ

يَجْعُرُونَ ﴿٦٤﴾

وأرى أن السامرائي أصاب فيما ذهب اليه ،لأنه إذا كانت دلالة جَوَّار هو الصوت عامة فهو ليس المقصود في الآية الكريمة ،وكان يجب أن تأتي خوار لأن هذا الصوت متعارف عليه بأنه للحيوان العجل .

كما أن استشهاد السامرائي بالآية الكريمة في محله وهذا يدل على أن الجَوَّار يدل على أي صوت كان وليس خاص بهذا الحيوان ،أو ربما هذه الكلمة تستعمل للدلالة العامة والخاصة والشاهد في ذلك أن الجوهرى يقول وعجل جَوَّار ،وإذا كان هذا ،فقراءة أبي السمال صحيحة فهي مما تختلف فيه اللهجات فقط

ومما أورده السامرائي في تشابه الرسم أيضا قوله تعالى: وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَبُ

أَخَذَ الْأَلْوَا حَ ^ط وَفِي نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةً لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴿١٥٤﴾ الأعراف 154

أنه « قرأها معاوية ابن بقره بسكون النون (سكن الغضب)لا بالتاء » (2)

وتجلى موقف السامرائي من هذه القراءة أنه قال: « أن سكت وسكن يدلان على نفس الدلالة في المعنى العام ،غير أن لسكوت خصوصية معنوية غير التي في السكون » (3) ومنه هذا عدّ السامرائي هذه القراءة من تشابه الرسم بين النون والتاء إذ يقول « لعل هذه القراءة الشاذة جاءت من تشابه الرسم بين النون والتاء » (1)

(1)ابن منظور ،لسان العرب ،ج3/61

(2)ينظر ،ابراهيم السامرائي ،من وحي القرآن ،ص 47

(3)ينظر المرجع نفسه ،ص 47

وهذا أيضا ما ذهب إليه في قوله تعالى: وَأَنْزَلْنَا مِنَ الْمُعْصِرَاتِ مَاءً ثَجَّاجًا ﴿١٤﴾ النبأ 14

حيث « قرأها عكرمة بالنون والخاء (نجاخا) » (2)

*ويرى السامرائي أن نجاخا أيضا مفيدة للدلالة على الحركة والصوت وعدها من التشابه في الرسم

2/ تخفيف الهمز :

لجأ العلماء إلى ظاهرة تخفيف الهمز بسبب ثقلها في النطق الراجع إلى بعد مخرجها حيث يقول سيبيويه « وتخفيف الهمزة لبعد مخرجها ،ولأنها نبرة في الصدر تخرج باجتهاد ،وهي أبعد الحروف مخرجا ،فتقل عليهم ذلك » (3)

ومن ذلك يتضح لنا أن سبب تخفيفها هو ثقلها على اللسان لبعد مخرجها يقول السامرائي : « لم يجز تسهيل الهمز الا اذا كانت غير مستحسنة في النطق ،أو تكون في حشو الشعر ،وهمز ما يقع في وزن البيت » (4)

لقد ذهب علماء التجويد إلى تخفيف الهمز عن طريق إبدالها أو تسهيلها ،أو نطقها بين أ/ التخفيف بالإبدال :

وهو إبدال الهمزة بحرف علة (حروف المد) من جنس حركة الحرف الذي قبلها فان كانت الحركة فتحة أبدلت ألفا ،وان كانت ضمة أبدلت واو ،وان كانت كسرة أبدلت ياء ،وذلك لوجود تشابه وتقارب بينهما (5)

(1) المرجع السابق ،ص47

(2) ينظر المرجع نفسه ،ص55

(3) سيبيويه ،الكتاب ،تح عبد السلام محمد هارون ،مكتبة الخانجي ،القاهرة ،مصر ،دط ،دت ،546/3

(4) ابراهيم السامرائي ،من وحي القرآن ،ص 38-39

(5) ينظر سيبيويه ،الكتاب ،541/3

وراح السامرائي يرصد لنا تخفيف الهمز حسب ما ورد في مختصر ابن خالويه ومحتسب ابن جني، ومن ذلك إبدال الهمز بالواو في قوله تعالى: ذَلِكْ « جَزَاؤُهُمْ جَهَنَّمُ بِمَا كَفَرُوا وَاتَّخَذُوا آيَاتِي وَرُسُلِي هُزُؤًا » الكهف 106

وعلى أساس قاعدتهم السابقة سيكون إبدال الهمزة هنا بالواو لأن ما قبلها مضموم تخفيفاً فتقرأ (هزوا) بدلاً من هزؤا

وهذا أيضاً ما أجده في قراءتنا لسورة الإخلاص: « وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ » الإخلاص 4 بدلاً من كفؤا بالهمز، وقد استحسن السامرائي قراءة (هزوا) بالتخفيف، رغم ذلك أشار إلا أن القراءة بالهمزة أيضاً صحيحة وجائزة في العربية (1)

ومما ذكره من إبدالها ياء على سبيل التخفيف قوله تعالى: وَمِنْ « حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي وَلَآتِمَّ نِعْمَتِي عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ » البقرة 150

وذكر أن قراءة ورش عن نافع (ليلا) من غير الهمز (2)

ب/التسهيل بين بين :

ومعنى أن تتطق بين بين، فإن كانت مثلاً الهمزة مفتوحة نطقت بين الهمزة والألف، وإن كانت مضمومة وقبلها ضمة نطقت بين الهمزة والواو، وإن كانت مكسورة وما قبلها مكسور

(1) ينظر إبراهيم السامرائي، من وحي القرآن، ص 39

(2) ينظر، المرجع نفسه، ص 43

نطقت بين الهمزة والياء ،ويطلق عليها حروف بين بين لأن مخرجها بين الحروف الحلقية والحروف الجوفية (اوى)وصوتها يكون ضعيفا وصعبا وصفه (1)

وقد أورد السامرائي بعض المواضع التي وردت الهمزة فيها بين بين كقوله تعالى :وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ۗ وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعِ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَىٰ عَقْبَيْهِ ۚ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ ۚ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ إِيْمَانَكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرءُوفٌ

رَّحِيمٌ ﴿١٤٣﴾ البقرة 143

حيث أورد « ابن جني قراءة الزهري لرؤف على وزن رُعُف بضم العين لتسهيل بين الضمة والواو ،وقرأت أيضا لرؤف بإسكان الواو » (2)

3/الإدغام :

يعد ضربا من التأثير الذي يقع في الأصوات المتجاورة يعرفه عبده الراجحي بقوله :« أن تنطق بحرفين من مخرج واحد دفعة واحد بحيث يصيران حرفا مشددا أي أن الإدغام هدفه التخفيفوهو لا يكون إلا في نوعين من الأصوات ،أن يكون الصوتان مثليين كإدغام الكاف في الكاف مثل (سكرر) تصبح (سكّر) بالشدة، أو يكون الصوتان متقاربين كإدغام اللام في الراء مثل (قل رب) تنطق (قرب) » (3)

(1)ينظر سيبويه ،الكتاب ،539/3

(2)ابراهيم السامرائي ،من وحي القرآن ،ص43

(3)عبده الراجحي ،التطبيق الصرفي ،ص201- 202

وسبب هذا الدمج هو السعي إلى تخفيف وتقليل الجهد في النطق بالصوتين الصحيحين ،حيث ينطق بهما من موضع واحد ،وهذا لا يتسنى إلا إذا كان بين هذين الصوتين تقارباً أو تماثلاً من حيث المخرج أو الصفة أو كلاهما .

أ/إدغام التاء في الطاء

فقد عرض السامرائي لقوله عزوجل يَكَادُ الْبَرْقُ تَخْطَفُ أَبْصَرَهُمْ^ط كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ^ج إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٠﴾ البقرة 20 حيث أنها « قرئت بفتح الطاء عند الجمهور ،وقراها الأعشى(يَخْطِفُ)وتشديدها » (1)

وقد استغرب السامرائي مجيء هاتين القراءتين ،وقال في قراءة الأعشى أنه بإمكاننا أن نستسيغ منها أبنية أفعال جديدة للعربية أما عن قراءة الجمهور فعدها غريبة أيضا ويعلل ذلك أن أصلها يختطف ثم أدغمت التاء في الطاء

و نقل السامرائي قراءة ابن محيص قوله تعالى « وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا ءَامِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ^ط قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ^ط وَبِئْسَ الْمَصِيرُ ﴿١٢٦﴾ البقرة 126 » ثم (أطره) بالشدة في الطاء « (2)

(1)ينظر ابراهيم السامرائي ،من وحي القرآن ،ص39

(2)ينظر المرجع نفسه ،ص56-57

واحتجوا بذلك لقول الشاعر :

مال إلى أرطاة حقف فاطّجع

لما أرى أن لادعه

ويروى (فاضطجع) على الأصل وهو الأكثر والأقيس .

أما السامرائي فانه رفض هذه القراءة بحجة أن حرف الضاد ميزته التفشي والامتداد وهي مما يجب أن يدغم فيها الحرف الذي يجاورها لا أن تدغم هي فيما يجاورها كما رفض شاهدهم لأنه روي أيضا اضطجع وهو الوجه الصحيح .¹

ب/إدغام الذال في الدال:

ومما ذكره في الإدغام أيضا إدغام الذال في الدال في قوله تعالى :وَإِذْ « أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَكُمْ بِقُوَّةٍ وَاذْكُرُوا مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾

البقرة 63

حيث قرأت بالدال المهملة والمشددة (اذكروا) أي أنها مشددة

و يشرح السامرائي طريقة هذا الإدغام في أن أصل الكلمة هو (اذتکروا) فأدغمت الذال في التاء التي حولت إلى دال مهملة لمجاورتها الذال ،ثم أدغمت الذال في الدال فصارت دالا مشددة (2)

ج/إدغام الصاد في الطاء :

ومما ذكره أيضا من إدغام من مختصر ابن خالويه إدغام الصاد في الطاء في قوله تعالى :وَإِنْ « أَمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا

(1)ينظر المرجع السابق ،ص56-57

(2)ينظر المرجع نفسه ،ص 43

صُلِحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُحْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ

بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿١٢٨﴾ النساء 128

فقد قرأت عند عاصم (أن يَصْلَحَا) بالتشديد لأن أصلها (يَصْطَلَحَا) فأبدلت الطاء صاد لتصير (يَصْلَحَا) ثم أدغمت الصادين لتصيرا (يَصْلَحَا) (1)

والسامرائي « لم يُجَزِ إبدال الصاد طاء بسبب ما فيها من امتداد الصغير، ومنه تدغم الطاء في الصاد من دون إبدالها، وجاز بذلك (يَصْلَحَا) ولم يجز (يَطْلَحَا) » (2)

4/ : القلب المكاني :

كما ذكر السامرائي أمثلة من الشواذ في القراءات القرآنية الخاصة بالقلب المكاني الذي يعد ظاهرة صوتية

عرف الشريف الجرجاني القلب بأنه : « جعل المعلوم علة ،والعلة معلولاً ³ »

ويقصد به ذلك التغيير في القلب بين الأصوات على مستوى الكلمة ،وهو لا يحدث أي تغيير في المعنى

ومثل لذلك بقوله تعالى: « أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصْبَعَهُمْ

فِيءِ آذَانِهِمْ مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ ﴿١٩﴾ البقرة 19

فقرأها « الحسن الصواعق جمع صاقعة » (4)

(1) ينظر المرجع السابق ،ص 57

(2) ينظر المرجع نفسه ،ص 57

3 الشريف الجرجاني ،التعريفات ،ص 150

(4) إبراهيم السامرائي ،من وحي القرآن ،ص 39

وكان موقف السامرائي متمثلاً في قوله: « غير أن الراجح أن الكلمة لها صورة مشهورة عرفت بها وشاعت ،أما الصورة المقلوبة الأخرى فهي من اللغات الخاصة »⁽¹⁾ واستدل على ذلك أن القلب هو الشائع في اللهجات العربية بدلاً من الكلمات الفصيحة .

(1) ينظر ،المرجع السابق ،ص39

المبحث الثاني: أراءه في الصرف

1/ التنوين:

عدّ النحاة و علماء اللغة التنوين من العلامات التي تميز الاسم، وتختص به وتدل على تمكنه من الاسمية حيث يقول ابن مالك في ألفيته:

بالجر و التنوين و الندا و آل
و مسند للاسم تمييز حصل⁽¹⁾

أما السامرائي فإنه يرى أن نون التنوين تحرك بحركة، لسبب اقتضى ذلك كالتقاء الساكنين كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾ [الحجر/45] فقد كانت حركة عيون الكسر، مع أن الأصل فيها السكون، لأنها نهاية الآية، ونظرا لالتقاءها مع الساكن قبلها (الواو).

يرى السامرائي أن جل كلام العرب منون، و القليل منه فقط لا يختص بالتنوين، وأشار إلى العديد من الأسماء التي اختلف النحاة في تنوينها أو تركها، ومن ذلك الأسماء المنتهية بالألف و النون الزائدتين في الوصف و التي يكون مؤنثها على وزن (فعلى)، ومثال ذلك "غضبان" التي مؤنثها "غضبي"، فإنه لا يجوز فيها التنوين حسب رأي علماء اللغة، غير أنهم استثنوا من ذلك قبيلة أسد لأنهم يصرفون فعلا ن في مؤنثها فيقولون: فعلا نة كغضبانة⁽²⁾.

و كان السامرائي في هذا محايدا حيث أخذ يشك في اقتصار هذا التصريف على لهجة أسد، أو أنها وردت في لهجات أخرى غيرها، كما اتهم كتب اللغة بالقصور، حيث يقول:

(1) عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل للألفية، دار التراث، القاهرة، مصر، ط 2، 1980، ج1/16

(2) ينظر: إبراهيم السامرائي، فقه اللغة المقارن، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط 3، 1983، ص139-140.

ولسنا على يقين أن بني أسد وحدهم على هذه اللغة، و ذلك أن اللهجات لم تقيد بأهلها وإقليمها، و كتب اللغة ليست وسيلة يطمئن إليها في هذا الباب⁽¹⁾.

و من قول السامرائي يتبين لنا دقته في الأخذ عن اللهجات، ونسب اللهجات إلى أقوامها الحقيقية، وربما السامرائي محقا في ذلك فما دليل النحاة على أن لهجة أسد فقط هم الذين يصرفونها، بل قد توجد لهجات أخرى في أماكن أخرى، لذلك وجب على العلماء تحري الدقة في هذه المواضيع.

كما أنهم صرفوا كل الأسماء التي فيها نون لا يأتي مؤنثها على وزن " فعلى"، نحو: عريان، سرحان⁽²⁾.

وأيد السامرائي رأي ابن يعيش، بأنه يجوز للشاعر صرف ما لا ينصرف للضرورة الشعرية فقد يقتضي الحالة النفسية للشاعر، و كذا الوزن والقافية.

فيقول ابن يعيش: " و جميع ما لا ينصرف يجوز صرفه في الشعر لإتمام القافية و إقامة وزنها بزيادة التنوين، وهو من أحسن الضرورات"⁽³⁾.

إضافة أننا نجد السامرائي يعلل لبعض اللهجات إلحاقها النون في آخر الأسماء، فيعلل مثلا للنون التي تلحق الأفعال الجوف في المضارعة في لهجة جنوبي العراق أنها تلحقها إتماما للفائدة التي تحصل في تنوين الأسماء، وأحيانا يعللها بأنها تفيد الانتباه، كقولهم: "أروحن"، "أموتن"، كما يضيفون هذا التنوين إلى الأفعال المضارعة الثلاثية ..أمرن..⁽⁴⁾

كما يذكر السامرائي ألفاظا أخرى يقوم العرب بتنوينها أحيانا و تجريدها أحيانا أخرى، بمقتضى توفر علتين معا هما العلمية و التأنيث، مثال ذلك: تنوين ساجدة، زاهدة، ساهرة، إذ

(1) المرجع السابق ، ص 141.

(2) ينظر: المرجع نفسه ، ص 141

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، علق عليه الأزهر المعمور، إدارة الطباعة المنيرة، مصر، ص 67

(4) ينظر: إبراهيم السامرائي، فقه اللغة المقارن، ص 143.

قصد بها الصفات (النعوت) وهي مؤنثة، ولكننا نجدهم يجردونها إذا قُصد بها العلمية، جريا مع القاعدة وهي توفر العلتين معا.

و كذا ينونون (وردة و رملة) إذا قُصد بهما الصفات و يجردونها إذا كان المقصود العلمية⁽¹⁾.

و يخلص السامرائي إلى القول باعتباطية التنوين و أنها مسألة من اجتهاد النحويين، حيث يقول: "إن حرمان الاسم من التنوين، مسألة اعتباطية، و هي من غير شك من وضع النحويين و اللغويين أنفسهم"⁽²⁾.

و قد ذهب إلى رأيه هذا بعدما وجد في كلام العرب و في كتب النحو (أذينة و عيينة) و هما علمان لا مذكرين فكان لهما حق التنوين لعدم توافر القاعدة فيهما مع أنهما جاءا على صيغة التانيث.

كما علل السامرائي حذف التنوين أثناء التقاء الساكنين التماسا للخفة في النطق و هذا ما ذهب إليه السيوطي قبله، إذ يقول: "و يحذف التنوين التماسا للخفة، فالمنادى يبنى ولا ينون إلا في الضرورة و الإجماع"⁽³⁾.

و يعلل السامرائي قول السيوطي هذا بأن إضافة ياء النداء إلى اسم المنادى يكون وحدة صوتية موسيقية جميلة اقتضت بالضرورة حذف التنوين، غير أن الاسم قبل ياء النداء قابل للتنوين.

(1) ينظر: المرجع السابق ، ص 143

(2) المرجع نفسه ، ص 144

(3) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ط1، 1997، 173/1،

و يفهم من تعليل السامرائي انه لا يمكن اجتماع أداة النداء و التتوين في الاسم معا، حفاظا على الوحدة الموسيقية (يا محمد)، و يلاحظ على لهجتنا العامية أيضا هذا الاستعمال كما لن يثبت ورودها معا في أي كلام عند اللغويين و النحاة.

قياسا على ياء النداء علل السامرائي أيضا نصب لا النافية لما بعدها في قولنا (لا ريب) و تركها للتتوين، ومعنى ذلك أيضا أن كلمة ريب قبل دخول الأداة تصلح للتتوين، و لكنه يفارقها بمجرد دخول الأداة عليها.

و قياسا عليها علل أيضا أن الأفعال المضارعة تكون مختومة بالنون إن خلت من أدوات النصب و الجزم مثل: يعملون، يعملان...، أما إذا دخلت عليها أدوات النصب و الجزم فإنها تفارقها فنقول: (لن يعملوا، لم يعملوا)⁽¹⁾.

لقد علل السامرائي الكثير من قضايا الترخيم في العربية بكلمة التماس الخفة ودعا إلى إضافة استعمالات أخرى شاعت في العربية، مثل: عمت صباحا، أصلها: أنعم صباحا ..⁽²⁾

لقد استهجن السامرائي رأي إبراهيم مصطفى و ابن جني في اعتبار التتوين علامة للتذكير، و يختص بها فيوضح ابن جني مثلا أن كلمة رجل منونة، أما إذا دخل عليها أداة التعريف خلت من التتوين، فيقول ابن جني: " وذلك أن اللام للتعريف، و التتوين من دلائل التذكير، فلما ترادفا على الكلمات تضادا في الحكم لطائريهما وهو اللام"⁽³⁾.

بل و أكثر من هذا ذهب إلى أن أصل الأسماء نكرات وأن المعارف طوارئ في الكلمات؛ أي أن النكرة أسبق من المعرفة كما وضع أبوابا ويميزوا فيها الفروق بين النكرة و المعرفة.

(1) ينظر: إبراهيم السامرائي، فقه اللغة المقارن، 145

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 146

(3) ابن جني، الخصائص، 62/2

أما موقف السامرائي من هذا أنهم لم يتسنوا هذه الفروق بدقة، ونجد ذلك في تناقض كلامهم، فمثلا قد ذكروا في باب المبتدأ و الخبر، شرط الابتداء للتعريف، فإذا جاء المبتدأ نكرة اشترطوا الإفادة في هذه النكرة، ثم إنهم وجدوا في كلام العرب ما يخالف قولهم هذا، فقد ورد المبتدأ نكرة من غير التزام الإفادة⁽¹⁾.

يقول السامرائي: "لو كان التنوين مقيدا بالتذكير لكان من العسير علينا فهم الأعلام، التي تقبل هذا التنوين وهذه الطائفة هي أكثر الأعلام في العربية"⁽²⁾.

ويذهب العلماء إلى أن التنوين تنكير خاص بالأعلام المبنية، مثل: سيبويه، وأسماء الأفعال أيضا مثل: (صه، مه)، والسامرائي يرفض هذا بحجة كيف يكون لتنوين التنكير في سيبويه ولا يكون في علم آخر، وكذا أن التنوين في أسماء الأفعال ورد لتكون على ثلاثة أحرف بدلا من اثنين.

ويخلص السامرائي إلى القول أن التعريف بالألف واللام، والتذكير بالتنوين شيء واحد، ويستشهد لذلك بالعديد من اللغات السامية، فاللغة الأكادية العتيقة يقولون التميم، والمقصود به التنوين، وهو عندهم لا يقيد الكلمة بالتذكير، وإنما هو يدخل على الألفاظ كلها لا فرق بين معرفة ونكرة.

كما أن مكان أداة التعريف هو آخر الاسم في أغلب اللغات السامية، فمثلا لغات اليمن يلحقون آخر الاسم بأداة التعريف (ال) بينما اللغة العبرية تلحق (ه)، أما اللهجة الثمودية فقد كان حرف الهاء يمثل أداة تعريفها (هجل، الجمل)، و هذا يدل على أن التنوين ليس علامة للتذكير، فلو كان كذلك لوجدناه أيضا في أسماء اللغات السامية⁽³⁾.

(1) ينظر: ابراهيم السامرائي، فقه اللغة المقارن، ص 148

(2) المرجع نفسه، ص 148

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 149

كما لم يخف للسامرائي أن التتوين قد أضيف للعديد من الأدوات مما أدى إلى إضافة معان جديدة لها ومثال ذلك: إذا التي صارت إذا، أو إذن، وكذلك لا التي أصبحت مع النون لن وخُصت بنفي المستقبل.

وخلاصة قول السامرائي في باب التتوين قوله: "لا نستطيع الجمع بين التتوين و (ال) التعريف في كلمة واحدة لأنهما يدلان على شيء واحد، ولأن طبيعة الكلمة العربية أو وحدتها الصوتية لا تسمح بالجمع بينهما في لفظ واحد"⁽¹⁾.

وحقيقة قوله هذا إننا لن نجد في الكلام العربي ما يجمع بينهما في كلمة واحدة، وهنا يتبين لنا صحة رأي السامرائي في ذلك.

2/ المتعدي واللازم:

يتفق النحاة على أن أفعال العربية تنقسم إلى أفعال لازمة وهي الأفعال التي تكتفي بمرفوعها نحو: قام، قعد، وأفعال متعدية وهي الأفعال التي لا تكتفي بمرفوعاتها فتتعدى إلى المفعول به نحو: ضرب، أخذ.

إضافة إلى أن هناك طائفة من الأفعال لا تكتفي بمرفوعها بل تتعدى إلى شيء آخر عن طريق حروف الجر، وقد أدرجها النحاة مع باب اللازم، ويرى السامرائي أنه كان لابد أن يدرجوها كصنف ثالث من الأفعال، حيث يقول: "وهذا الصنف من الأفعال أدرجه في باب اللازم وكان حقه أن يكون صنفا خاصا"⁽²⁾.

كما يرى السامرائي أن اللغويين القدامى قدموا المتعدي على اللازم بحكم شيوعه على الألسن و إطراده على اللازم الذي يعد شاذاً ونادراً، لا بحكم أسبقيته من الناحية الزمنية بل إن هذه الفكرة لم تخطر ببالهم أصلاً.

(1) المرجع السابق ، ص150

(2) إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه و ابنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1983، ص82

ونجد السامرائي ينتقد رأي مصطفى جواد الذي يرى أن أصل الأفعال التعدي كما هو أمر الحياة، وأن اللازم طارئ وعارض على الأفعال فقط.

ويذهب السامرائي إلى أن الفعل أصله قاصر لازم، ثم يصار من هذه الحالة إلى المتعدي جريا على طبيعة اللغة العربية التي تتميز بالإيجاز⁽¹⁾.

وقد مثل السامرائي للأفعال التي تقتضي حرفا خاصا بها بالفعل دخل في لغة التنزيل، فذكر العديد من الآيات المحكمات موضعا بذلك تعدي الفعل ولزومه، كقوله تعالى: ﴿وَرَأَيْتِ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا﴾ [النصر/2].

﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا قَالَ يَمْرِئُ أُنَى لِكَ هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [آل عمران/37]

﴿وَجَاءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ فَدَخَلُوا عَلَيْهِ فَعَرَفَهُمْ وَهُمْ لَهُ مُنْكَرُونَ﴾ [يوسف/58].

حيث توصل السامرائي في الأخير إلى ورود الفعل (دخل) متعديا أكثر منه لازما، و حتى اللازم قد تعدى الى مفعوله بحرف الجر، ولاسيما إذا كان الظرف السائر إليه حقيقيا، كقوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ﴾ [آل عمران/68]، و حتى أن الفعل قد يتعدى بإسقاط حرف الجر لظهور الظرفية التي يشير إليها الحرف بوجود ما هو ظرف حقيقة، وإسقاط الجار بعد اتضاح الظرفية أمر يستدعيه إيجاز العربية، كما أعطى أمثلة أخرى بالفعل: أتى، جاء....⁽²⁾.

(1) ينظر، المرجع السابق، ص84

(2) ينظر، المرجع نفسه، ص85، 86

ويرى السامرائي أن الفعل لا يمكن أن ينصب مفعولين، وإنما ما أورده في أقوالهم و كتبهم أن الأفعال (حسب، ظن، علم...) تنصب مفعولين هو ضرب من التوسع، نحو: ظننت زيدا عالما، ظننت العلم في زيد.

فالمفعول الثاني هو الحقيقي، أما الأول المفعولية المباشرة، وإنما توسع في التعبير فانتصب، أما قولهم عن الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل، وهي (أعلم، أرى، حدث...)، فهي تتعدى إلى مفعول واحد هو المفعول الثاني، أما الأول فقد انتصب توسعا، وذلك بإسقاط حرف الجر، أما الثالث فهو صفة للمفعول، أعلمت زيدا الخبر صحيحا⁽¹⁾.

ليخلص السامرائي في الأخير إلى أن الفعل قاصر مكتفٍ بمرفوعه، ولازم يتعدى إلى مفعوله بحرف جر، ثم يتوسع طلبا للخفة فيستخدم حرف الجر طلبا لفائدة، كأن يقع الفعل على المفعول بتسلط أو علو وهو في الحرف على، علاه، وعلا عليه.

ومنه تكون لنا أفعال تتعدى إلى مفعولها من غير حرف الجر، وهنا يكمن التطور اللغوي للفعل من أنه كان اللازم إلى متعدٍ، وبذلك كثر المتعدي في الأفعال و قلَّ اللازم، و انحصر في أبنية خاصة، فعل، فعل⁽²⁾.

3/ مسألة المضعف الرباعي:

ترتبط صيغة التضعيف في العربية عموما بالزيادة والمبالغة في المعنى، ومن ذلك المضعف الرباعي الذي يكون على وزن فعلل؛ حيث يكون فاءه ولامه الأولى من نفس الجنس، وكذا عينه ولامه الثانية على نفس الجنس الأول، فمثلا تضعيف وس، وسوس

ويرى السامرائي أن بناء هذا الفعل الرباعي يكون بدمج حرفين صحيحين كل منهما كقولنا زلزل في زل⁽¹⁾

(1) ينظر، المرجع السابق، ص90

(2) ينظر المرجع نفسه ، ص90

و هو في هذا لم يخرج عن المفهوم الذي وضعه علماء الصرف للمضعف الرباعي وكذا دلالاته على المعنى

في حين أن الثلاثي من ذلك الفعل الرباعي هو ناقص مثل، بكبك فأصله الثلاثي بكى، وهو فعل ناقص

ويذكر السامرائي أن العديد من المواد جاءت على شاكلة المضعف الرباعي لتدل على صيغة المبالغة والكثرة مثل: نهضة تدل على الرد طأطأ بمعنى حنى رأسه، والطأطأ هو الأرض المنخفضة، فضفض أي صار رحباً⁽²⁾

و يرى أنه يمكننا استخراج العديد من المواد من الفعل الرباعي المضعف، كما لم يغيب عليه أن العديد من هذه الأفعال الرباعية المضعفة قد استخرجت من الأسماء وفيما يلي توضيح لذلك:

يذهب السامرائي أنه بإمكاننا أن نصوغ من هذه الأفعال أصوات شديدة مثل: طقطق من طق، وأخرى خفيفة كقولنا دندن من دن، بل وأكثر من ذلك لأنه يمكننا إدراج كل الكلمات الدالة على الأصوات إلى هذا الباب خاصة ما دل منها على أصوات الحيوانات مثل صلصل، لقلق، صرصر، حيث يقول "نستطيع أن نرى إلى هذا جميع الكلمات التي تعرب عن الأصوات التي ألصقها العرب بالمصادر التي تخرج منها هذه الأصوات"⁽³⁾

والملاحظ على قول السامرائي أنه قام بتعميم أن كل الأصوات جاءت على شاكلة المضعف الرباعي، غير أن رأي السامرائي كان مجحفاً بحق الكلمات التي تعرب عن الأصوات فليست كلها جاءت على هذا البناء فإننا نجد مثلاً عواء الذئب كما أنه أفاد

(1) ينظر: المرجع السابق، ص195

(2) المرجع نفسه ، ص196

(3) المرجع نفسه، ص195

اللغويين في استخراج أسماء أمراض الكلام أو عيوب النطق من خلال هذا المضعف فيقولون مثلاً التمتمة، التلتلة اللجلة...

كما أنه يعرب لدلالة على حركة ما و أعطى مثلاً: وجمع بمعنى مشى بسرعة وبخطى قصيرة، أما غلغل فبمعنى أسرع.

وكذا إستخرجوا أسماء في النبات والشجر مثل ننعن، فلفل، مشمش، وصاغوا مواد عن أعضاء جسم مثل العصعص وهو من عظام العجز في الإنسان⁽¹⁾

بعدما أبداه السامرائي من آراء حول المضعف الرباعي ودوره في استخراج العديد من المواد سواء في أسماء الحيوانات وأصواتها، أوفي أسماء النباتات أو أعضاء الإنسان نجده يعرض ما ورد من هذه المواد في اللهجة العراقية أو العامية شارحا لها شرحا مبسطا.

فمن المواد التي ذكرها في اللهجة العراقية ونجدها دالة على التضعيف والكثرة والمبالغة، لفلف أي أخذ كل شيء له وحاز عليه. ودقق، أي دقق كثيرا في عمله وسلوكه وكل ما يتصل به.

ذكر للدلالة على الصوت: لعل التي تستعمل للصوت الشديد العالي فيقال لمن يتكلم بصوت عال "لعل" هلهل بمعنى هلل وأنشد وصاح من الفرح. وذكر من المواد التي تدل على الحركة الخفيفة والمستمرة زعزع بمعنى دفع وحرك وأزاح ومثله زحزح، وكذا خلخل، إذا حدث خلل في جسم من الأجسام فأدى ذلك إلى حركة ما⁽²⁾.

إن استقراء السامرائي للهجة العراقية جعله يدرك أن هناك أفعال رباعية مضعفة استخرجت واشتقت من الأسماء وأعطى مثالا لذلك من رصرص فهو من الرصاص ربرب فهو من الرب....

(1) المرجع السابق، ص 196

(2) المرجع نفسه، ص 197-198

ومما سبق يمكن القول أن المضعف الرباعي اشتق منه العديد من المواد في مختلف المجالات، واشتق هو من مواد وصيغ أخرى كما رأينا فلأنها عملية أخذ وعطاء.

4 /بناء الثلاثي وأحرف المد:

تنقسم الأفعال الثلاثية إلى أفعال صحيحة، وهي التي تكون كل حروفها أصلية، وأخرى معتلة وهي التي يكون أحد حروفها حرف علة؛ وحروف العلة سماها علماء الصوت أصوات اللين، أو أحرف المد هي ثلاثة (الألف، والواو، الياء).

نحا السامرائي نحو الصرفيين في تسميتها بحروف العلة ويعمل ذلك بأن هذه الأحرف لا تصح في الفعل مهما تغيرت صيغته، ومن ذلك كانت ضعيفة عندهم لا تحتل الحركة .
و نجده يستنكر عليهم أنهم لم يستقروا ولم يحصوا كل ألفاظ العربية التي اشتملت على هذه الحروف لذلك كانت قواعدهم في الإعلال ليست مضبوطة وثابتة

قام السامرائي بالتفريق بين أحرف المد التي لا يمكن إسقاط الحركة عنها وإن تحركت فقدت صفة اللين، وبين الواو المتحركة والياء المتحركة، فالواو في جور، وجد، والياء في يسر، ريس جاءت متحركة مما يدل على أنها حروف أصلية وصحيحة وليست بمعتلة⁽¹⁾ .
ويفهم من منظور السامرائي هذا أن هذه الأحرف إما أن ترد كحرف علة في الفعل غلا تلازمها الحركة، أو ترد كحرف صحيح في الفعل فلا تلازمها الحركات كغيرها من الحروف الصحيحة

وبذلك فهو يرفض ما قاله النحاة بأن المد في قال أن من واو متحركة والأصل (قول) وكذا في باع والأصل بيّع، وبذلك اعتبروهما من الأفعال الصحيحة لأن الأصل في الواو متحركة فيقول "إن قولهم إن قال أصلها قول وباع أصلها بيع على هذا النحو من التحديد

(1) ينظر إبراهيم السامرائي الفعل زمانه وأبنيته ،ص 110

غير صحيح⁽¹⁾ ويخلص السامرائي إلى القول أن الواو المتحركة والياء المتحركة شيء آخر مخالف لما في أحرف اللين.

ويحتج على رفضه هذا بأنهم لم يقبلوا الواو المتحركة في (عور) ألفا فنقول عار كما قلنا قول كذلك لما لم يتقبلوا الواو في (حور) ياء لنقول حير كما قلت بلع فما تعليلكم لاستثناكم قال باع. وأرى أنه إذا كان أصل قال عندهم قول لماذا ذهبوا في باع إلى قلبها ياء بيع بدلا من بوع كما في قال.

أما حجته الثانية أنهم يقولون أن حروف العلة ضعيفة لا تحتل الحركة فلماذا إذن لم ينقلوا حركة الواو الضعيف إلى الصحيح فبله في اعول، استحوذ... فما تعليلكم لهذه الكلمات. وتمثلت حجته الثالثة في استغرابه لوجود كلمة مبيوع إذا كان الأصل مبيع، ومزيوت إذا كان الأصل مزيت فنجده يقول: "لما قالوا غزوة، غزاة، وطعام مزيت ومزيوت، ومبيع ومبيوع"⁽²⁾

وما يلاحظ على السامرائي أنه يستغرب وجود صيغة مبيوع ومزيوت، ثم بعد ذلك يقر بأنها مما يورد في اللهجات، فلماذا إذن اعتبر، ذالك حجة عليهم كما نجده يرد مخطط ومخياط، ومسكر، ومسكار إلى لهجاتنا الدارجة. وبذلك يتضح أنه يرفض أن يكون أصل مبيوع ومبيع حيث يقول "الصيغتين وجدتا في وقت واحد، وإن المستعمل لأحدهما لاستعمال الأخرى وليس، الثانية بداية تاريخية للأولى على أنهما بمعنى واحد"⁽³⁾

كما نجده ينظر إلى الواو على أنها ليست ضعيفة كما رأها علماء الصرف، وإنما هي تتحمل الحركة لكنها قد تحذف منها إذا اعترضها كسر أو فتح كقولنا سعة من وسعة، واجهة من وجهة، وأن التاء في أواخر مثل هذه الكلمات هي للتأنيث كما ذهب إليها علماء الصرف

(1) المرجع السابق ، ص 111

(2) المرجع نفسه ، ص 111

(3) إبراهيم السامرائي الفعل زمانه وابنيته، ص 113

أنها تعوض الواو المحذوفة⁽¹⁾، وأرى أن حذف الواو في مثل هذه الكلمات أمر صائب من طرف العلماء لأننا نراها مستقلة على اللسان، أما دلالة التاء على التأنيث فالسامرائي حقق في ذلك لأننا نجد دلالة هذه الكلمات غالبا مؤنثة.

ثم يذهب إلى أن الواو والياء من المواد المتشابهة في أبنية كثيرة من الأفعال لذلك ترد الأفعال بالواو والياء بمعنى فنقول: كنوت الرجل وكنيته، تحيزت إلى فئة وتحوزت أي انحزت وقد ترد أيضا بحذف الهمز لا توجل، ولا تيجل، ولا تأجل وهناك من يهمزها. كما يذكر ورود أفعال مهموزة حيناً بالواو والياء حيناً آخر، فمثال المهموز بالواو أرسّت بينهم ورسّت، ورخت الكتاب وأرخته. ومثال الياء مع الهمز أرجأت في الأمر وأرجيت، أطفأت و أطفيت، أرفأت السفينة و أرفيت⁽²⁾

ثم يعرج السامرائي إلى أن انتقال الواو إلى ياء في الكلمة قد يغير من دلالتها ومعناها وأعطى مثالا على ذلك بالغيث الذي هو المطر، فإن، تحولها إلى الواو الغيث تدل على المساعدة والخير، ومنه جاء غاث، يغوث، يغيث ومثل هذا أيضا طير من الطيران، وطور الذي هو الجبل والملاحظ على هذه الكلمات تغير دلالتها بتغير الواو إلى الياء أو العكس.

يذهب السامرائي إلى أن هناك صلة بين المعتل والمضعف، فأغلب الكلمات المعتلة ذات أصل مضعف مثل: دسّى من دسس كما في قوله تعالى "قد أفلح من زكاها وقد خاب من دساها"

وكذلك الفعل يتمطى في قوله تعالى "ثم ذهب إلى أهله يتمطى" وذلك الدجج وهو الظلام الشديد من الدجو⁽³⁾.

(1) ينظر: المرجع السابق ، ص113

(2) ينظر: المرجع نفسه ، ص114

(3) ينظر: إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص116-117

المبحث الثالث : آراءه النحوية

قدّم السامرائي مجهوداً مضمناً في المجال النحوي، فتضاربت آراءه النحوية بين مؤيد لما قدمه النحاة في النحو العربي وبين معارض لها، وقد حاولت في هذا الجزء الإلمام بأهم ما يميز أفكاره ومواقفه النحوية التي اتسمت بالجدة والدقة في البحث .

1- موقفه من الشواهد:

من المعلوم أن الشواهد هي المصدر الأول للنحو واللغة وعليها المعول في إثبات الأحكام ونقصد بالشواهد القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب شعره ونثره

أ- القرآن الكريم والقراءات القرآنية:

إنّ القرآن الكريم هو أعلى وأرقى نص عربي فصيح وقد عدّه علماءنا على رأس الشواهد النحوية واللغوية ، غير أن الباحث في كتبهم سيدرك قلة استشهادهم به قياساً على كلام العرب، وربما السبب في ذلك أنّه نص مقدس، لا يمكن أن نطبق قاعدة عليه من صنع البشر، فالنحاة كانوا متخوفين من هذا الأمر غير أن هذا لا يعد عذراً لهم، فكلام الله لا تقيد به قيود مثل الشعر» وحتى في استشاداتهم به نجدهم يحاولون أن يخضعوا القرآن الكريم وقراءاته إلى أصولهم و أقيستهم فما وافق منها أصولهم ولو بالتأويل قبلوه، وما أبأها رفضوا الاحتجاج به ووصفوه بالشذوذ (1) «

وبناءً على ذلك فقد ردّوا ، ولم يأخذوا قسماً من القراءات ولو كانت متواترة ضعفوها واتهموا قراءها باللحن ومن ذلك ردهم قراءة عاصم : "وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ"  القيامة 12 " لبيان « النون

(1)فاضل صالح السامرائي ،الدراسات اللغوية والنحوية للزمخشري ،دار الدين ،بغداد ،دط ،-1970،ص40

من (من)، و قالوا إن ذلك معيب في الإعراب معيب في الاستعمال «⁽¹⁾ و هذا كان منهج نحاة البصرة ،و أما الكوفة فإنهم يأخذون بها و يقيسون عليها .

أما إبراهيم السامرائي فقد أولى لغة التنزيل و كلام الله عناية فائقة و يتجلى ذلك في كثرة استشهاده بالآيات القرآنية ،بل و أرجع سبب إخفاق النحاة في وضع قواعد سليمة إلى عدم اعتمادهم بالقدر الكافي على آيات القرآن لأنه النهج السوي ،إذ يقول : "و لعل من انحراف النحويين عن السنن أنهم لم ينصرفوا إلى كتاب الله كل انصراف فيتبينوا بعد الاستقراء الوافي القواعد النحوية التي تنظم كلماته و آياته ومن هنا كان علينا أن نعود إلى كتاب الله لنقف على المادة النحوية فيه " (2) .

و يقصد السامرائي بقوله هذا أن كلام الله تعالى وحده قادر على استيفاء كل قواعد النحو في اللغة، فلو عكف النحاة على دراسته لوجدوا ضالتهم بكل تأكيد ،و لمّا وقعوا فيما وقعوا فيه من زلات، فالقرآن الكريم حوى كل العلوم فكيف له أن لا يحوي قواعد النحو ؟

كما نجده يستنكر على النحو وعلماء اللغة عدّ القرآن على رأس الشواهد النحوية ولا نجد في قضايا كتبهم إلا القلة القليلة، فكيف ينظرون إلا أنه أولى بالأخذ به ،ثم عمليا لا نجد ذلك في كتبهم ،فيقول السامرائي : "إن الاستشهاد بلغة التنزيل لم يكن بالقدر الذي حفلت به شواهد النثر من كلام العرب ،و كان ينبغي أن يكون الأمر على عكس ذلك «⁽³⁾ .

ومعنى قوله هذا أن الشاهد النثري من كلام العرب و كذا الشعري كان أكثره في كتب اللغة والنحو قياسا بالقرآن، وكان ينبغي أن يحتل القرآن الجزء الأكبر من شواهدهم لأنه كلام الله المنزه و الذي لن يجدوا فيه ما يخطئهم و إنما إن وجدتم فإنكم أنتم من أخطأتم في وضع القاعدة

(1) ابن جني ،الخصائص ،94/1

(2) إبراهيم السامرائي ،من وحي القرآن ،ص86

(3) إبراهيم السامرائي ،رحلة في المعجم التاريخي ، عالم الكتب ،القاهرة ،مصر ،ط1، 1999، ص289

أما بشأن القراءات فإن السامرائي يؤيد الأخذ بها لأن علماء اللغة و النحو اهتموا بها و أولوها عناية فائقة ، و لا يمكن الشك في مجهوداتهم .

ب_ الحديث النبوي الشريف :

لم يستشهد النحاة بالحديث الشريف ، و رفضوا الأخذ به لإثبات القاعدة النحوية وعللوا ذلك بأن جل الأحاديث النبوية مروية بالمعنى و ليس باللفظ ، و كذا وقوع اللحن في بعض الأحاديث لأن في الرواة من ليس عربيا بالطبع و لا علم له بصناعة النحو ⁽¹⁾ .

ويتجلى موقف السامرائي بأنه لم يرض استبعاد اللغويين والنحويين بصفة خاصة الحديث الشريف من دائرة استشهادهم واستتكر عليهم ذلك إذ يقول « إن النحاة قد استبعدوا الحديث الشريف في استشاداتهم بحجة أن الحديث قد روي بالمعنى وأن طائفة من المحدثين لم يكونوا عربا ولم يهيا لهم قدرا من الفصاحة ولا أدري كيف أغفل هؤلاء النحويون عما قيل في غير واحد من أهل العلم من رجال الحديث » ⁽²⁾ .

والسامرائي محق في ذلك فقد أولى رواة الحديث أهمية كبيرة لأقوال الرسول صلى الله عليه وسلم وأحاديثه، وإن كان منهم غير العربي إلا أنه قليل و نادر قياسا على الأحاديث التي أخذت عن النبي من طرف الصحابة رضوان الله عليهم وكذلك زوجته عائشة (رضي الله عنها) التي كانت تحفظ جل أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم فمن غير المنطقي بل إنه من التعسف أن نحكم على كل الأحاديث بأنها مروية بالمعنى، ولا نعتمدها في الاستشهاد نظرا لأن هناك من كان من غير العرب وقد يلحن فكان الأجدر على النحاة أن يدققوا في الأمر وأن يتجنبوا الأخذ من عند غير العرب وأن يتفقوا مثلا أن يروي حديث ما أكثر من راوي من اجل إثباته ولأنه لا يمكن إن يجتمع الصحابة على حديث ما كذبا أو افتراء .

(1) ينظر فاضل صالح السامرائي ،الدراسات اللغوية والنحوية ،ص50

(2) إبراهيم السامرائي ،رحلة في المعجم التاريخي ،ص304

لكن السامرائي رغم رأيه هذا إلا أننا لا نجده عملياً يستشهد بالحديث إلا نادراً باستثناء ما عقد فصلاً في كتابه سعة العربية تحدث فيه عن فوائد لغة الحديث الشريف إذ نجده على سبيل المثال يستشهد بقول ورقة بن نوفل (يا ليتني أكون حياً إذ يخرجك قومك فقال رسول الله أو مخرجي هم)⁽¹⁾

وعلق السامرائي على هذا قائلاً الذي في كتب النحو إن « إذ ظرف زمان للماضي و إذا ظرف لما يستقبل من الزمان ولم يشيروا إلى إن قد تأتي في موضع إذا في إفادة الاستقبال »⁽²⁾

ج- كلام العرب شعراً ونثراً :

مما لا شك فيه إن كلام العرب الفصحاء من شعر ونثر أهم الينابيع للشواهد اللغوية والنحوية وقد « كثر اعتماده لدى النحاة في إثبات القاعدة النحوية »⁽³⁾ كما حددوا الاحتجاج به بشروط زمنية تمثلت في 150 هـ داخل الحواضر ،أما في البوادي فإنه يمتد إلى القرن الرابع الهجري، وكذا شروط مكانية تمثلت في ستة قبائل (أسد، قيس، تميم، بعض الطائيين، بعض كنانة وهذيل، وعلى اثر هذه الشروط انقسم الشعراء إلى طبقات « لطبقة الأولى يمثلها الشعراء الجاهليون كامرئ القيس و زهير أما الطبقة الثانية يمثلها المخضرمون وهم الذين عاشوا فترة الجاهلية وأدركوا الإسلام كحسان بن ثابت والخنساء في حين تأتي الطبقة الثالثة للمتقدمين أو ما يعرفون بالإسلاميين الذين عاشوا صدر الإسلام كالفرزدق

(1) ينظر علي حسن فرحات العقيلي ،الدراسات النحوية عند السامرائي ،رسالة ماجستير ،الجامعة المستنصرية 2004،ص28،

(2) إبراهيم السامرائي ،من سعة العربية ،دار الجيل ،بيروت ،لبنان ،ط 1، 1414-1994،ص28

(3)فاضل صالح السامرائي ،الدراسات اللغوية والنحوية للزمخشري ،ص45

والأخطل والطبقة الرابعة والأخيرة وهم المولدون أو المحدثون الذين عاشوا العصر العباسي كبشار بن برد والمتنبي ⁽¹⁾ »

وقد وقف العلماء على هذه الطبقات « فالطبقتان الأوليتان يستشهدوا بشعرهما إجماعاً وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها أما الرابعة الصحيح انه لا يستشهد بكلامهما مطلقاً » ⁽²⁾

أما السامرائي فكان موقفه من الشاهد الشعري موقف الرفض بالاحتجاج به ولم يجز اعتماده أساساً لبناء القاعدة النحوية ويتضح سبب رأيه هذا في قوله « إن الشاهد الشعري ضعيف ولو جاء كثيراً وذلك لما تقتضيه لغة الشعر من ترخيصات وتجاوزات لتجيء سائرة على الوزن المعروف على إن كل هذه الألاعيب مما وسعت في النحو العربي لأنها أعطته ما ليس منه » ⁽³⁾

فيتبين لنا من قوله هذا أنه لا يأخذ بالشعر ويعده ضعيفاً بسبب ما يسمح فيه من تجاوزات تقتضيها الضرورة الشعرية فمثلاً قد يختل الوزن والصيغة نتيجة الحصول على قافية وروي ما يناسب الأبيات الشعرية، ولكن رغم ما نجد عنده من انتقادات حول الاستشهاد بالشعر إلا أننا نجده يعتمد في بعض الأحيان بل وأكثر من ذلك نجده لا يعتمد بشروط الزمنية التي أقرها النحاة لذا نجده ليأخذ حتى بمن لا يحتج بهم ومثال ذلك استشاده بشعر البحتري 284 وكذا المتنبي ولم يقف الأمر عند هذا الحد فنجده يستشهد بالشعراء المعاصرين من أمثال أحمد شوقي ⁽⁴⁾

(1) المرجع السابق، ص 48

(2) جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، مع محمود سليمان الياقوت، دار المعرفة الجامعية، دط، 1426-2006، ص 144

(3) إبراهيم السامرائي، مباحث لغوية، المكتبة الوطنية، بغداد، دط، 1971، ص 44-45

(4) ينظر علي حسن فرحات العقيلي، الدراسات النحوية للسامرائي، ص 30

2/ أراؤه في بعض المسائل النحوية :

ولكي تتبين لنا الصورة الصحيحة لطبيعة درس السامرائي النحوي نقف على بعض آرائه فيما يخص أهم القضايا ونذكر على سبيل ذلك :

أ-الأفعال الناقصة (كان وأخواتها):

عقد النحاة باباً من أبواب النحو سموه باب الأفعال الناقصة الذي ضم كان وأخواتها، ويعللون سبب هذه التسمية بأنها لن تكتفي بالمرفوع وتعدت إلى نصب الخبر وكذلك إنها تدل على الحدث وتدل على الزمن فقط على غرار الأفعال العادية فهي تدل على الاثنين معا ومن هنا يكمن الناقص فيها. (1)

أما السامرائي فانه يرى أن مصطلح ناقصة لهذه الأفعال غير صحيح وإنما هي تسمية اعتباطية وتعسفية لان هذه الأفعال لا تختلف عن الأفعال العادية في الدلالة على الحدث المقترن بزمن ما أما قولهم بأنها مجردة من الحدث ، فيرد عليهم بأننا لا نستطيع أن نسلب الحدث من هذه المواد فتصبح كأنها مواد جامدة (2)

ثم يخلص السامرائي إلى القول إن الذي يجب أن نقوله في هذه الأفعال أنها تطورت في الاستعمال حتى صارت لا تكتفي بفاعلها كما هي الحال فيما أسموه بكان التامة التي يتضح فيها الحدث ، فقد قالوا : قيل لها تامة لدلالة على الحذف نحو قولك كان الأمر بمعنى حدث ووقع ويقال كانت الكائنة أي حدثت الحادثة... أقول تطورت في الاستعمال فانتقلت من هذه الصورة القاهرة المكتفية بفاعلها إلى شيء يفتقر إلى المنصوب المكمل للمعنى الذي يقتضيه

(1) ينظر ابن يعيش ، شرح المفصل ، تع حواشي نفيسة ، دار الطباعة المستنصرية ، مصر ، دط ، دت ، ص 89

(2) ينظر ابراهيم السامرائي ، الفعل زمانه وأبنيته ، ص 57

المعنى الجديد وبسبب من هذا الافتقار أرادوا إن يفعلوها مخالفة لمجموع أفعال العربية فاخترعوا هذه التسمية « (1)

والذي يتضح من قول السامرائي هذا أن هذه الأفعال كانت على حد قوله قاصرة لكن بحكم الاستعمال المستمر تطورت فلم تعد تكتفي بمرفوعها بل تطلب شيئاً آخر ليكمل المعنى الجديد لكن إن كانت كذلك فإن الأفعال المتعدية أيضاً لن تكتفي بمفعول وستطالب أيضاً بالمفعول الثاني فلماذا لم تسم أفعالاً ناقصة ؟

وإثر حديثنا عن النواسخ يجدر الإشارة إلى رأي السامرائي في قضية ليس الذي عقد لها فصلاً في كتابه الفعل زمانه وأبنيته

حيث أدرج القدامى ليس في باب النواسخ لأنها لا تكتفي بالمرفوع الذي يكون اسمها وإنما تتعدى إلى البحث عن المنصوب الذي هو خبرها، ومنه مادة ليس تقتضي معمولين وقد استغرب السامرائي في سبب وضع النحاة القدامى مادة ليست في باب النواسخ بدلاً من باب النفي لأن في ظاهرها تدل على النفي حث يقول: « ولعل من الغريب أن يحشر من بين هذه المواد الدالة على الإيجاب مادة ليس وهي على نقيض من هذه المجموعة فهي من المسائل التي ينبغي أن تكون في مبحث النفي » (2)

ومنه فالسامرائي يرفض إن تدرج مادة ليس التي تدل على دلالة النفي مع ما يدل على الإثبات والإيجاب كان وأخواتها فهو يراها دخيلة عليهم لكن السامرائي لم يقف عند ذلك بل أنه طالب بنقلها من باب النواسخ وجعلها في باب المواد التي تدل على النفي.

ونجده محققاً فيما ذهب إليه لأن النحاة اختلفوا بادئ الأمر في كونها حرفاً أو فعلاً فذهب الجمهور إلى كونها فعلاً وذهب الفارسي إلى أنها حرف .

(1) المرجع السابق، ص 57

(2) إبراهيم السامرائي، مباحث لغوية، 68

أما السامرائي فهو يوافق على إدراج النحاة لها في باب الفعل وفي حملها على سائر الأفعال التي أشبهت كان في العمل .

ب/ تقسيم الجملة :

الجملة عند النحاة قسمين : إسمية وهي ما تصدرها اسم ، وفعلية هي التي تصدرها الفعل ، و مسألة الجملة عموماً قائمة على الإسناد سواء إسناد الخبر المبتدأ في الاسمية ، أو الفاعل إلى الفعل في الفعل (1)

تطرق السامرائي إلى الحديث عن رفض الدكتور المخزومي تقسيم النحاة للجملة داعياً أن يستند تقسيم الجملة إلى المسند الذي يعبر عن الحدث لا عن المحدث ، لأن وظيفة المسند هي الأهم من المسند إليه ، ولذلك كانت الجملة الفعلية للمخزومي هي الجملة التي يكون فيها المسند فعلاً دالاً على التغير والتجدد نحو قولنا (قام محمد ، يقوم محمد ، محمد يقوم) ، أما الاسمية عنده فهي التي يكون فيها المسند فعلاً دالاً على الدوام (2)

ومن هذا نلاحظ أن المخزومي قسم الجملة على أساس المسند فإن دل على التجدد فهي فعلية وإن دل على الثبوت فهي اسمية.

-أما نحاة البصرة فإنهم « اعتبروا جملة (محمد سافر) جملة إسمية وأن (محمد) مبتدأ وليس فاعل للفعل المتأخر (سافر) ، على اعتبار أن الفعل عاملاً ذا أصالة في الفعل فكان حقه أن يتقدم » (3)

ومنه إذا تأخر الفعل عندهم سيعتبرون الاسم المتقدم مبتدأ ، أما سافر فهي فعل وفاعلها هو ضمير الاسم المتقدم

(1) ينظر إبراهيم السامرائي ، الفعل زمانه وأبنيته ، ص 201

(2) ينظر المرجع نفسه ، ص 204

(3) ينظر : المرجع نفسه ، ص 205

بينما الكوفيين اللذين يرون أن الفاعل هو الاسم المتقدم، وفعله هو المتأخر عنه فسافر محمد لا تختلف عندهم عن محمد سافر» (1)

ومنه فالمخزومي يتبع رأي الكوفة لوضوحه وسهولته في الإعراب، ليس كرأي البصرة الذي اعترضه الغموض والتأويلات التي نحن في غنى عنها

ونجد السامرائي يوافق أهل الكوفة ويتضح لنا ذلك من قوله « ورأي الكوفيين في هذه المسألة مقبول وذلك تقريب من منهج وصفي واقعي (2)

أما رأي السامرائي مما ذكره المخزومي فيتجلى في موقفين :

أولاً : أنه وافق السامرائي على الأخذ برأي المخزومي بشأن تقسيم الجملة لأنه يقول « أما نحن فنقول إن (محمد سافر) و(سافر محمد) جملتان فعليتان مادام المسند إليه فعلاً (3)

و من هذا يتضح لنا أن السامرائي يوافق المخزومي في تقسيمه للجملة الفعلية وأنها قائمة على المسند ، وبما أنه إعتبر أساس قيام الجملة الفعلية هو أن يكون الفعل مسنداً فان الجملة الاسمية هي ما يكون فيها المسند اسماً .

ثانياً : لم يوافق السامرائي رأي المخزومي بشأن اعتبار المسند في الجملة الفعلية دالاً على التغير والتجدد ، وفي الاسمية دالاً على الدوام والثبوت حيث يقول : « ليس لنا أن نصف التجدد بالفعل لأن ذلك ليس من منهجنا (4)

(1) المرجع السابق ، ص 205

(2) المرجع نفسه ، ص 209

(3) المرجع نفسه ، ص 204

(4) المرجع نفسه ، ص 204

ويجدر الإشارة إلى أن المخزومي انتقاه مما قاله الجرجاني « إن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدد شيء بعد شيء، وأما الفعل فموضوعه أنه يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً بعد شيء » (1)

لذلك يقول السامرائي « ألم تظن إلى أن التجدد المنسوب للفعل المنسوب إلى الاسم تتحقق من قولهم (محمد سافر) و (سافر محمد) ومنه لا يمكن أن نعتبر الجملتين فعليتين » (2) ويحتج السامرائي في نقده للمخزومي على تجدد الفعل أن هناك أفعالا لا تتجدد وهي منقطعة ومثل لذلك ب : (هلك خالد، ومات فلان)

كما احتج بأن الجرجاني في أمثله اعتمد على تخصيص هذا التجدد على صيغة (يفعل) أي أن الفعل المضارع هو الذي يفيد التجدد، أما أن تحمل التجدد على كل الأفعال فهو خطأ فادح، واتهمه بأن استقراءه لكلام الجرجاني لم يكن دقيقاً، لأنه خص صيغة المضارع فقط، وأنت عممت على كل الأفعال » (3)

والسامرائي محق فيما ذهب إليه لأن صفة التجدد مقتصرة إلا على الفعل المضارع، ولا يمكن تعميمها على الأفعال الأخرى .

ونجد السامرائي ينتقد أيضاً علي الجارم الذي يرى أن الجملة الفعلية هي الأصل لأنها الكثيرة في العربية، وكذا جُبِلَ العربي أن يهتم بالحدث أكثر من اهتمامه بالمحدث، فالجملة الفعلية عنده هي المصدرة بالفعل وهي تشير بالاهتمام بالحدث، والجملة الاسمية هي المصدرة بالاسم تشير بالاهتمام بالمحدث، كما يرى أن العربي يميل إلى الإيجاز، ويبتعد عن

(1) الجرجاني، دلائل الاعجاز، بتح محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، دط، دت، ص174

(2) إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص204

(3) ينظر المرجع نفسه، ص205

الإطناب، فكانت عنده جاء الرجل فيها إيجاز أما الرجل جاء فان فيها إطناب، لأن ذلك يعيد تكرار الإسناد (1)

ونجد السامرائي مستغرباً من رأيه هذا فيقول « ولا نعلم نحن هذا الذي يقوله الشيخ الجارم من وجود الإسناد في الفعل المتأخر، ثم يستطرد ليقول كيف يتحقق بأن كلام العربية ورد أكثر بالفعل، وكلام العربية المأثور كثير لا يظفر به إنسان والذي ضاع من كلامهم أكثر » (2)

ويتضح لنا من هذا أن الجارم يتبع أهل البصرة، وهو أن الفعل إن لم يرفع ظاهراً، فلا بد أن يرفع ضميراً راجعاً على الظاهر المتقدم .

كما يعرض السامرائي تقسيم عبد الرحمان أيوب الجملة الذي ارتضى أن يسميها إسنادية وغير إسنادية، وخص الجمل الإسنادية بالجمال الاسمية والفعلية، أما غير الإسنادية فخص بها جملة النداء وجملة نعم و بئس والتعجب (3)

بينما السامرائي فكان رأيه أن الجمل غير لإسنادية تتدرج ضمن الجملة الفعلية ولكن غير الإسنادية فيقول: « كان الأجدر أن يسميها جمل فعلية غير اسنادية (4) » ، كما نجد السامرائي يضيف على ما اعتبره أيوب غير إسنادي، جمل الطلب كالأمر والفعل المضارع المسبوق بلا الناهية، وأبعد السامرائي هذه الجمل من دائرة الجملة الفعلية، « لأن علاقتها بالمخاطب ليست علاقة إسناد، ويمثل لذلك بقولنا أكتب، أكتبني، أكتبن لا تلعب، لا تلعبا

(1) ينظر علي الجارم ، (الجملة الفعلية أساس التعبير في اللغة العربية)، مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة، 1953، ج7

(2) إبراهيم السامرائي ، الفعل زمانه وأبنيته، ص209

(3) ينظر المرجع نفسه، ص211

(4) المرجع نفسه، ص210

...فعلاقة هذه الأفعال بالمخاطب ليست علاقة إسناد، ومنه فهي ليست جملاً إسنادية يسند فيها الفعل للفاعل « (1)

ولذلك نجده يرفض أن يكون في الفعل اكتب، اكتبني، اكتب، فاعل ضمير مستتر تقديره أنت، ويرفض أن تكون الألف والواو والنون ضمائر دالة على الفاعل، بل اعتبرها إشارات تشير إلى أن المخاطب مثني أو جمع أو مؤنث.. الخ. وهي عنده تشبه الألف في الرجلان والواو في جمع المذكر السالم والياء في المثني والجمع حيث نجده يقول في ذلك : « فكما لا يقال في الواو في المسلمون ضمير كذلك لا ينبغي أن يقال في الواو في يفعلون ضمير » (2)

ج/الفعل والزمن :

يعد الفعل هو أساس العبارة أو الجملة في أي لغة من اللغات، لذا إهتم به النحاة قديماً وحديثاً، وبحثوا فيه بحثاً طويلاً مست معانيه وصور وفيمايلي سأعرض لرأي السامرائي بخصوص تقسيم الفعل وكذا دلالاته على الزمن.

تطرق السامرائي إلى الحديث عن الفعل والزمن وذلك في كتابه (الفعل زمانه وأبنيته) حيث عرض فيه رأي بعض النحاة في تقسيمهم للفعل، فنجده يعرض رأي ابن يعيش الذي قسم الفعل إلى ماض ومستقبل وحاضر إتباعاً لكون الزمان ثلاث ماض وحاضر ومستقبل

أما السامرائي فإننا نجده ينتقد رأي ابن يعيش هذا ويعيب عليه اعتماده في تقسيمه للأفعال على الزمان الفلكي وعلى الناحية العلمية التي لا علاقة لها بالناحية اللغوية، فيرى أنه كان الأجدر به أن يستقرأ كلام العرب ثم يعمد إلى إعطاء تقسيم للأفعال (3)

(1)المرجع السابق ،ص210

(2)المرجع نفسه ،ص211

(3) ينظر المرجع نفسه، ،ص17

وأرى أن ابن يعيش محق فيما ذهب إليه لأن الفعل مرتبط بالزمن، وقلما نجد أفعالا لا تتصل بالزمن، فلا يمكننا الإتيان بفعل إلا ونجد أنه يدل على زمن ما، أما اعتماده على الزمن الفلكي فاني أرى أنه خلط بين العلوم العلمية التي تكون ثابتة وحقيقية، والعلوم اللغوية التي تحتمل النسبية، غير أن العلوم تستفاد من بعضها البعض وإن كانت تختلف في المسارات .

ويعيب السامرائي على النحاة القدامى عدم تفصيلهم في الزمن وإقتصارهم على حدوده الثلاثة، ويرجع سبب ذلك إلى اهتمامهم بالعوامل والعلل، ويرى أن الزمن له حدود كثيرة، فالماضي فقط يمكن أن يكون ماض بعيد أو قريب، ويقول في هذا: «إن الأقدمين على اهتمامهم الزائد بالفعل ومعانيه وصوره، لم يبحثوا في زمان الفعل وتحديداته، فالماضي هو الحدث الذي مضى، ولكن هذا الذي مضى لا نعرف في أي زمان من الماضي، فهو يصدق على حدث مضى قبل لحظات، وعلى آخر مضى عليه زمان طويل، وهذا التوسع أو قل التساهل مبعثه قلة الأزمنة في النحو العربي» (1)

ومعنى ذلك أن السامرائي يولي أهمية عظيمة لدقة في ضبط الأفعال حسب الزمن، أما المضارع فيرى أن سميته لا تشير إلى زمن معين محدد، غير أنه يضارع الاسم من ناحية حركة آخره، ثم إنهم حين أرادوا أن يدلوا على زمن هذه الصيغة أشاروا إلى الحال والاستقبال، وأمر الحال والاستقبال والحال في هذه الصيغة متروك للنص، تحدده القرائن والإشارات .

وذكر السامرائي رأي البصرة بأنهم قسموا الفعل إلى ماض ومضارع وأمر مستشهدا بما رآه سيبويه بأ الكوفيين فقد أبعدوا الأمر ولم يجعلوه قسيما للماض والمستقبل

ونجد السامرائي يوافق أهل الكوفة بحجة أن الأمر طلب، سيقع أو لا يقع بعد النطق بالكلام حيث نجده يقول: «ويبدو لنا أن الكوفيين على حق في إبعاد الأمر أن يكون قسيما

(1) ينظر إبراهيم السامرائي، فقه اللغة المقارن، ص 52

للماضي والمستقبل وذلك أن فعل الأمر طلب ،وهو حدث كسائر الأفعال غير أن دلالاته الزمنية غير واضحة ،ذلك أن الحدث في هذا الطلب غير واقع إلا بعد زمان التكلم ،وربما لم يترتب عن هذا الطلب أن يقع حدث من الأحداث «⁽¹⁾

كما يرى أن الفعل لا يفصح عن الزمان بصيغته، فليست صيغة الفعل مثلاً ضرب دالة على الزمن بدقته، وإنما يتبين لنا الزمان من بناء وتركيب الجملة ،فقد تحتوي على زيادات تساعد الفعل على توضيح زمنه .

ثم إنني أجده يولي أهمية كبيرة لدور المركبات (قد فعل ،كان فعل ..) في الإفصاح عن الزمان في حدود لم يفصح عنه معنى (فعل) و(يفعل) دون هذه المركبات والزوائد ،كما يرى أن تركيب الأزمنة هذا يفضي إلى تخالف الأزمنة في الجملة الواحدة ،فان دل الحدث الأول على زمن بينما يدل الثاني على زمن مغاير «⁽²⁾

وقد ألحق السامرائي في باب الفعلية أبنية (فاعل والمفعول وكذا المصدر) لأنها حسب رأيه تدل على الحدث ، وعلى الزمن من خلال سياق الجملة، كما هو الحال في الأفعال ،فإننا لا نعرف الزمن فيها من صيغتها وإنما من تركيب الجملة ومن القرائن التي تحتويها فنجده يقول :« ومن الحق أن نعد هذه الأبنية من مادة الأفعال »⁽³⁾

وهنا نجد السامرائي يتبع أهل الكوفة من إعمال اسم الفاعل وإن انصرف إلى الحال والمستقبل، ويضيفانه إلى معموله إن انصرف إلى الماضي ،وإعتمدوا في أرائهم هذه على المسموع من كلام العرب واستقراء متقن لكلام الله دون لجوؤهم إلى التأويلات والتعليقات البصرية في أن إعمال اسم الفاعل ودلالاته على المستقبل، لأنه يشبه يفعل في الحركات

(1) إبراهيم السامرائي ،الفعل زمانه وأبنيته ،ص21-22

(2) ينظر المرجع نفسه ،ص26

(3) المرجع نفسه ،ص34

والسكنات فقولنا (هذا ضارب زيد) يشبه عندهم (هذا يضرب زيد) أي أنهم اعتمدوا على الناحية الشكلية

ومنه فالسامرائي يقر بفعلية فاعل ولكن ليس لشبهها بالفعل كما ذهب إلى ذلك البصريين وإنما لاستعمالاتها .

3/ موقفه من المدارس النحوية :

لدى السامرائي كتاب بعنوان « المدارس النحوية أسطورة وواقع » عرض فيه موقفه من هذه المدارس وأراءه فيها، حيث نجده يرفض مصطلح المدرسة، ويفضل مصطلح المذهب، ونجده عكف على دراسة نحو الكوفة حيث يقول فيه: « إن جملة المأثور من آراء الكوفيين لا يؤلف مادة تشمل مسائل النحو كلها على نحو ما عرفناه في كتاب سيبويه، والمقتضب للمبرد والأصول لابن السراج »⁽¹⁾.

أي أنه يقر باتساع نحو البصرة على نحو الكوفة، وكذا شموليته عليه، كما يقر أيضا بأسبقية البصرة، وأن جل مصادر النحو الكوفي إنما هي مستوحاة من النحو البصري

كما يرى السامرائي أن الاختلاف بين المدرستين اختلاف لم يمس الأصول بل هي ثابتة، وإنما كان الاختلاف في الفروع فقط، ولا جدة عند الكوفيين رغم توسعهم في الاستشهاد والسماع والقياس إذ يقول « إن ما قال به الكوفيون لا يمكن أن يؤلف مدرسة نحوية ماداموا متفقين مع البصرة في الأصول، وماداموا آخذين منهم طرقهم في التعليل والإحتجاج »⁽²⁾

ومعنى هذا أن السامرائي يشترط لقيام مدرسة كوفية أو مذهب كوفي أن تكون لها أصول جديدة مغايرة لما في نحو البصريين، وكذا طرق جديدة في الإحتجاج والتعليل، ومنه فهو يعد مدرسة الكوفة لم تأت بالجديد لأنها لا تزال قائمة على أساس النحو البصري .

(1) إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية، دار الفكر، عمان، الأردن، ط 1، 1987، ص 143

(2) نقلا عن علي حسن فرحات علي، الدراسات النحوية للسامرائي، ص 57

ولكن هذا لم يمنعه أن يوافق على بعض آراء الكوفيين ويرى فيها الصواب ومثال ما وافقهم فيه» استعمال من الجارة في الزمان والمكان واستشهد الكوفيون في ذلك بقوله تعالى لَا

تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ

فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ التوبة 108

في حين رأى البصريون أنه لايجوز استعمالها في الزمان، واعتمدوا على أمثلة اصطنعوها بأنفسهم، وليست مستقرأة في الثابت من النصوص كما استشهد بذلك الكوفيون (1)

يقول السامرائي : « وهذا الخلاف والجدل يظهر أن الكوفيين أسد رأيا وأصوب منهجا ،ذلك أنهم اعتمدوا على استعمالات بنوا عليها رأيهم وهذا وجه علمي صائب (2) »

وهو محق في ذلك فبناء قاعدة نحوية على أساس الاستشهاد بنص صحيح وثابت كالقرآن الكريم ،أو الحديث الشريف أو كلام العرب سيكون لاشك أوثق وأكثر حجة من بناء هذه القاعدة على أساس افتراضي أو كلام مصطنع

وقد أشار السامرائي إلى أنه يفضل المصطلحات البصرية على الكوفية حيث نجده ينتقد المصطلح الكوفي فيقول في ذلك « غير أننا نجد الكوفيين يفتقرون إلى الإحكام في مصطلحهم وآلية ذلك أن المصطلح الواحد عندهم قد يدل على موضوعات عدة (3) » ويضرب السامرائي مثالا على ذلك بمصطلح التفسير الذي أطلقه الكوفيون على ما يسمى بالتمييز عند البصريين ،كما أطلقوه أيضا على المفعول به والمفعول معه والبدل وغيره

(1) ينظر ابراهيم السامرائي ،فقه اللغة المقارن ،214

(2) المرجع نفسه ،ص214

(3) ابراهيم السامرائي ،المدارس النحوية ،ص146

ومعنى ذلك أن الكوفيين لم يعتمدوا الدقة في وضع المصطلحات النحوية لذلك نجد مصطلح التفسير عندهم يطلق على عدة مواد، بخلاف البصريين

غير أن موقفه هذا من مصطلحات الكوفة لم يمنعه من الأخذ ببعض مصطلحاتهم مما يراهم قد أصابوا فيه ومثال ذلك أنه يفضل مصطلحهم حروف الإضافة على حروف الجر عند البصريين ويعلل لذلك بقوله : « الأصوب أن نستعمل مصطلح الكوفيين وهو حروف الإضافة بدلا من حروف الجر الذي درج عليه البصريون ذلك أنه ألصق بالمفهوم اللغوي لهذه الحروف فهي وصل وربط، أما القول بالجر فهو يشير إلى الإعراب، فقد ذهب البصريون إلى أن الكسرة في آخر الاسم كانت بسبب تقدم عامل الجر وهو الحرف¹ » فالسامرائي انتقى مصطلح الإضافة الكوفي بدلا من الجر البصري، لما تحمله الإضافة من دلالة على وظيفة هذه الحروف وهي ربط ووصل الكلم بعضه ببعض، أما الجر الذي ذهب إليه البصريون فهو لا يدل على وظيفة هذه الحروف، وإنما هو علامة دالة على الإعراب تماما كالرفع والنصب .

ومثلما عرضنا أنه أحيانا يوافق الكوفة في رأيها نجده أحيانا أخرى ينتقدها ومثال ذلك « مسألة رفع الاسم بعد لولا، حيث يذهب الكوفيون إلى رفع الاسم بعد لولا لأنها نائبة عن الفعل الذي لو ظهر لرفع الاسم لـ H أن تقدير (لولا زيذا لأكرمك) هو (لو لم يمنعي زيد من إكرامك لأكرمك) إلا أنهم حذفوا الفعل لتخفيف، وزادوا (لا) على (لو) فصارت بمنزلة واحدة، وهذا رأي ضعيف عند كثير من النحاة فالبصريين ينسبون علة رفع الاسم بعد لولا على الابتداء « (2)

(1) المرجع السابق، ص 97

(2) ابن الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تح رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط 1، 2000، ص 66

وهذا ما ذهب اليه أيضا في نحو البصرة فتارة ينادي بأرائها مثل موافقته في « إعرابهم للأسماء الستة حيث يرى البصريون أنها تعرب بحركات مقدرة في الحروف ، وأن الألف والواو والياء في قولك : جاء أبوك ، ورأيت أباك ، ومررت بأبيك هي ناشئة عن إشباع حركات الإعراب (الضمة ، الكسرة ، الفتحة) أي أنها معربة من من مكان واحد .

أما الكوفيون فرأوا أن هذه الأسماء الستة تعرب من مكانين ، أي الحروف والحركات معا «⁽¹⁾ وقد وافق السامرائي البصريين بقوله « ولكني أميل إلى قبول قول البصريين ، لأنه يدرك حقيقة الحركات التي تحولت بالمد إلى حركات طويلة رسمت واو وألف وياء ، وهذا أوجه من قول الكوفيين الذي يجمع بين الحركة والحرف »⁽²⁾

وتارة أخرى نجده معارضا لهم مثل معارضته الفصل بين المتضايفين ، فالبصريون يرون ضرورة الربط بين المضاف والمضاف إليه ولا يجوز الفصل بينهما إلا في الضرورة الشعرية أما الكوفيون فقد أجازوا الفصل بينهما في غير ضرورة الشعر مستدلين بقوله تعالى
وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَدِهِمُ شُرَكَاءُهُمْ
لِيُرْذُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ

الأنعام 137

ففصل بين المضاف قتل والمضاف إليه شركائهم بأولادهم

* وأراه يرفض رأي البصرة قائلا : « لو جاز اعتبار كذا المضاف والمضاف إليه في حكم الشيء الواحد والكلمة الواحدة فما معنى أن يتسامحوا في الفصل بالظروف والمجرور ؟ ولم لم

(1) المرجع السابق ، ص 13

(2) إبراهيم السامرائي ، المدارس النحوية ، ص 178

يتسامحوا في غيرهما ،ثم ما معنى هذا التسامح ،وكان اللغة ملك هؤلاء يصرفون أمرها ويقعدون طرائقها ويرتبون أبنيتها على نحو ما يمليه عليهم أسلوبهم في التفكير النحوي ،وكان هذه اللغة ليست تراكيب وقوالب مسموعة لا أثر فيها لهذه الأساليب المنطقية « . (1)

إن السامرائي يرفض هذا الجدل والخلاف بين المدرستين ويراه محض جدل غايته إشباع غرور النفس في التفوق على الآخر حيث يقول : « إن العلم النحوي جدل بينهم فالمسألة التي يجيزها الكوفيون ،يمنعها البصريون ،ولا نرى وجها للجواز أو المنع ،وكان النحو بعيد عما يضطرب فيه الناس » (2)

ومعنى ذلك أن علم النحو أصبح مجالا للخلاف بين الفريقين ، ليست الغاية منه علم النحو في ذاته ، وإنما أصبح لغرض إرضاء غرور النفس ، وذلك برصد ما يقوله الآخر ورفضه أي كان ، ولكن نقول الحمد لله لأن هذه الاختلافات قد مست الفروع دون الأصول ، فلو مست الأصول النحوية لكانت الطامة على العربية ، ولما وجد المتعلم أساسا يقف عليه .

بعد تطرقنا إلى هذه اللوحة الموجزة عن آراء السامرائي في المدارس النحوية نخلص إلى القول أنه لا يمكن عده من نحاة البصرة ولا من نحاة الكوفة ، ذلك لأننا نجده يوافق البصريين تارة ، وتارة أخرى يناقضهم ، وكذلك الحال بالنسبة للكوفيين فأحيانا يأتي مؤيدا وموافقا لهم ، وأحيانا أخرى يعارضهم كما تبين لنا ، وهذا يدل على قوة شخصيته التي تميزت بوعي ونضج فكري ومعرفي عميق ، حيث يأخذ بما يراه مناسبا وأقرب إلى الصواب سواء كان من عند البصرة أو الكوفة ، دون تحيز لأي من الفريقين ، وهذا قلما نجده في الشخصية العربية بصفة عامة .

(1) نقلا عن علي حسن فرحات العقيلي ، الدراسات النحوية لسامرائي ، ص 45

(2) إبراهيم السامرائي ، مباحث لغوية ، 46

*الرد على إبراهيم السامرائي :

لقد تعرض السامرائي إلى النقد فيما ذهب إليه من آراء في المدارس النحوية فنجد الدكتور عبد الأمير الورد ينكر على السامرائي في شأن الاختلاف بين المدرستين وأنه مسّ الفروع دون الأصول فذكر عددا من الأصول التي يقر بها البصريون ولا يأخذ بها الكوفيون، كما ذكر بعض الأصول الكوفية التي يرفضها البصريون « (1)

كما أنه من الغريب أن نجد السامرائي يرفض تسمية المدرسة ويقر بكلمة مذهب، ثم نجده يعنون كتابه بالمدارس النحوية وليس المذاهب، كما يعقد الفصل الأول من كتابه بعنوان المدرسة البصرية أصولها لدى الأوائل، والفصل الثاني المدرسة الكوفية، وهذا يعد تناقضا في أفكار السامرائي، فكيف له أن يرفض التسمية من جهة، ومن جهة أخرى نجده يأخذ بها؟.

4/موقف السامرائي من دعوات التجديد والتيسير :

يعد كتاب إبراهيم مصطفى في العصر الحديث الشعلة التي أنارت الطريق لتيسير النحو وتجديده وقد سبقه إلى ذلك ابن مضاء القرطبي (ت592هـ)

أما السامرائي فقد دعا هو الآخر إلى تجديد النحو وتيسيره ويتبين لنا ذلك في العديد من كتبه لاسيما كتابه (النحو العربي في مواجهة العصر) حيث دعا فيه إلى نحو جديد قائم على المنهج الوصفي، يواكب لغة العصر ويستوعب تنوع لهجاته واختلافها، وينظر إلى النحو القديم على أنه وضع لتلك اللغة القديمة التي تميزت بالفصاحة والبلاغة، وبالتالي لا يمكن إسقاط النحو القديم على اللغة الحالية أو اللهجات الحالية إن صح التعبير، فكل زمن له لهجة خاصة به، ومنه يجب أن يكون له نحو جديد خاص به أيضا مستتبطا من وصف لهجاته ويمكننا الاستشهاد على رأيه هذا بقوله : « إن مادة النحو القديم تتخذ من فصيح

(1)ينظر :علي حسن فرحات العقيلي، الدراسات النحوية لسامرائي، ص63

العربية كما وردت في لغة التنزيل ،وفي الأدب القديم شعره ونثره أساسا لها ،في حين أن الدرس الحديث في النحو لابد أن يتخذ من العربية المعاصرة أساسا له « (1)

ونفهم من قوله هذا أن أساس النحو العربي هو استقراء العلماء للغة العرب آنذاك شعرها ونثرها ،لذا يجب على علماء العصر الحديث أيضا أن يستقرأوا لهجات العصر ويضعون نحوا جديدا على أساسها ،معتمدين على المنهج الوصفي حيث يقول :« فإذا أردنا أن ننهج نهجا جديدا ،فنكتب نحوا نوجهه للمدارسين في عصرنا هذا فعلينا أن نأخذ بالمنهج الوصفي » (2)

و يرى أن النحو العربي اقتصر على العربية مخصوصة في شعر أو أمثال أو نص قرآني ،ولم يتعد إلى العربية العامة والمتداولة بين الناس في أحاديثهم ،مما جعلهم فيما بعد يقعون فيما خالف ما وضعوه من قواعد فلجأوا إلى التأويل والتقدير وسموها استثناءات وشواذ ونستدل عن هذا بقوله « لم يكن مناص أن يواجهوا نصوصا من هذا المستوى الأدبي ،تخالف ما وضعوه من قواعد فاضطروا إلى اللجوء إلى التأويل أو التقدير، واعتساف التفسير والاحتكام إلى الضرورة أو الشذوذ بل أن وضع نصوص تسند بعض هذه الأحكام» (3)

ويفهم من قوله لو أن النحاة ضمنوا في تعييدهم للنحو كل لهجات العرب المختلفة ،لتمكنوا من وضع قواعد راسخة ومتمينة ،وما كانت أن تظهر لهم هذه الشواذ ،ولما لجأوا إلى تأويلها هذه التأويلات الغامضة .

كما يرى السامرائي أن الغرض الأول من النحو كان تعليميا بحتا إلا أنه لم يبق كذلك بسبب إدخال المتأخرين عناصر غريبة عن بيئته العربية في دراستهم للغة وخاصة في النحو

(1) إبراهيم السامرائي ،النحو العربي في مواجهة العصر ،دار الجيل ،بيروت ،لبنان ،ط1، 1995، ص5

(2) إبراهيم السامرائي ،مباحث لغوية ،ص32

(3) المرجع نفسه ،ص26

اذ يقول في ذلك : « وكان من نتيجة ذلك أن ورثنا نحن أهل هذا العصر نحواً غريباً ننتقفه في الحواشي وننلمسه في شروح الألفية، فنستظهره ولكن نجعل العربية ونجعل نحوها ،ذلك أننا في نحو هذه العربية إزاء فرضيات ومعان لا سبيل إلى إدراكها والاقتناع بها » (1)

ويقصد السامرائي من قوله هذا أن تأثر علماء اللغة وعلماء النحو بصفة خاصة ،بما هو خارج عن إطار لغتهم من منطق آرسطي وفلسفة وجدل يوناني أدى ذلك إلى غموض النحو وصعوبته لاعتمادهم على ما هو مقدر ومخفي لا على ما هو ظاهر للعيان ،وبذلك كانت صعوبة الاقتناع بأرائهم وأفكارهم التي تعد مجردة ،مما ولد لنا نحواً غريباً عنا نستصعبه من كل جوانبه فنلتمس شرحه في الحواشي والمؤلفات بغية فهمه واستيعابه وفيمايلي موقف السامرائي من أهم قضايا النحو:

1/إلغاء العامل :

لقد جاء موقف السامرائي من إلغاء العامل النحوي صريحاً متوافقاً مع موقفه من تيسير النحو ويتجلى ذلك في قوله : « وعلى هذا لابد لنا ونحن نتشبت بفكرة تيسير النحو لطلاب العربية أن نأخذ بفكرة إلغاء العامل من حيث كونها أساساً قام عليه منهج النحويين الأقدمين » (2)

ويفهم من قوله هذا أنه يرفض العامل على اعتبار أنه كان أساس قيام النحو القديم الذي أدى إلى صعوبته ،فالعامل هو ركيزة النحو القديم الذي تأسس لتلك اللغة القديمة ،وبما أنه يدعوا إلى نحو جديد للعربية المعاصرة ،فلابد من إلغاء العامل الذي وضع للعربية القديمة ،وموقفه هذا كان تعسفي ،لأن العربية المعاصرة لن تخرج خارج إطار العربية القديمة ،وهي مستوحاة منها ،وبالتالي ستتعرض للعامل كما تعرضت العربية القديمة

(1)ابراهيم السامرائي ،العربية تواجه العصر ،دار الجاحظ ،بغداد ،العراق ،دط،1402-1982،ص25

(2)نقلاً عن علي حسين فرحات العقيلي ،الدراسات النحوية ،ص74

و رغم هذا التصريح عنده بضرورة إلغاء العامل غير أننا نجده في مواقف أخرى يرتضي الأخذ بالعامل، وهذا ما لم يفهم عنه ،فمثلا نجده يقول :« نستطيع أن نقول إن المفعول الأول لأعطى بتقدير حرف ثم أسقط الحرف في الاستعمال فانتصب، فإن قولنا (أعطيت زيدا درهما) يعني أعطيت درهما إلى زيد وعلى هذا لا يمكن أن تكون قوة الفعل ناصبة لثلاثة مفاعيل ذلك أن الفعل أعطى ينصب مفعولين على النحو الذي شرحناه فكيف يتسع الفعل لثلاثة مفاعيل ولم نجد أعلم وأخواتها تنصب ثلاثة مفاعيل في نصوص فصيحة » (1)

ونلاحظ من خلال قوله هذا أنه يقر بإعمال الفعل أعطى وأعلم في المفعول، فكيف له أن يقول ذلك، وهو أصلا يرفض فكرة أن يعمل الفعل في الفاعل وفكرة العامل أساسا.

كما نجده أيضا يقر بإعمال الحرفين (لا) و(إن) ونصبهما لما يأتي بعدهما

ويمكن القول أنه يقر بوجود العامل عمليا وتطبيقيا ولو أنه رفضه نظريا .

ويمكننا القول إن إبراهيم السامرائي له موقفين اتجاه نظرية العامل إن صح التعبير ،فتارة نجده ينتقد النظرية كما رأينا أقواله ،وتارة أخرى يقر بالعامل ووظيفته من دون أن يحس على نفسه ،فكان بذلك مناقضا لنفسه وأفكاره .

2/إلغاء العلة (التعليل)

بما أن السامرائي انتقد العامل النحوي ورفض الأخذ به ،فانه بالضرورة سينتقد العلة النحوية أو التعليل ويرفض الأخذ به حيث يقول في رفضه للعلة « وإذا قلنا إن المنهج يقوم

(1)إبراهيم السامرائي ،مباحث لغوية ،61

على وصف الظواهر اللغوية فإن ذلك يعني العزوف عن كل ما يبتعد عن الوصف من التأويل والتعليل والتأمل ،وينبغي على هذا أن نبطل مسألة العلة « (1)

والمقصود بقوله أن إتباع المنهج الوصفي في النحو الجديد يقتضي ملاحظة ووصف الظواهر اللغوية كما وردت تماما ،وهذا ما قادهم إلى إلغاء كل ما هو خارج عن إطار وصف اللغة كالتأويلات والتعليلات

وهذا بالضبط ما نحا إليه ابن مضاء القرطبي قبله حيث لا نجده يقر إلا بما يظهر للعيان وأما ما خفي عن العيان من تأويلات فهو يرفضها .

ورغم هذه التصريح منه على رفضه للعلل نجده أحيانا يقوم بتعليل بعض المسائل النحوية منها» تعليله حذف التنوين من المنادى المفرد نحو (يا زيدُ) (يا رجلُ) بـعلة التخفيف، وكذلك تعليله حذف التنوين من اسم (لا) النافية للجنس نحو (لا ريب) بـعلة التخفيف هي الأخرى « (2)

ونجده يقول في ذلك : والتماس الخفة سبب في كل حالة يحصل فيها حذف التنوين « (3) ومعنى ذلك أن السامرائي يرى أن التنوين من دواع الثقل في الكلام ،فيجدر التخلص منه لـعلة التخفيف على اللسان

لم يكتف السامرائي بإلغاء العلة والعامل فحسب ،بل نجده ألغى العديد من أبواب النحو مثل باب الإخبار بالذي ،وباب التنازع ،وكذا إلغاء الأعراب التقديري والمحلي حيث يقول

(1)نقلا عن صلاح علاوي خلف ، (العلل النحوية عند أهل التجديد)،جامعة سامراء ،العدد2015،43،دط،ص194

(2)المرجع نفسه ،ص194

(3)المرجع نفسه ،ص194

« لابد أن يكون لنا نحو جديد لا يقتصر في جدته على إلغاء بعض المواد، وتغيير شيء منه لا يمس إلا القليل الذي الأصول » (1)

وينظر السامرائي إلى أن تجديد النحو لا يكون في إلغاء نظرية العامل وحذف بعض الأبواب أو شرحها حيث يقول: « لابد أن يكون لنا نحو جديد وصفي بمعنى الكلمة يوافق ما آلت إليه اللغة العربية من تطورات، ويقول أنه لا يجوز أن يظل نحو أقيم على أساس هار و ضعيف هو نحو القرن العشرين، ونحن ندرك أن العلم قد تطور في شكله ومعناه تطورا عجيبا أفنصم أذاننا عن هذا الذي يضطرب به القوم في الدنيا المتقدمة، فنظل في مادة النحو قدماء ملتزمين بالقديم مع أننا نأخذ بالجديد في سائر العلوم، أ فنؤمن ببعض ونكفر ببعض » (2)

ومعنى ذلك أن السامرائي يرفض فكرة أن نأخذ بتطور كل العلوم، ونبحث عن المستحدث والجديد فيها ونستثني من ذلك علم النحو، فهذا لا يقبله عقل حكيم، فهو أيضا من العلوم اللغوية التي يطرأ عليها التجديد والتغيير

غير أنني لا أوافقه فيما ذهب إليه فعلم النحو وضع أول الأمر على لغة العرب الأقحاح مراعيًا في ذلك لهجاتهم المختلفة وكذا أخذ بالشروط الزمنية والمكانية التي حددها العلماء للاستشهاد على القاعدة النحوية، وبذلك فإن العربية المعاصرة وإن اختلفت لهجاتها عن العربية الأولى، غير أنها لا يمكن أن تخرج عن نطاق اللغة الأم ولا عن قواعدها التي وضعت لها، وإن كان هناك بعض التجديد سيكون في إضافة بعض القواعد التي تلائم العصر ولهجته وليس في حذف أبواب من النحو القديم

(1) إبراهيم السامرائي، من سعة العربية، ص 206

(2) المرجع نفسه، ص 209

لذلك نجد حلمي خليل يقول: « فمحاولة التجديد إنما تكون بالرأي الجديد ولا يمكن أن تكون بالرأي القديم لأنه هو الذي يراد إحداث التجديد فيه » (1)

وهو محق في ذلك، فإن كان التجديد مبنياً على القديم فأين الجديد في الأمر؟ وإنما الجديد يتأتى بالفكر الجديد الذي لم يسبق إليه أحد، وهذا بالضبط ما ذهب إليه السامرائي عنده رفضه لمصطلح مدرسة الكوفة بحجة أنها لم تأت بجديد يذكر عدا إعادة ما في نحو البصرة

مثال يوضح موضع من مواضع التيسير عنده :

بما أننا تكلمنا عن التجديد عند السامرائي ارتأيت أن أذكر موضع واحد على سبيل توضيح منهجه في التيسير ومن ذلك :

ج/ أدوات النفي :

لقد دعا السامرائي إلى إعادة تنسيق أبواب النحو على أساس المعنى لا على أساس العمل، ومن أمثلة ذلك جمع الأدوات التي تفيد النفي تحت باب واحد بدلاً من أن تظل متفرقة

فنجده يقول: « وكان عليهم أن يجمعوا شتيتاً من المواد فرقوه هنا وهناك وكلها تؤدي معنى النفي وإن اختلفت في طرائق التركيب، ومعنى هذا أن (لم، لما، لن، لا، ما، إن) كلها متشابهة في أداء النفي، وإن اختلفت فيما تدخل عليه من الأفعال والأسماء » (2)

والسامرائي محق في هذا، فالأهم هو إتباع المعنى وهو إفادتها كلها للنفي، كما أنني لا أرى ضرراً في أن تجمع هذه الأدوات تحت باب واحد ليسهل بذلك الاطلاع عليها وفهمها، بدلاً

(1) حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، دار المعرفة الجامعية، مصر، دط، 1995، ص 68

(2) إبراهيم السامرائي، مباحث لغوية، ص 51

من أن تظل متفرقة هكذا يصعب البحث عنها وكذا فهمها ،فمن الأفضل ترتيب هذه المواد ،ويجمع شملها في باب واحد.

غير إن المطلع على آراء المجددين في النحو يرى أن دعوة السامرائي هذه لم تكن بالجديدة فقد دعا إلى ذلك مهدي المخزومي وقبله إبراهيم مصطفى إذ يقول :« فالنفي مثلا كثير الدوران في الكلام ،مختلف الأساليب في العربية ،متعدد الأدوات ،ينفي بالحرف والفعل والاسم ،وكان جدير أن يدرس منفردا لتعرف خصائصه وتميز أنواعه وأساليبه ،ولكنه درس مفرقا على أبواب الإعراب ممزقا » (1)

فمثلا أدرجوا ليس في باب كان لأنها تعمل عملها ،على أن كان للإثبات وليس للنفي وقوله هذا يؤكد ما قاله السامرائي من ضرورة شمل هذه الأدوات تحت باب واحد

(1) إبراهيم مصطفى ،احياء النحو ،القاهرة ،مصر ،ط2، -1992، ص29

المبحث الرابع: جهوده في بناء المعجم :

لقد أبدع السامرائي وجاد في تأليفه للمعاجم اللغوية بنوعيتها ،فألف في معاجم الألفاظ (من معجم المتنبي 1977، من معجم الجاحظ 1982، من معجم عبد الله ابن المقفع 1983، معجم الفرائد 1984، ومع نهج البلاغة دراسة ومعجم 1985) كما ألف في معاجم المعاني (التكملة للمعاجم العربية من الألفاظ العباسية ،معجم ما حفظته العامة من الفصح المنسي ،معجم اللفيف المجموع ،معجم فوات ما فات من المعرب والدخيل ،ومعجم الألفاظ العامة العراقية ...) .إلى غير ذلك من معاجم المعاني فهي كثيرة ومتنوعة و يجدر بنا الذكر أن هذه المعاجم لا ترد كلها كهيئة معاجم ،بل وردت فصولا في كتبه فهذا الأخير على سبيل المثال ورد في كتابه درس تاريخي في العربية المحكية .

ويُعد لكل معجم من معاجمه هذه هدف واضح ومحدد يميزه عن غيره كما أنه أحسن اختيار وانتقاء شخصيات معاجمه من التراث، فنجد اختار الشاعر الفذ والعبقري المتنبي ،كما انتقى من علماء الأدب والبلاغة الجاحظ ..وليس هذا فحسب بل إننا نجده إنتقى من بين العصور التاريخية العصر العباسي وهو العصر الذهبي الذي تطورت فيه كل العلوم العلمية واللغوية

1/أسباب تأليفه للمعاجم :

يصرح السامرائي في جل مقدمات معاجمه بسبب خوضه في تأليف المعاجم فيقول مثلا في مقدمة معجمه الفرائد « إننا بنا الحاجة إلى شيء جديد من علم وطرائق جديدة من منهج الدرس ،فيكون من ذلك لعربيتنا خير كثير ⁽¹⁾ » ويفهم من قوله هذا أن المناهج القديمة لم تعد تفي بالغرض لوحدها ،أي أنها أصبحت قاصرة على دراسة اللغة لذلك فالعربية محتاجة إلى مناهج تطبيقية حديثة نواكب بها مستجدات العصر .

(1)ابراهيم السامرائي ،معجم الفرائد ،مكتبة لبنان ،ط 1 ،1984،ص09

كما يبرز لنا تأثيره بالدراسات الغربية في دراسة اللغة بحكم دراسته على أيدي فرنسيين، ويتجلى لنا ذلك في مقدمة معجمه (من معجم المتنبي) حيث يقول: «لقد رأيت في منهج الدراسات اللغوية لدى الفرنسيين مثلاً أن يعرض الدارس للمنهج اللغوي في النصوص الأدبية المشهورة لعصر من العصور، فيدرس اللفظ مؤرخاً له، مبيناً علاقته بالبيئة، شارحاً طريقة الأديب صاحب النص في استعماله، وما جد عن هذا الاستعمال، وما عكس من الظلال إلى غير ذلك من الفوائد» (1)

ويتضح لنا من قوله هذا انغماسه وانبهاره بمنهج الدراسات الغربية للنصوص خاصة منها المناهج الفرنسية، بل إننا نجده يدعو إلى تبني مثل هذه المناهج وتطبيقها على النصوص العربية لما فيها من فوائد جمة على الدرس العربي بيد أن السامرائي هنا أغفل أو لم ينتبه إن صح التعبير إلى قابلية النص العربي لمثل هذه المناهج الغربية أم لا.

كما صرح في معجمه المجموع اللغوي إلى ضرورة دراسة العامية الدارجة حيث يقول: «من المفيد أن أشير إلى ما في هذه المواد من الأنماط العامية الدارجة وفي ذلك فائدة يفيدها الدارسون في اللغة التاريخية، فيصلون بين ما كان وبين ما هو كائن في عصرنا من المعاني التي هي شيء من حواشي تلك الحضارة القديمة، ولا يعدم القارئ أن يظل فكره على صلة تلك الحضارة بالجديد الحضاري» (2)

ويتبين من قوله أنه من الداعي إلى الأخذ بالجديد في ظل الحفاظ على القديم، فيرى أن الأخذ بهذا العامي الدارج مع الحفاظ على ما دل الفصح منها حتى «لا تبتعد الكلمة عن اللغة الفصيحة، فيعزف عنها أهل الاستعمال، فتستقر في اللغات الدارجة، حتى ليخيل لكثير من المعنيين بالدراسة اللغوية أن الكلمة عامية ولا صلة لها بالفصح» (3)

(1) إبراهيم السامرائي، من معجم المتنبي، منشورات وزارة الاعلام، بغداد، دط، 1977، ص5

(2) إبراهيم السامرائي، المجموع اللغوي، دار عمار، عمان، الأردن، 1، 1987، ص05

(3) إبراهيم السامرائي، مباحث لغوية، ص99

والسامرائي محق فيما ذهب إليه لأن كثرة استعمالنا للألفاظ العامية جعلنا نحيد عن اللغة الفصيحة، بل إن هناك من الألفاظ ما هو فصيح ونداوله في لهجتنا على أساس أنه عامي ونحن لا ندرك فصاحته، وهذا ما جعل السامرائي كما سنذكر لاحقاً يرصد الألفاظ الفصيحة المنسية في اللهجة العراقية .

2/منهجه في تأليف المعاجم :

لم يكتف السامرائي في مقدمات معاجمه على توضيح دوافع تأليفه للمعاجم اللغوية بل خص بالذكر أيضاً المنهج الذي اتبعه في ترتيب المواد اللغوية حيث نجده يقول في معجم المتنبّي: « إنّ عملي جهد لغوي معجمي أعرض فيه للكلمة وأصلها وتطورها واستعمالها واتصالها بالظروف الطبيعية والاجتماعية، وهذا الجهد اللغوي قائم على الألفاظ منها ما استعمله المتنبّي فكانت ذات مكان خاص في شعره بسبب من طريقة الاستعمال، ومنها ما ورد في شعره واستعملها كما استعملها غيره»⁽¹⁾

فنجده هنا يجهر بصريح العبارة في تصويره للمعجم، فقد آثر الأخذ بألفاظ استعملها المتنبّي وتميز بها عن غيره في الاستعمال، وكذا دراسة ما استعمله المتنبّي واشترك فيه مع غيره لتكون بذلك دراسته محيطية بألفاظ المتنبّي ما جدّ فيها وما قدم، فيعرض إلى أصل اللفظة تاريخياً وتطوراتها واستعمالاتها للوصول إلى ما آلت إليه اليوم ومعنى هذا أنه اتبع المنهج التاريخي في معرفة أصل اللفظة وتطوراتها .

كما بين في مقدمة معجمه الجاحظ منهجه إذ يقول: « قد قصدت في هذا العمل المعجمي طرائق معينة من الكلم، اللفظ القديم الذي ذكره الجاحظ وعفا عليه الزمان في عصرنا وهو مفيد لو إنا أحسنا إحياءه....واللفظ الأعجمي الدخيل مما عرب، أو مما لم يعربوه، واللفظ العامي الذي استخدمه الجاحظ لغرض ما، واللفظ الفصيح الذي افتقدناه في العربية المعاصرة

(1)ابراهيم السامرائي، من معجم المتنبّي، ص14

،وأبقيناه في العربية الدارجة ،واللفظ الذي يكشف عن خصوصية جاحظية ،واللفظ الذي تقرد به أبو عثمان ،ولم نجد في المظان اللغوية ⁽¹⁾ «

وهو هنا يوضح منهجه في اختيار الكلم الذي درسه معجميا، إذ تضمن ذلك الكلم الخصائص اللغوية التي تميز بها نثر الجاحظ ،فنجده يدرس أمثلة من الكلم القديم الذي أحجم الدارسون عن دراسته لأنه خارج عن زمن الفصاحة، بل ودرس أيضا الألفاظ العامية للجاحظ ،وكل ما يميزه وانفرد به عن غيره ،ومنه فدراسته في هذا المعجم كانت جد متميزة

ويشير في معجمه مجموع اللفيف عن طريقته في التأليف إذ يقول : « ولما كانت جملة هذه المواد لا تألف ضربا من معجم لأنها شذرات مفيدة لا تشمل على كل ما يجب أن يقال فيها آثرت أن أدرجها كما وقعت غير ملتزم بنظام خاص من الترتيب والتصنيف ⁽²⁾ »

لقد نهج السامرائي في معجمه هذا إلى عدم ترتيب المواد حسب حروف الهجاء، ولا على الألفبائي ،لأنه أشار إلى شذرات قليلة لا تؤلف معجما كاملا، وأرى ولو أنه اعتمد على شذرات فقط كان يجدر به أن يرتبها ويصنفها ليسهل على الباحث البحث فيها ،فليس معيار الكم هو أساس الذي نعتمد عليه في ترتيب معاجمنا ،وعليه وإن كان قليلا إلا أنه يعد معجما ويجب أن يرتب مثلها .

ونخلص إلى القول أن منهجه اعتمد على :

- رتب أغلب مواد معاجمه ترتيبا هجائيا قائما على أساس الحرف الأول والثاني ويسمي كل حرف بابا أو فصلا فيقول مثلا باب الهمزة أو فصل الهمزة
- جاء ترتيبه لهذه المواد على أساس الأصل الثلاثي للمادة ،أيا كانت اسما أو فعلا
- يذكر الشاهد الذي وردت فيه المادة واسم قائله والجزء الذي وردت فيه وكذا صفحته

(1)ابراهيم السامرائي ،من معجم الجاحظ ،دار الرشيد ،العراق ،دط ،1982،ص9-10

(2)ابراهيم السامرائي،المجموع اللفيف،ص7

- يشرح المادة ويوضحها ،فكان أحيانا يوجز ايجازا واضحا بسبب ذكره أو احالته لهذه المادة من قبل فيبتعد بذلك عن التكرار ،وأحيانا نجده يطنب اطنابا بارزا بسبب ذكره لبعض القضايا اللغوية المتعلقة بالمادة (صوتية ،صرفية ،نحوية)ومثال ذلك « شرحه لكلمة (أبو)قال الشاعر :

الواضحيين أبواب وأجبنة ووالدات والبابا وأذهانا

حيث نجده ذكر الشاهد ثم يشرحه (يريد بالأبواب الآباء يعني أن آباءهم معروفون وأنسابهم ظاهرة)

ثم يشرع في إعطاء أهل اللغة (والأب أصله أبو ،بالتحريك لأن جمعه آباء مثل قفا وأقفاء ،وراح وأرحاءوفي التنثية أبوان والجمع أبون ... » . (1)

كما أنه يعلق على اغلب الألفاظ التي ذكرها فيعطي رأيه على ما كان وما هو عليه الآن أما معاجم المعاني عنده فقد كان منهجه وترتيبه للمواد كالاتي :

- اذ بوب موضوعات معجمه على حروف الهجاء منها :معجم فاعول ،ومعجم ما حفظته العامية من الفصيح المنسي ،لكنه راع الحرف الأول فقط (باب الألف ثم باب الباء)في حين اتبع في معجمه المجموع اللفيف والتكملة للمعاجم العربية من الألفاظ العباسية منهج القدماء وهو ترتيبها على وفق تسلسل تدوينها عنده ،وتسلسل ورودها في المصادر التي استقرأها
- لم يعتمد في جل معجماته على أصل المادة واشتقاقها وإنما كان يهتم بالمصطلح وهذا ما خالف فيه معاجم الألفاظ ،إضافة إلى انه لم يعرج على ذكر المسائل النحوية والصرفية

(1)ينظر ابراهيم السامرائي ،من معجم المتنبي ،ص19

والصوتية للمادة على نحو ما فعله في معاجم الألفاظ، وذلك لاهتمامه بتتبع الكلم على وفق ما يقتضيه المنهج التاريخي لمعرفة الدلالة (1)

*رأبي حول منهجه :

مما يعاب على السامرائي في منهجه هو عدم تقيده بمنهج واحد يراه مناسباً فيتبعه، فقد تضارب منهجه بين معاجم الألفاظ ومعاجم المعاني، وكأنه ليس نفس المؤلف كما إن عدم ترتيبه لمعاجم المعاني على أصول اشتقاقية يعد قصراً في معجماته، فمعرفة أصل الكلمة واشتقاقاتها يساعد على فهم المعاني لدى القارئ

كما أن المتصفح لمعاجمه يلاحظ « تكرار العديد من المواد اللغوية عنده في أكثر من معجم ما يجعل عدد الصفحات كثيرة نتيجة حشو هذه المواد المتكررة دون إفادة ومثال ذلك نجد كلمة عمّارية ذكرت في معجم اللفيف ص 19، وكذا في معجم التكملة للمعاجم العربية من الألفاظ العباسية ص 74، وكذا لفظة طومار وردت في اللفيف ص 127 وتكملة المعاجم ص 84 ولأسف نجد مثل هذه الألفاظ المتكررة كثيرة عنده » (2)

بل وذهب إلى أكثر من تكرار الألفاظ فقد كرر حتى الفصول ومثال ذلك تكراره للفصل الذي سماه الجديد في اللغة والمعجم العربي الحديث في كتابيه العربية تاريخ وتطور و المباحث اللغوية

3/نقده للمعجم العربي :

رغم ما تميزت به معاجمنا اللغوية من ثراء لغوي ضخم، وشروحات مفصلة وتعدد الشواهد فيها غير أن للسامرائي رأي آخر فنجدته يقول « إن المعجم القديم على غنائه

(1) ينظر :علي خلف حسن العبيدي، الجهود المعجمية لابراهيم السامرائي، رسالة ماجستير، اشراف مكي نومان الدليمي ، ص 23، 2004

(2) المرجع نفسه، ص 24

وشموليته للعربية القديمة ،وقدر كبير من العربية الإسلامية، فإننا نجد أنه افتقر إلى أشياء كثيرة مما جد في العربية العباسية ،وأريد بالعربية العباسية ألفاظا عربية وردت في نثر الكتاب الكبار اللذين عاشوا في عصور هذه الدولة وهذه الألفاظ التي جدت مما يمكن أن يحمل على أن الكتاب قد ساروا فيها إلى شيء جديد لم يكن في العربية القديمة أو أن يكون شيئا من أبنية جديدة لا تعرفها العربية « (1)

ونلاحظ من قوله هذا أنه كان يعطي عناية فائقة لما ورد في العصر العباسي من ألفاظ ،وقد خص العصر العباسي لأنه عند اللغويين عصر كثر فيه المولدون ولا يمكن الاحتجاج به ،لذلك نجده يرى أنه ليس من المنصف القول بهذا الكلام ،لأنه قد احتوى ألفاظا وصيغ جديدة لم تكن في العربية القديمة، فلماذا نهملها، و لا نضيفها إلى معاجمنا لتزداد ثراء على ثراء، كما أنه لم يقل الأخذ بالآلفاظ العصر العباسي، وإنما قال الأخذ بالآلفاظ التي ذكرها كبار الأدباء في هذا العصر ،وهذا يدل على حرصه الدقيق على أخذ الصحيح من أقوالهم ،لأنه يستبعد أن يكون كبار الأدباء من المولدين ،وهو محق فيما ذهب إليه .

كما نجده يعيب على المعاجم القديمة فنجد يقول : « أليس من المعيب أننا لا نملك معجما لعربيتنا الحديثة...وهل وجد أصحاب الاختصاصات المختلفة معجماتهم المتخصصة وهل كان لنا معجم تاريخي يؤرخ للألفاظ ويثبت المسيرة التاريخية للكلمة ،وكيف تحتل مكانها بين سائر الكلمات طوال العصور (2) »

فصحيح أن معاجمنا القديمة غنية وثرية ،غير أنه يجب أن تكون لنا معاجم حديثة تواكب لغتنا وكل ما يطرأ على لهجاتنا العامية ،كما أنه يجب أن تكون لكل تخصص معاجمه الخاصة مما يسهل على الباحث عملية بحثه ،كما أننا نجد حتى المعاجم التي وردت بمراعاة التخصص لا تحتوي كل ألفاظ التخصص وإنما شذرات فقط لا تكون معجم

(1) علي خلف حسن العبيدي ،الجهود المعجمية لابراهيم السامرائي ، ص18.

(2) ابراهيم السامرائي ،من معجم المتنبّي ،ص07

غير أن انتقاداته للمعجم العربي لم تمنعه أن يشير إلى فضل المعاجم القديمة في حفظ مادة التراث اللغوي، كما أنه اعتبر كثرة وتعدد المعاجم وتنوعها له فوائد جمة في استدراك ما فات من المعاجم فنجدته يقول احتفاءً بأمجادنا « وإذا كان لنا أن نحتفل بالأمجاد فحري بنا أن نحتفل بأولئك الذين شقوا فبنوا المعجم القديم »⁽¹⁾

كما يقول « أنك واجد في لسان العرب الأغلاق النفيسة التي خلا منها صحاح الجوهري ثم أنك لتجد إضافات أخرى في تاج العروس أفادها المرتضي الزبيدي مما عرفه في عصره المتأخر فاجتهد، وكان اجتهاده صائباً أن يضمها إلى المعجم »⁽²⁾

ويتضح من قوله هذا أن المعاجم العربية تكمل بعضها البعض، فما أغفل عنه الجوهري في الصحاح استدركه ابن منظور في اللسان، أو أضاف عليه الزبيدي في تاج العروس مما استجد في عصره وبذلك كانت معاجمنا متنوعة وكثيرة المواد

وقبل أن أتطرق إلى الحديث عن أهم معاجم السامرائي وما ورد فيها، ينبغي الإشارة إلى أن السامرائي كان على دراية بصعوبة البحث والتأليف في العمل المعجمي والدليل على ذلك قوله « إن الصناعة المعجمية مسلك لغوي عسير، وذلك أن صاحبها محتاج إلى جملة مواد لغوية وأدبية وتاريخية »⁽³⁾

ومعنى ذلك أنه على إدراك تام بصعوبة البحث في الصناعة المعجمية والتأليف، كما أنه وضع لذلك شرط أن يكون الباحث على دراية لغوية عميقة وتاريخية دقيقة، وليس هذا فحسب بل نجده يشترط أيضاً أن يكون عالماً بالصرف والقضايا اللغوية ويكون له صلة باللغات فيقول « إن المتصدي للتأليف المعجمي لابد أن يملك مما قدمت الشيء الكثير إذ

(1) إبراهيم السامرائي، العربية تاريخ وتطور، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ط1، 1993، ص10

(2) المرجع نفسه، ص10

(3) نقلاً عن علي خلف حسين العبيدي، الجهود المعجمية لإبراهيم السامرائي، ص16

لأبد من نشره بصرف العربية وأبنيتها واشتقاقها ،وما يؤول إلى هذا من مسائل تتصل بأحد الألفاظ ،ومن هنا فلا بد أن يستقي بمعرفة صلات العربية بغيرها » (1)

ومن قوله هذا يتضح لنا حرص السامرائي الدقيق على وضع شروط الباحث المعجمي

4/معجم المعرب والدخيل :

إن سعة اطلاع السامرائي على البحث في اللغة جعله يدرك أن هناك ضرباً من المعرب والدخيل قد جدت في العربية المعاصرة تقتضي أن ندرج لها معجماً خاصاً بها ،حيث يقول في هذا الصدد « لقد حفلت العربية المعاصرة بالمعرب الجديد الذي صرفه المعاصرون إلى مثل هذه الدلالات في اللغات الأعجمية » (2)

وبناء على هذا أسس معجم فوات ما فات من المعرب والدخيل وللأسف لم أتمكن من الحصول عليه إلا في شكل مقال له تم نشره

فرق السامرائي بين المعرب والدخيل إذ يقول : « ليس الدخيل مصطلحاً فنياً كالمعرب الذي ألحق بلغة العرب فكان شيئاً منها ،ولكنه في الأعم الأغلب ما استعمله الكتاب ،وذو الحاجة من أصحاب الاختصاصات المختلفة من الكلم الأعجمي ،ومعنى هذا أن طائفة كبيرة مما أطلق عليه الدخيل مادة غريبة ليست من لغة العرب ،وإنها مرهونة بزمانها ومكانها ،ولانعدم أن نجد بين اللغويين الأقدمين من جعل الدخيل والمعرب شيئاً واحداً » (3)

وقبل أن أُلج إلى ذكر هذه المواد التي عدها من المعرب والدخيل ،أحببت أن أشير إلى بعض من أرائه بشأن هذا الموضوع ،فمن ذلك مثلاً نجده مستغرباً من علماء اللغة اللذين صنفوا في المعرب دون إمامهم ومعرفتهم باللغات السامية ،فنجدهم لا يعرفون غير العربية

(1)المرجع السابق، ص16

(2)المرجع نفسه، ص90

(3) ابراهيم السامرائي ،مقدمة في تاريخ العربية ،دار الحرية ،بغداد ،دط ،1979، ص73

ومع ذلك أقحموا أنفسهم فيما لا يعلمونه ،ما أدى إلى خلطهم في نسب المواد إلى أصلها يقول في هذا : «...لم يهتدوا إلى الأصول التي جاءت منها تلك المواد المعربة ،إنهم خلطوا بين ما هو آرامي سرياني ،وما هو عبراني وأعطى مثالا على ذلك مما أورده الجواليقي في كتاب المعرب حيث ذكر لفظ الصلاة إنها عبرانية وقيل سريانية ،ومثل هذا التردد كثير ،وهو يدل على أنه لم يعرف معرفة العالم الوثائق للأصول التي أخذت منها العربية » (1)

ثم يعرج السامرائي إلى أن « بحوث علمائنا اللغويين في لغة القرآن الكريم وألفاظه أفاضت بهم إلى القول أن العديد من كلماته أعجمية الأصول عربية الألفاظ على حد قولهم » (2) ،ف نجد السامرائي ينتقد نظرتهم هذه لأنها لم تكن مبنية على البحث والدرس التحري والمقارنة بين اللغات لمعرفة ما أخذ منها وما لم يأخذ ،بل كان فكرهم بسيط وساذج مبني على أن كل لفظة لم تستعمل في لغة الجاهليين وأتى بها القرآن فإنها دخيلة عليهم ،ف نجد كل أحد منهم ينسبها إلى ما يريد هو ،فهناك من يعدها فارسية ،وآخر حبشية ... ولم يعلموا أن بين هذه اللغات صلة قرابة قوية فهي تعد من أسرة سامية واحدة كما أثبت العلم الحديث

أو أننا نجدهم « أخذوا تلك الألفاظ وأخضعوها لقوانين الاشتقاق كما في قولهم في قوله تعالى « وَمَزَاجُهُ مِنْ تَسْنِيمٍ » المطففين 27 » فنجد الزجاجي يقول :مزاجه من ماء متسّم ،عينا تأتيتهم من علو ، فالزجاجي أخضع هذه المادة إلى ميزان العربية ،واشتق منها الفعل ،وهذه من قدرة العربية على توليد الألفاظ » (3)

كما أننا نجد بعض ألفاظ القرآن الكريم من أصول سامية وقد عزف العلماء على ذكرها منها قوله تعالى « وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ وَصِبْغٍ لِلْأَكْلِينَ » المؤمنون 20

(1) ينظر المرجع السابق ،ص75

(2) ينظر ابراهيم السامرائي ،فقه اللغة المقارن ،174

(3) ينظر المرجع نفسه ،ص176

فيذكر الجواليقي في المعرب» أن ابن قتيبة ذهب إلى أن الطور بمعنى الجبل وهو من اللغة السريانية»⁽¹⁾، كما قيل أيضا أن» أصل الكلمة آرامية لمجيئها بحرف الطاء والمعلوم أن الطاء في الأرامية تقابل الظاء في العربية، وكان حقها أن تكون ظور بدل طور⁽²⁾

إن وجود ألفاظ في القرآن من أصول سامية ويعزف عنه علمائنا يدل على صدق رأي السامرائي بأنهم لم يكونوا على دراية بلغات السامية، ولو كان كذلك لأدركوا هذه الألفاظ ونسبوا، ويستبعد أن تكون وجدت لديهم هذه الكلمة في العصر الجاهلي لذلك لم يشيروا إليها ولم يبحثوا لها عن أصل، لكن لو كان كذلك أيضا لأشار السامرائي إلى أنها وجدت في اللغات السامية ووجدت أيضا عند العرب فهي ربما من المشتركات بينهم لذلك لم يبحثوا فيها واثر حديثنا عن الدخيل ينبغي الإشارة أن السامرائي لا يعد الألفاظ التي وردت من الأسرة السامية دخيلة ويتجلى لنا ذلك في قوله:» المواد ذات الأصول السامية التي لا نحسبها من الدخيل ذلك أن أسرة هذه اللغات جميعها مشتركة في الذي تشتمل عليه الأصول «⁽³⁾

ولكن ولو كانت مشتركة في الأصول، غير أنها تفرعت عن اللغة الأم منذ زمن بعيد، وأصبحت كل لغة لها قواعدها ونظامها الخاص ولهجاتها الخاصة، وصارت هذه اللغات غريبة عن بعضها البعض لا يفهم العربي العبري ولا الآرامي، ومن ذلك فهي تعد كغيرها من اللغات الأسرة الطورانية والهنوأوروبية

يرى السامرائي أن الدخيل على العربية لم يقتصر على اللغات السامية فقط بل نجده تعدى إلى دخول ألفاظ من غير السامية تنتمي إلى أسر أخرى..... غير أن مجرد دخولها على لغة العرب جعلها تصبغ بلغتهم وتستعمل استعمالاتهم، بل حتى انه هناك من عدها

(1) الجواليقي، المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، تح أحمد محمد شاكر، دار الكتاب، ط 2، 1389-1969، ص 269

(2) إبراهيم السامرائي، فقه اللغة المقارن، ص 177

(3) ينظر إبراهيم السامرائي، العربية تاريخ وتطور، ص 179.

عربية الأصل ،فاشتق منها لتدل على عروبيتها وقد ذكر السامرائي استشهدا لذلك قوله تعالى:أَهْدِنَا « الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ » الفاتحة 6 وقال أنهم حملوها على القسطاس

والفردوس ،وأشاروا إلى أنها رومية

*غير أن السامرائي كان له رأي مخالف حيث يرى أنها « من أصل لاتيني (strate) ويشير إلى أنها انتقلت إلى العربية عن طريق الأرامية التي أخذوها عن اليونان كغيرها من الألفاظ" (1)

كذلك نجد لفظة عدن التي اعتبرها الأقدمون عربية في قوله تعالى :جَنَّتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّتِهِمْ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ ﴿١٢﴾ فالأصمعي يقول تقول العرب عدنت الإبل بمكان كذا اذا ألفته ولزمته

ويشير السامرائي إلى أن « أصولها توجد في العبرية وغيرها من اللغات السامية ،ويستدل على ذلك بأنها وردت في سفر التكوين من العهد القديم» وغرس الرب الإله الجنة في عدن شرقا ،ووضع هناك آدم الذي جبله فكان عدن « (2)

إن ورود هذه الكلمة في سفر التكوين يدل على قدمها في اللغة العبرية ،لكن هذا ليس دليلا على أنها عبرية الأصل ،فلربما كانت آنذاك أيضا في العربية ،وستكون بذلك من المشترك بينهما ،كما أن إشارة السامرائي إلى هذه الكلمة في سفر التكوين يدل على سعته المعرفية وبحته الدقيق على أصل الكلمة

وفيمايلي سأعرض لذكر بعض ما أورده السامرائي من المعرب والدخيل

(1) المرجع السابق، ص 177

(2)ابراهيم السامرائي ،فقه اللغة المقارن ،178،

1/المواد المعربة :

وارتضيت أن أقسمها مثلما قسمها السامرائي إلى قسمين :مواد معربة قديمة ،ومواد معربة حديثة

أ/المواد المعربة القديمة :

إستقيتها من معجمه فوات ما فات من المعرب والدخيل

*درويش :يقول السامرائي فيها : « كلمة فارسية معربة عرفها العرب،ومن العجب أن كتب المعرب لم تشر إليها » (1)

ومن قوله يتبين أن أصل الكلمة فارسي، وقد ورد أن أصل الدرويش الزاهد ،أصلها فارسي بمعنى الفقير ،ومعنى ذلك أن التعريب هنا حفظ لها المعنى

*كانون : يقول عنها السامرائي « إنها فارسية بمعنى موقد النار ،وهي كذلك في عامة أهل العراق » (2)

ويتجلى من قوله هذا أنه نص على فارسية الكلمة من جهة وورودها في لهجة العراق من جهة أخرى ،أي أنها وردت في اللغتين الفارسية والعربية ،ولكن على أي أساس نسبها السامرائي إلى كونها فارسية ؟،لما لم يقل بأنها من المشترك بين اللغتين ؟أو لماذا لم يحتفظ بها بأنها عربية فقط ؟لأسيما أننا نجد أنها وردت في معاجمنا مثلاً جاء في الصحاح (الكانون والكانونة الموقد) (3) ولم تشر معاجمنا على أعجمية الكلمة مما يدل على عروبيتها

(1) ابراهيم السامرائي ،(فوات مافات من المعرب والدخيل)،قسم اللغة العربية ،جامعة صنعاء ،حولية كليات الانسانيات والعلوم الاجتماعية ،العدد1995،18،ص35

(2) ابراهيم السامرائي ،درس تاريخي في العربية المحكية ،عالم الكتب ،القاهرة ،مصر ،دط ،77،2000

(3)الجوهرى ،الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ،تح محمد محمد تامر وآخرون ،دار الحديث ،القاهرة ،مصر ،دط ،-، 2009،ص1013

ويمكن القول هنا أن السامرائي قد تسرع في الحكم على الكلمة بفارسيته، ولم يتأكد ورودها في معاجمنا

*جوسق: ذكر السامرائي أنها « كلمة قديمة معربة أصلها كوشك بالفارسية، وقد نسيت الكلمة المعربة، وجدت كشك في العربية الحديثة، ولعلها أخذت من كيوسك الفرنسية وهي تعني بيتاً صغيراً أو غرفة مؤقتة تقام من أجزاء يوصل بعضها ببعض » (1)

ولكن من الغريب أن نجد هذه الكلمة التي عدّها السامرائي من المعرب في معاجمنا قد وردت في معجم العين للخليل بمعنى القصر، كما أنها وردت عند الجواليقي في المعرب « الجوسق فارسي معرب وهو تصغير قصر كوشك أي صغير » (2)

ويلاحظ من هذا أن الجوسق كلمة عربية، لم يكن من داع أن ينادي الجواليقي والسامرائي بذكرها في معرّباتهم، وحتى إن كانت معربة ما كان لسامرائي أن يستدركها على المعربات لأنها ذكرت في معرب الجواليقي

ومنه يمكن القول أن استدراك السامرائي على المعربات القديمة لم يكن دقيقاً ومضبوطاً، كما عودنا السامرائي في جل أبحاثه، كما أننا نلاحظ أنه ينسب جل الكلمات المعربة إلى الفارسية، ممّا ينم على اطلاعه الشاسع على اللغة الفارسية أكثر من شقيقاتها

ب/المواد المعربة الحديثة :

وقد خصها السامرائي في كتابه العربية تاريخ وتطور بعنوان (الجديد في اللغة والمعجم العربي الحديث) وكذا نفس الفصل نجده في كتابه مباحث لغوية ما يدل على عدم حرصه على الإتيان بالجديد في كتبه ونما نجد أن جل أفكاره متكررة

(1) إبراهيم السامرائي، (فوات مافات من المعرب والدخيل)، ص20

(2) الجواليقي، المعرب، ص144

*الامبريالية :يقول فيها السامرائي « لفظة أعجمية الأصل عربت على هيئة المصدر الصناعي أصلها لاتينيimperial وهي تعني الاتجاه السياسي المتصف بالسيطرة والتوسع » (1)

تعد هذه المادة من المعربات الحديثة التي ارتضى السامرائي أن يشير اليها ،خاصة أنها كلمة متداولة بين صنف كبير من الكتاب السياسيين والاقتصاديين

*الديماكوجية :هي الأخرى أخذت سبيلها في كتابات المعاصرين خاصة علماء الاجتماع والسياسة يقول السامرائي وهي « معربة أصلها demagogie وهذه تعني في السياسة الطريقة التي يتمق بها الجمهور عامة » (2)

*الكولونيالية :يقول فيها السامرائي « مصطلح جديد معرب على هذه الطريقة قذف به المعربون في كتاباتهم السياسية ،والمراد بها الاستعمار وهي من colonisme » (3)

ونلاحظ عموما أن هذه المواد المعربة التي خصها السامرائي تب في الناحيتين السياسية والاقتصادية

2/المواد الدخيلة :

لم يفت السامرائي إن يستدرك أيضا على الدخيل من الألفاظ في معجمه فوات ما فات من المعرب والدخيل ومنها :

*بادكير :يقول عنها السامرائي إنها « كلمة مركبة من باد بمعنى هواء وكير بمعنى آخذ جاذب ،ويفيد المركب ما هو معبر هوائي في جدار الغرفة » (4)

(1)ينظر ابراهيم السامرائي ،العربية تاريخ وتطور ،ص376-377

(2)ينظر المرجع نفسه ،380

(3)ينظر المرجع نفسه ص382

(4)ينظر ،ابراهيم السامرائي ،(فوات مافات من المعرب والدخيل)، ص18

وقد ورد فعلا أن باد بمعنى الهواء ،وكير بمعنى أخذ ،وهي من الألفاظ الدخيلة التي أغفل ذكرها معجمات المعرب والدخيل وبادرها السامرائي فأثبتها في بحثه

*آب سرد :وردت هذه اللفظة في البيان والتبيين للجاحظ وهي لفظة فارسية دخيلة حيث يقول السامرائي فيها « السرد بمعنى البارد في شعر العباسيين »⁽¹⁾ واستشهد بقول الشاعر العماني في مدحه لهارون الرشيد

(آلي يذوق الدهر آب سرد) أي حلف لا يشرب الماء البارد أبدا ثم أردف قائلا : « وآب في الفارسية تعني الماء »⁽²⁾

ومنه فهذه الكلمة مزيجة بين ما هو عربي وما هو فارسي ،فالدخيل هنا كلمة آب التي تعني الماء أما سرد فقد وردت في كلام وشعر العباسيين بالبرد ،غير أنهما تردان مع بعضهما لذا ذكرهما السامرائي بهذا الشكل

*توده تعد هذه اللفظة أيضا من الألفاظ الدخيلة التي أحصاها السامرائي وقد وردت في العصر الحديث ،ويذكر السامرائي انها من الألفاظ الفارسية حيث يقال « حزب توده والتي تعني حزب الشعب ،لأن توده تعني الشعب بالفارسية »⁽³⁾

5/العامي الفصيح :

إن العامي الفصيح هو اللفظ الذي كان فصيحاً في العربية القديمة ،وتدنى مستواه ليصبح عامي دارج في العربية المعاصرة ،ومنه فهو يندرج ضمن انحطاط الدلالة وقد ارتضى السامرائي لما وجده من ألفاظ عامية فصيحة في اللهجة العراقية ،الا أن يعقد فصلا من كتابه (العربية تاريخ وتطور) سماه (بالعامي الفصيح)،رصد فيه أهم الألفاظ العامية الفصيحة في اللهجة العراقية

(1)المرجع السابق ،ص40

(2)المرجع نفسه ،ص41

(3)المرجع نفسه ،ص 25

غير أنني ارتأيت من استقرائي لفصله هذا أن أنتقي ما ورد فيه من ألفاظ عامية عراقية توجد في عاميتنا الجزائرية، أي أنها من المشترك بين اللهجتين، وذلك على أمل معرفة ولو القليل من العامي الفصيح في لهجتنا وفيمايلي بعض هذه الألفاظ :

*مادة جلب :جاء في معجمات اللغة « الجَلَب بفتحتين،بمعنى ما جبل من خيل وابل وتباع «⁽¹⁾ وهذا مالا نعرفه في الفصيحة المعاصرة ولكننا ندركه في الدارجة الجزائرية ،وكذا يدركه أهل العراق في لهجتهم

*مادة خربش :يقول السامرائي« من معاني الخربشة إفساد العمل والكتاب يقال ،كتب كتابا مخربشا ،وكتاب مخربش مفسد «⁽²⁾

وهذا مما يورد في لهجتنا الجزائرية وكذا لهجة العراق ،لكن لا نجده في الفصيح من عربيتنا المعاصرة

*دفر :« الدفر هو الدفع »⁽³⁾ فنقول مثلا في عاميتنا دفرت فلانا فسقط أي دفعته ،ولكن هذا أصبح معنى غريبا في العربية المعاصرة

*روب :« والرّوب، اللبن الرائب ،والفعل راب اللبن يروب روبا ورؤوبا أي خثر فهو رائب ،والرّوب هو اللبن الرائب «⁴

وهذا أيضا مما يورد في الدارج من كلامنا ويغيب في الفصيح منه

*سيب يقول السامرائي« سيّب الشيء أي تركه «⁽⁵⁾

(1) ينظر ابراهيم السامرائي ،العربية تاريخ وتطور ،ص302

(2)المرجع نفسه ،ص318

(3)المرجع نفسه ،323

(4)المرجع نفسه ،ص228.

(5)المرجع نفسه ،ص333

هذا مما وجدته قد ذكره السامرائي في العامي الفصيح في اللهجة العراقية ووافق اللهجة الجزائرية

خاتمة

بعد هذه الرحلة الشيقة والملازمة الطويلة لأفكار ابراهيم السامرائي من خلال مجموعة من مؤلفاته ،لابد لي أن أوجز أهم النتائج التي توصل اليها البحث

- عُني السامرائي بالإهتمام بالصوت في الشاذ من القراءات القرآنية، واعتمد في استخراج هذه الشواذ مختصر ابن خالويه والمحتسب لابن جني وعلل التغيرات الواردة في القراءات أنها مجرد مسائل صوتية سببها قرب المخرج ،وأحيانا أخرى يردّها إلى تشابه في الرسم ،أو تخفيف الهمز
- إعتبر السامرائي التتوين مسألة اعتبارية من اجتهاد النحويين ،ورغم ذلك نجده يعلل لحذفها إلتماس للخفة كما ساوى بين التعريف باللام والتكثير بالتتوين واعتبرهما شيء واحد
- استقرأ السامرائي اللهجة العراقية جعله ينتبه إلى إمكانية صياغة العديد من المواد من المضعف الرباعي
- أولى السامرائي الشاهد القرآني والقراءات القرآنية عناية في أغلب دراسته النحوية ،و دعا النحاة إلى الإفادة من كتاب الله لبناء قاعدة نحوية سليمة ،كما دعا إلى الإستشهاد بالحديث النبوي الشريف على الرغم من قلة استشهاده به ،وكثر استشهاده بالشعر ،حتى نجده يستشهد بشعر المولدين كالمتنبي وغيره
- عدّ السامرائي الأفعال الناقصة أفعال عادية ،كما رفض أن تدرج مادة ليس تحت باب النواسخ بدلا من باب النفي ،و قسم الجملة على أساس المسند ،فإن كان فعلا فهي فعلية ،وان كان إسما فهي إسمية
- تميز السامرائي بشخصية مستقلة تنم عن فكر متميز ، فلم نجده ينحاز إلى أي من المدرستين ،فكان يوافق الكوفة تارة ويخالفهم تارة أخرى ،ويستحسن رأي البصرة في مسألة ويستقبح رأيهم في أخرى

- دعا السامرائي إلى تأسيس نحو جديد قائم على وصف اللغة واللهجات الحالية، أما النحو القديم عنده فقد وضع لتلك العربية القديمة
- تضاربت آراؤه بشأن إلغاء العامل والعلة، فنجدته يرفضها أحيانا، ويقر بها أحيانا أخرى لا شعوريا منه دعوته إلى تيسير النحو لم تكن جديدة في أغلبها، وإنما هي مستمدة من آراء ابن مضاء القرطبي وإبراهيم مصطفى
- أعطى الدراسة المعجمية جانبا مهما من الدراسة، فألف العديد من المعاجم بنوعيتها (معاجم الألفاظ ومعاجم المعاني) وتتنوع وتباينت مواضيعها، فاستدرك على معجمات المعرب والدخيل العديد من الألفاظ، وقسم المعرب منها إلى معربات قديمة ومعربات حديثة
- عُنِيَ السامرائي برد الألفاظ اللغوية التي شاعت في اللهجات المعاصرة (اللهجة العراقية) ووردها إلى أصلها الفصيح

قائمة المصادر والمراجع

* القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم

قائمة المصادر والمراجع:

1. إبراهيم السامرائي، العربية تاريخ وتطور، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ط1، 1413-1993،
 - العربية تواجه العصر، دار الجاحظ، بغداد، العراق، د ط، 1402-1982،
 - المجموع اللغيف، دار عمار، عمان، الأردن، ط1، 1987-1407.
 - المدارس النحوية، دار الفكر، عمان، الأردن، ط1، 1987.
 - النحو العربي في مواجهة العصر، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، 1415-1995.
 - درس تاريخي في العربية المحكية، عالم الكتب، القاهرة، مصر، د ط، 2000.
 - رحلة في المعجم التاريخي، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 1420-1999.
 - مباحث لغوية، المكتبة الوطنية، بغداد، د ط، 1390-1971.
 - معجم الفرائد، مكتبة لبنان، ط1، 1984-1404.
 - مقدمة في تاريخ العربية، دار الحرية، بغداد، د ط، 1979.
 - من سعة العربية، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، 1414-1994.
 - من معجم الجاحظ، دار الرشيد، العراق، د ط، 1982.
 - من معجم المتنبي، منشورات وزارة الاعلام، بغداد، د ط، 1977.
 - من وحي القرآن، اللجنة الوطنية، العراق، ط1، 1401-1981.
15. إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو، مصر، ط5، 1979.
16. إبراهيم مصطفى، احياء النحو، مؤسسة هنداوي، مصر، ط2، 1413-1992.
17. إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، المكتبة الاسلامية، تركيا، د ط، د ت ج، 1.
18. أحمد كشك، من وظائف الصوت اللغوي، دار غريب، مصر، ط1، 2006.

19. أحمد مختار عمر ،البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر،عالم الكتب ،مصر، ط 6،1998 .
- علم الدلالة ،عالم الكتب ،مصر ،ط 5، 1998.
21. ابن أنباري(كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد) ،الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ،تح رمضان عبد التواب ،مكتبة الخانجي ،القاهرة ،مصر ،ط 1، 2000.
22. إميل يعقوب ،المعاجم اللغوية العربية بدايتها وتطورها ،دار العلم للملايين ،بيروت ،لبنان ،ط 2، 1985.
23. برجشتراسر،التطور النحوي ،تح رمضان عبد التواب ،مكتبة الخانجي ،القاهرة ،مصر ،ط 1414، 2-1994.
24. تمام حسان ،اللغة بين المعيارية والوصفية ،عالم الكتب ،مصر ،ط 1، 1957.
- مناهج البحث في اللغة ،مكتبة أنجلو المصرية ،مصر ،ط 1، 1990.
26. الجاحظ (أبي عثمان عمرو بن بحر)،البيان والتبيين ،تح عبد السلام محمد هارون ،مكتبة الخانجي ،مصر ،ط 1418، 7-1998، ج 1.
27. عبد القاهر الجرجاني(أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد) ،دلائل الإعجاز ،تح محمود محمد شاكر ،مكتبة الخانجي ،القاهرة ،مصر ،ط 1، دت.
28. الشريف الجرجاني (علي بن محمد السيد الشريف)،معجم التعريفات ،تح محمد الصديق المنشاوي ،دار الفضيلة ،القاهرة ،مصر ،ط 1، دت .
29. ابن جني (أبي الفتح عثمان)،الخصائص ،تح محمد علي النجار ،دار الكتب المصرية ،مصر ،ط 1، 1913، ج 1
- المنصف ،تح ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين ،دار الثقافة العامة ،ط 1، 1373-1954 ، ج 1 .
- سر صناعة الاعراب ،تح محمد حسن اسماعيل ،دار الكتب العلمية ،بيروت ،لبنان ،ط 1، 1421-2000، ج 1.

32. الجواليقي (أبي منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر) ،المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم ،تح أحمد محمد شاكر ،دار الكتاب ،ط1969،2.
33. جورجى زيدان ،اللغة العربية كائن حي،دار الجيل ،لبنان ،ط 2 ،1988.
34. الجوهري(إسماعيل بن حماد) ،الصاحح ،راجعته محمد محمد تامر وآخرون ،دار الحديث ،القاهرة ،مصر ،دط ،1430-2009
35. حازم علي كمال الدين ،دراسة في علم الأصوات ،مكتبة الآداب ،مصر ،ط 1 ،1420-1999 .
36. حافظ اسماعيلي علوي ،اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة ،دار الكتب الجديدة المتحدة ،لبنان ،ط 1 ،2009 .
37. حلمي خليل ،العربية وعلم اللغة البنيوي، دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث ،دار المعرفة الجامعية ،مصر ، د ط،1988
38. خديجة الحديثي ،أبنية الصرف في كتاب سيبويه،دار النهضة ،بغداد ،ط 1 ،1385-1965.
39. ابن عصفور الاشبيلي ،الممتع في التصريف ،تح فخر الدين قباوة ،دار المعرفة ،لبنان ،ط 1 ،1407-1987،ج1.
40. ابن خلدون(عبد الرحمن بن محمد) ،المقدمة محققة لوان باخراج جديد،دار الفكر ،لبنان ،ط 1، 1424-2003.
41. خليل احمد عمايرة ،في نحو اللغة وتراكيبها ،عالم المعرفة ،جدة ،سعودية ،ط1 ،1404-1984 .
42. الزجاجي (أبي القاسم)،الإيضاح في علل النحو ،مازن المبارك ،دار النفائس ،لبنان ،ط 3، 1399-1979.
43. ابن السراج (أبي بكر محمد بن سهل)، الأصول في النحو ،تح عبد الحسين الفتلي ،مؤسسة الرسالة ،بيروت ،لبنان ،ط 3، 1417-1996،ج3.

44. عبد السلام المسدي ،التفكير اللساني في الحضارة العربية ،ال تمام حسان ،اللغة بين المعيارية والوصفية ،عالم الكتب ،مصر ،ط1 ،1957.
45. سيبويه (عمرو ابن عثمان بن قنبر)،الكتاب ،تح عبد السلام محمد هارون ،مكتبة الخانجي ،القاهرة ،مصر ،دط ،دت ،3/546
46. السيد أحمد هاشمي ،القواعد الأساسية للغة العربية ،دار الفكر ،لبنان ،دط ،دت .
47. السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن)،الاقتراح في علم أصول النحو،تع محمود سليمان الياقوت ،دار المعرفة الجامعية ،دط ،1426-2006.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ،تح علي محمد النجادي وآخرون ،المكتبة العصرية ،لبنان ،د ط ،1986 ،ج1.
49. عبد الصابور شاهين ،في علم اللغة العام ،مؤسسة الرسالة ،لبنان ،ط6 ،1413-1993.
50. عبد الحفيظ العريان ،المعاجم العربية المجنسة ،دار الفكر العربي ،القاهرة ،مصر ،1407-1987،
51. عبده الراجحي ،التطبيق الصرفي ،دار المسيرة ،الأردن ،ط1 ،1428-2008.
52. عبده الراجحي ،التطبيق الصرفي ،دار النهضة العربية ،بيروت ،لبنان ،دط ،دت .
- القراءات القرآنية في اللهجات العربية ،دار المعرفة الجامعية ،الاسكندرية ،مصر ،دط،1996.
- فقه اللغة في كتب العربية ،دار النهضة العربية، بيروت ،لبنان ،دط ،1392-1972.
55. عزيز أحمد علام و عبد الله ربيع محمود ،علم الصوتيات ،مكتبة الرشد ،السعودية ،د ط ،1430-2009 .
56. علي عبد الواحد الوافي ،علم اللغة ،نهضة مصر ،ط9 ،2004 .
57. ابن فارس(أبي الحسين أحمد)،معجم مقاييس اللغة ،تح عبد السلام محمد هارون ،دار الفكر ،دط ،دت ،ج5 .

58. فاضل صالح السامرائي، الدراسات اللغوية والنحوية للزمخشري، دار الدين، بغداد، دط، 1389-1970.
59. فاطمة هاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ايتراك، مصر، ط 1، 2004،
60. فوزي يوسف الهابط، المعاجم العربية موضوعات وألفاظ، دار الكتب، مصر، ط 1، 1413-1993،
61. عبد القادر عبد الجليل، علم اللسانيات الحديثة، دار الصفاء، عمان، ط 1، 1422-2002،
62. كمال بشر، دراسات في علم اللغة، دار المعارف، مصر، ط 9، 1986. - كمال بشر، علم الأصوات، دار غريب، مصر، د ط، 2000.
64. ماريوباي، أسس علم اللغة، تر أحمد مختار عمر، عالم الكتب، مصر، ط 8، 1419-1998.
65. محمد إبراهيم البناء، أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، دار البيان العربي، جدة، السعودية، ط 1، 1405-1985.
66. محمد محمد داوود، العربية وعلم اللغة الحديث، دار الغريب، القاهرة، مصر، دط، 2001،
67. محمد محي الدين عبد الحميد، دروس في التصريف، الدار النموذجية، لبنان، دط، 1416-1995، ج 1.
68. محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، لبنان، دط، دت.
69. محمود فهمي حجازي، أسس علم اللغة، دار الثقافة، مصر، د ط، 2003.
70. منصور بن محمد الغامدي، الصوتيات العربية، مكتبة التوبة، السعودية، ط 1، 1421-2001،

71. ابن منظور (أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم) ،لسان العرب ،دار صادر ،لبنان ، ط 3 ، 2004.
72. مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه ،دار الرائد العربي، لبنان ، ط2 ، 1986-1406 .
73. هادي بن ظافر الشهري ،استراتيجيات الخطاب الشعري ،دار الكتاب الجديدة المتحدة ،لبنان ، ط1 ، 2004.
74. هادي نهر ،الصرف الوافي ،عالم الكتب الحديث ،الأردن ، ط 1 ، 2010-1431
75. ابن هشام (جمال الدين ،أبي محمد عبد الله بن يوسف) ،شرح شذور العرب في معرفة كلام العرب ،تح محمد أبو فضل عاشور ،دار احياء التراث العربي ،بيروت ،لبنان ، ط 1 ، 2001-1422.
76. ابن يعيش (علي بن يعيش بن علي) ،شرح المفصل ،تح: حواشي نفيسة، دار الطباعة المستنصرية ،مصر ، دط ، دت
77. زكي نجيب محفوظ ،تجديد الفكر العربي ،دارالشروق ،بيروت لبنان ، ط1 ، 1971.

المجلات والمخطوطات :

1. إبراهيم السامرائي ،فوات ما فات من المعرب والدخيل ،قسم اللغة العربية ،جامعة صنعاء ،حولية كليات الانسانيات والعلوم الاجتماعية ،العدد 1416، 18-199.
2. أحمد قدور ، اللسانيات والمصطلح ،مجلة مجمع اللغة العربية ،سوريا، م 81 ، ج4
3. صلاح علاوي خلف، العلل النحوية عند أهل التجديد ،جامعة سامراء ،العدد 2015، 43، دط.

4. عبد الحسن عباس حسن الجمل الزويني ،البحث اللغوي في دراسة المستشرقين
الألمان العربية أنموذجا ،جامعة الكوفة ،2010.

5. علي الجارم، الجملة الفعلية أساس التعبير في اللغة العربية، مجلة مجمع اللغة
العربية ،القاهرة، 1953، ج7 .

6. علي حسن فرحات العقيلي ،الدراسات النحوية عند السامرائي ،رسالة ماجستير
،الجامعة المستنصرية ،2004.

7. علي خلف حسين العبيدي ،الجهود المعجمية لابراهيم السامرائي ،رسالة ماجستير
،اشراف مكي نومان الدليمي ،شوال 1425-2004

8. محمد حسن علي الصغير ،الصوت اللغوي في القرآن ،دار المؤرخ العربي
،ص33

المواقع الإلكترونية :

1. عبد الحميد النوري ،(المستويات الغوية في التحليل اللساني)،مجلة مجمع اللغة

العربية ،10 سبتمبر 2016،14:30،www-m-a-arabia.com

2. عبد الله أحمد جاد الكريم ،من إسهامات العرب القدامى في مجال الدراسات اللسانية

،شبكة الألوكة ،2015،15:27/12/6

3. محمد حسان الطيان ،ريادة العرب المسلمين في علم الأصوات ،2008،4،27

فهرس المحتويات

أ-هـ	مقدمة.....
مدخل: الدرس اللغوي بين القديم والحديث	
7	1-نشأة الدرس اللغوي القديم.....
9	2-اللسانيات العربية الحديثة.....
11	3-اتجاهاتها.....
12	أ-المنهج التاريخي المقارن.....
12	ب-المنهج الوصفي.....
12	*نقد التراث اللغوي العربي.....
12	*التحليل البنيوي للغة العربية.....
13	*تطبيق النظريات الحديثة على اللغة العربية.....
14	4_من المصنفات اللسانية العربية الحديثة.....
الفصل الأول: مستويات الدراسة اللسانية (اللغوية)	
20	تمهيد.....
22	المبحث الأول:المستوى الصوتي.....
22	1/تعريف الصوت اللغوي.....
23	2/لمحة عن الدراسة الصوتية عند العرب القدامى.....
24	3/الدراسة الصوتية عند المحدثين.....
24	4/أقسام علم الأصوات.....
28	5/بين الفوناتيک والفونولوجيا.....
29	6/الفونيم تعريفه وأنواعه.....
31	المبحث الثاني:المستوى الصرفي (المورفولوجي).....
31	1/ التعريف بعلم الصرف.....
32	2/علم الصرف عند العرب.....
34	3/موضوعاته.....
35	4/من مباحث علم الصرف.....

35	أ/ الميزان الصرفي
36	ب/ الاشتقاق
39	المبحث الثالث :المستوى النحوي (التركيبى)
39	1/التعريف بعلم النحو:.....
41	2/لمحة عن نشأة النحو العربي
43	3/موضوعاته
45	4/أسس علم النحو
45	أ/ نظرية العامل
46	ب/ الإعراب
48	المبحث الرابع :المستوى الدلالي (المعجمي)
48	1/تعريف الدلالة.....
49	2/ تكامل المستويات اللغوية وتوحيدها
51	3/موضوعاته
52	4/تعريف المعجم
52	5/أنواع المعاجم
53	6/المعاجم اللغوية وأقسامها.....
53	أ/معاجم الألفاظ
53	ب/ معاجم المعاني :.....
55	الخلاصة :.....
الفصل الثاني: جهود السامرائي في الدرس اللغوي	
57	المبحث الأول : آراؤه وجهوده الصوتية
59	1/الإبدال
65	2/تخفيف الهمز
67	3/الإدغام : :.....
70	4/القلب المكاني : :.....

72	المبحث الثاني : آراءه في الصرف :
72	1/ التنوين:
77	2/المتعدي و اللازم: :
79	3/ مسألة المضعف الرباعي: :
82	4 /بناء الثلاثي وأحرف المد: :
85	المبحث الثالث : آراءه النحوية :
85	1-موقفه من الشواهد: :
85	أ-القران الكريم والقراءات القرآنية: :
87	ب_ الحديث النبوي الشريف : :
88	ج- كلام العرب شعرا ونثرا:.....
90	2-آراءه في بعض مسائل النحو.....
90	أ-الأفعال الناقصة(كان وأخواتها):.....
92	ب/ تقسيم الجملة :
96	ج/الفعل والزمن :
99	3/موقفه من المدارس النحوية :
104	4/موقف السامرائي من دعوات التجديد والتيسير :
106	
107	أ/إلغاء العامل :
110	ب/إلغاء العلة (التعليل)
112	ج/أدوات النفي
112	المبحث الرابع : جهوده في بناء المعجم
114	1/أسباب تأليفه للمعاجم :
117	2/منهجه في تأليف المعاجم.....
120	3/نقده للمعجم العربي.....
124	4/معجم المعرب والدخيل.....
126	1/المواد المعربة :

127	 2/المواد الدخيلة :
130	 5/العامي الفصيح.
133	 خاتمة.
I	 قائمة المصادر والمراجع
	 فهرس المحتويات
	 ملخص المذكرة

ملخص

إرتبط الدرس اللغوي العربي الحديث باللسانيات الغربية أيما إرتباط ،وقد سعى بحثي الموسوم بـ« **الدرس اللغوي عند إبراهيم السامرائي** » إلى التعرف بادئ الأمر على مستويات هذا الدرس انطلاقاً من المستوى الصوتي إلى المعجمي ثم سعت إلى الكشف عن جهد هذا اللغوي ،إذ وقفت على جملة من آرائه في مجال الصوت والصرف والنحو والدلالة (المعجم)متخذة المنهج الوصفي التحليلي أداة لإبراز ما تميز به ،لتقضي دراستي إلى جملة من النتائج أهمها ارتباط هذه الصوتي بالشاذ من القراءات القرآنية ،ودعوته إلى تأسيس نحو جديد قائم على المنهج الوصفي يواكب لغة العصر ولهجاتها،

الكلمات المفتاحية :

الدرس اللغوي، مستويات التحليل اللساني، الصوت ،الصرف ،النحو ،الدلالة

Study summary:

The new Arabic linguistic lesson was strongly connected with the western linguistics .our study which entitled “ **the linguistic lesson in Ibrahim El-Samarrai**” basically owned to identify the levels of this lesson starting from the sound level to lexicon .the we tried to reveal the linguists work through dealing with his views in phonology ,morphology ,syntax ,and semantics depending on the analytical descriptive method as a tool to show its characteristics .our study has reached a number of results among them :the relevance of the linguists work with the exception in reciting the holy Coran and his calling to establish a new syntax based on the descriptive method that convoys the language era and its dialects

Key words :

The new Arabic linguistic, Phonology ,morphology ,syntax, semantics

Résumé de l'étude :

Les cours de linguistique arabe moderne a une grande relation avec la linguistique étrangère ,et ma recherche qui intitulé sous « **le cours linguistique de Ibrahim Essamarai** » , il contient au début les niveaux de ce cours ;le niveau lexical de la phonétique et les efforts de ce linguiste ; j' ai basé sur ses paroles et ses avis dans le domaine de la phonétique ,la conjugaison ,la grammaire et la sémantique ,j'ai obtient la méthode descriptive et analytique afin de connaitre ses caractéristiques pour trouver des résultats tel que : la relation entre ses efforts phonétique et les exception des études de Coran ; et sa demande de faire une nouvelle méthode de grammaire basée sur la méthode descriptive pour faire l'équivalence avec la langue moderne et ses langues.

Mots clés:

les cours de linguistique arabe ;acoustique ;conjugaison ;grammaire sémantique, les niveaux d'analyse linguistique.